المنتدى

مجلة فكرية ثقافية يصدرها مرّة كل شهرين
منتدى الفكر العربي
العدد ٢٠٩ المجلد الثامن عشر (٢)
آذار/مارس ٢٠٠٣

الانتماء والإنماء

٢٠٩
عدد ممتاز

في هذا العدد

الحسن بن طلال

إنــه المستقبَــل... المستقبَــل!

ملفان خاصّان

- الأمـن الإنسـانيّ
- ملتقى الجنوب للسياسات العُليا

مجلس أمناء منتدى الفكر العربي (٢٠٠٣-٢٠٠٥)

الرئيس والراعي: سمو الأمير الحسن بن طلال

نواب الرئيس

الدكتور عبد العزيز حجازي	مصر
الأستاذ الهادي البكوش	تونس
الأستاذ محسن العيني	اليمن
الأستاذ الأخضر الابراهيمي	الجزائر
الدكتور حسن الابراهيم	الكويت

الأعضاء

الدكتور أحمد صدقي الدجاني	فلسطين	المهندس عمر هاشم خليفتي	السعودية
الدكتور حازم الببلاوي	مصر	الشريف فواز شرف	الأردن
الدكتور حمد بن عبدالله الريامي	عُمان	الأستاذة ليلى شرف	الأردن
الدكتور شفيق الأخرس	سورية	الدكتور محمد الرميحي	الكويت
الدكتور عبد العزيز عبدالله تركي السبيعي	قطر	الدكتور محمد الفنيش	ليبيا
الأستاذ عبد الملك يوسف الحمر	الأمين العام	الدكتور منصور خالد	السودان
الدكتور عدنان السيد حسين	لبنان	الدكتورة منى مكرم عبيد	مصر
الدكتور علي أومليل	المغرب	الدكتور مهدي الحافظ	العراق
الدكتور علي عتيقة	ليبيا	الدكتور هشام الخطيب	الأردن
الدكتور علي فخرو	البحرين		

إهداءات ٢٠٠٣

منتدى الفكر العربي

الأردن

أعضاء لجنة الإدارة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥)

١ – الدكتور هشام الخطيب	رئيس اللجنة	٤ – الدكتور مهدي الحافظ	عضو
٢ – الأستاذة ليلى شرف	عضوة	٥ – الدكتور عدنان السيد حسين	عضو
٣ – الدكتور علي عتيقة	عضو	٦ – الأستاذ عبد الملك يوسف الحمر	الأمين العام

الهيئة الاستشاريّة للمجلّة

(ألفبائياً)

د. ابراهيم بدران	أ. سمير حباشنة	أ. د. ناصر الدين الأسد
أ. ابراهيم عز الدين	الشريف فواز شرف	د. هشام الخطيب
أ.د. اسامة الخالدي	أ. د. فوزي غرايبة	د. يوسف نصير
أ. د. سحبان خليفات	د. نبيل الشريف	

*** الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربي.**

منتـــدى الفكـــر العـــربيّ

الرّئيس والرّاعي
سموّ الأمير الحسن بن طلال

President & Patron
HRH Prince
El Hassan bin Talal

الأمين العام
عبد الملك يوسف الحمر

Secretary-General
Abdul Malik Yousuf
Al-Hamar

منظمة عربيّة فكريّة غير حكوميّة تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّة العربيّ الحادي عشر بمبادرة من المفكّرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى؛ تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربيّ وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العمليّة والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حرّ للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربيّ مُعاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم. وقد اتخذ المنتدى عمّان مقراً لأمانته العامة.

يهدف منتدى الفكر العربيّ إلى:

١- الإسهام في تكوين الفكر العربيّ المعاصر، وتطويره، ونشره، وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربيّ الأساسية، والمهمات القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأصالة والمعاصرة.

٢- دراسة العَلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربيّ، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتنشيط التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.

٣- الإسهام في تكوين نظرة عربيّة علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهاماً فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العَلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.

٤- بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربيّ، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.

ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

١- عقد الحوارات العربيّة العربيّة: وتتناول هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تهم العالم العربيّ. ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.

٢- عقد الحوارات العربيّة الدولية: ويتكون فيها الطرف العربيّ من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمّعات العالمية.

٣- القيام بالبحوث والدراسات الإستراتيجية: وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حاضراً ومستقبلاً.

٤- المطبوعات: إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توثق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربيّة، والحوارات العالمية، والبحوث الاستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار مجلة تصدر مرة كل شهرين بعنوان المنتدى باللغة العربيّة، ومجلة فصلية إلكترونية باللغة الإنجليزية تصدر كل ثلاثة أشهر، بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحوارات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى؛ إضافة إلى نشر مقالات وترجمات تهُمّ المثقف والمواطن العربيّ.

ويعتمد المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسّسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وقفيته المتواضعة.

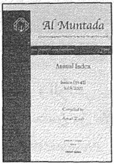
عضوية المنتدى:

١- عضوية عاملة: تضم نخبة من الشخصيات العربيّة المتميزة، التي تؤمن بالمنتدى وبالأهداف التي أنشىء من أجلها.

٢- عُضوية مؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربيّة المتفتحة التي تؤمن إداراتها بالعمل وبالفكر العربيّ المشترك.

٣- عُضوية الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدّموا مآثر ومساهمات جلّى، في مختلف الميادين، على المستويين العربيّ والدولي.





العدد ٢٠٩

المنتدى

مجلة فكرية ثقافية يصدرها مرّة كل شهرين
منتدى الفكر العربيّ

١٨ (٢) ٢٠٠٣

آذار/مارس ٢٠٠٣

هيئة التحرير

رئيس التحرير
أ.د. هُمام غَصِيب

أ. نمير عباس مظفر — مستشار الترجمة
أ. سمير أبو عجوة — مدير التحرير

تصميم الغلاف
ياسمين الحمَر

إخراج
أماني السوقي

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٣/٢٠٠٣/د)

المحتويات





كلمة أولى

أ.د. همام غصيب
رئيس التحرير

يَصْدُرُ هذا العددُ الممتاز، وهو الثّاني من مجلة المنتدى بحلّتها الجديدة، في خضمّ أحداث جِسام عصفتْ وتعصِفُ بـ «النّظام العربيّ» وبالإنسان العربيّ.

ولعلّ أسوأ ما في الأمر ذلك العَجزُ الذي اعترى الفكرَ العربيّ وألجمَهُ أو كاد. فهو ساكتٌ إلاّ من بعض الأقلام والأصوات المتشرذمة غيْر المؤثّرة. وهو ساكنٌ يلهثُ وراء الأحداثِ المتسارعة دونَ أنْ يستطيعَ مُجاراتَها.

فما العمل؟ لا فضلَ لنا إن استسلمْنا لليأس والقنوط. ولا خيرَ فينا إنْ نهضْنا أيّامَ اليُسر واستخذينا أيّام العُسْر. فالتّحدّي الحقّ أنْ نستنهضَ الهممَ وقتَ الضيق.

أقول: ماذا نحن فاعلونَ في هذا الظّلام الدّامس؟ كيف نضيء الشّمعةَ الأولى؟!

■ جولة العدد

خاطرة

أيُّ عـوْلمة ؟

عبد الملك يوسف الحمر
الأمين العام

لا تخلو أي ندوة أو لقاء فكريّ من ذكْر العوْلمة التي قد تتّخذ أسماءً أخرى، مثل الكوْكبيّة أو الكوْنيّة. والأهم أنّه كان هنالك التباس ولم يزل بين هذه الظاهرة تعبيراً ومفهوماً وأغراضاً وبين العالَميّة. وهذه الأخيرة، مثل العوْلمة، تخطّت حدودَها الجغرافيّة/السّياسيّة عبر فترات متفاوتة من التاريخ. فمثلاً كان أخناتون، فرعون مصر القديمة، يُناجي ربّه في صلواته باعتباره ''إله جميع الأصقاع''.... وفي معية زوجته نفرتيتي، كان خلال الفترة ١٣٧٠-١٣٤٣ ق م يسعى إلى ''السلام وأخوّة البشرية''. وذاكرة التاريخ لا تنسى تكرار ظاهرة العالَميّة بين ثنايا الإمبراطورية الرومانية او الصينية أو المايا والأزتك في أمريكا الجنوبيّة أو الإمبراطوريّة الفارسيّة أو الحضارة الإسلاميّة.

والعوْلمة برزت معالمها خلال النصف الثاني من القرن العشرين بأشكال نوجزها في ثلاثة:

أ- العوْلمة التي ارتبطت بالحداثة وما بعد الحداثة، مرتكزة على المجتمع الصناعي وما يستخدمه من تكنولوجيّات، أهمها تكنولوجيا المعلومات التي استتبّت بدوْرها الإعلامَ السّياسيّ لكي تتحكّمَ في الرأي العام الدولي. ومن سمات العوْلمة أيضاً النفقات الباهظة التي تُخصّص لتكنولوجيا التسلّح كما كانت خلال الحرب الباردة؛ فانعكست سلبيّاتها على اختلالات التنمية حيث كانت ولم تزل ترجّح كفة الجوانب الاقتصادية المادية على حساب التنمية الاجتماعية ومتطلّباتها الإنسانيّة. وصاحبَ هذه الظاهرة تغييبُ الجدلية الثلاثية التقليدية المكوّنة من ''الطريحة'' و''نقيضها''، منتهية كالمعتاد ''بتوليفة'' أو ''توفيقيّة مؤقّتة''.

ب- عوْلمة القطبيّة: انتهى القرن العشرون بتراجع القطبية الثنائيّة وسيطرة القطبية الأحادية برؤوسها المتعدّدة، ومن بينها دمقرطة المجتمعات الدولية تأسيساً على نمذجة النمط الأوروبي في صراع الحضارات أو تصادمها، معلنة نهاية التاريخ فيما عدا نظام الرأسمالية الغربية. كذلك شبكة الفضائيّات الموحّدة، والتكنولوجيا العسكرية، وحكم رجال الأعمال، أي حكم الأقلية. وبذلك تحققت نظرية المركزية (الواحدة) والأطراف من مجموعة الدول الفقيرة وغيرها من الانظمة التابعة. والسّؤال يطرح نفسه: في هذا كله تراجع حضاري غير حميد ؟

ج- العوْلمة الجديدة: تمتد العولمة الجديدة الى أكثر من مجال حيوي، وتعمل لمصلحة فئة قليلة حصريّاً مثلاً من خلال الهيمنة على مثلّث المنظمات الدولية، وهي منظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي مدخل هذا البنك يسترعي انتباهك شعاره: ''حلمنا عالم خالٍ من الفقر...''. لكن هل تحقق هذا المستهدف ؟ أم أننا نرى غالبية المجتمعات الدولية تزداد فقراً، كما نرى دولاً اعضاء أخرى في الصندوق الدولي تعاني من المديونيات أكثر فأكثر، حتى تجاوزت نسبة خدمتها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ؟!

وفي ردّ على تساؤلات حول مراجعة السياسات الاقتصادية السائد أصدر رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض (سابقاً)، الدكتور جوزيف ستيغليتز، كتابه: ''العولمة وعثراتها''، مطالباً حسب خبرته بتصحيح الإجراءات غير السليمة التي تعيق مسيرة التنمية المتوازنة على الأقل. ومن الواضح أنه بعد إلغاء نظام بريتنوودز - بمحدّداته وضوابطه، والاستبدال به مجموعةً من القوانين والأنظمة المتحررة في الشؤون المالية والنقدية الاستثمارية - ازدادت الأحوال الاقتصادية تأزّماً، يصحبها في الوقت ذاته تراجع ملحوظ على المستوى الدولي في مفاهيم التعدّدية والحريّات وعدالة التوزيع لكي تستمر الحروب الاقتصادية دون هوادة.

ألا نتساءل: أيّ عولمة نريد ؟ وأين موقف الفكر العربي تجاه هذا العالم المضطرب الذي سُلخ عنه ثوب الطمأنينة والسلام، وارتدى ألبسة الخوف والتحارب ؟ ومع ذلك، فإن قوافل السلام ستستمر في السعي الى ثقافة الخير، ومن أجل الخيريّة ذاتها.

افتتاحيّة

إنّهُ المستقبـــل...

المستقبَل!*

الحســن بــن طــلال

واندلعت الحرْب! لمْ تَجد نفعاً نداءاتُ الملايين من شعوب الأرض. لمْ تؤثِر الأصواتُ الصّارخةُ في البريّة. لمْ تجدْ آذاناً صاغيةً نداءاتُ علماء الأمّة والرّسالةُ التي دوّى بها صوتُ بابا الفاتيكان: لا تشنّوا الحربَ! لا تشنّوها خصوصاً باسْمِ الذّاتِ الإلهيّة!

ذلك أنّ كلّ حربٍ خُسْرانٌ مُبين لكلّ أطرافها. لكنّ هذه الحرْب فاقتْ غيْرَها ليس فقط في تكنولوجيا الدّمار، وإنّما أيضاً في الجشع. فالمحلّلون يقولون: إنّ الولايات المتّحدة تستهدف من هذه الحرْب – فيما تستهدف – إقصاءَ أوروبا وإقصاءَ اليُورو عن نفط العراق. أتذكرون قرارَ العراق في ٦ تشرينَ الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أي عشيّة الانتخابات الرّئاسيّة الأمريكيّة، التّحوّل في معاملاته التّجاريّة النّفطيّة من الدّولار إلى اليُورو؟

لقد كان بالإمكان تجنّبُ الحرب. فحتّى الهزيع الأخير، كانت هنالك خياراتٌ أمام مجلس الأمن، وخياراتٌ أمامِ الحلفاء، وخياراتٌ أمامَ القيادة العراقيّة. وعدمُ العمل بموجب هذه الخيارات شكّل إنكاراً للحكمة التي حبَانا بها الباري تعالى. هذا ما سطّره، مثلاً، روبن كوك في مقالته "لماذا كان عليّ أنْ أستقيلَ من الوزارة [البريطانيّة]؟" في صحيفة الغارديان بتاريخ ١٨/٣/٢٠٠٣ " *لقد سمعْتُ أنّ العراق كان لديه ليس أشهر وإنما اثنتا عشرة سنة لنَزْع أسلحته، وأنّ صبْرَنا قد نفد. لكنْ مضى أكثرُ من ثلاثين سنة على صدور القرار (٢٤٢) الذي طالبَ إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلّة، ونحن لا نُعبّرُ عن نفاد الصّبْر نفسه إزاء الرّفْض الإسرائيليّ المستمرّ للامتثال للقرار.* " والمؤسفُ في الأمر أنّ هنالك إجماعاً في الرّأي بأنّ فريقَ مفتّشي الأُمم المتّحدة أحسنَ الأداء حقّاً تحت إشراف هانز بليكس ومحمّد البرادعي.

إنّ الولايات المتّحدة أنْحَتْ باللّائمة على بعض الدّول الأعضاء في مجلس الأمن لتهديدهم باستعمال حقّ النّقْض (الفيتو) في المسألة العراقيّة، متناسيةً أنها منذ عام ١٩٧٢ هي نفسها لجأتْ إلى هذا الحقّ ١٥ مرّة لمنع اتّخاذ قرارات ضدّ اسرائيل، و١٩ مرّة لمنع اتّخاذ قرارات ضدّ نظام التّمييزِ العنصري في جنوب إفريقيا!

ونترحّمُ على الفرص الضّائعة. فمثلاً، كُنْتُ أتمنّى على النّظام العراقي أنْ يتبنّى قضيّةَ نَزْع أسلحة الدّمار الشّامل كورقة ضاغطة على جميع الدول التي تمتلك مثلَ هذه الأسلحة، بما فيها إسرائيل والهند

* عن صحيفة الأهرام القاهرية؛ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣؛ ص ٩ [بتصرف قليل].

والباكستان وكوريا الشّماليّة.

وكنْتُ أتمنّى أنْ يكونَ للعرب رؤيا واضحةٌ جامعةٌ أو مشتركةٌ لإعادة العراق إلى حظيرة جيرانها وإلى حظيرة الأمم. لكنّهم أخفقوا. حتّى لجنة وزراء الخارجيّة، التي شكّلها مؤتمر القمّة العربيّة الأخير لمعالجة المسألة العراقيّة، وُلدتْ ميتة!

والآن، بَعْدَ أنْ وقعت الفأس في الرّأس، أتساءلُ - كما يتساءَلُ الكثيرون - بحيرةٍ وألمٍ وغضب: كيف تنتهي الحرْب؟ وكيف نكسبُ السِّلْم؟

في هذه اللّحظات الحاسمة يجدرُ بنا أنْ نذكرَ الدّيْنَ الحضاريّ الذي نَدينُ به جميعاً - غربُنا قبْلَ شرْقنا - لِبلاد ما بيْنَ النّهريْن، "بلاد البدايات". فما جدْوى كلِّ طُروحات مجلس الأمن حوْل أرض الرّافديْن إنْ خَلَتْ من المَحتوى الثّقافيّ الحضاريّ والتّراثيّ الإنسانيّ؟

يجدرُ بنا أنْ نناهضَ بالقوْل والفعْل "استعراضيّةَ" الإعلام والحربَ النّفسيّةَ عَبْرَ وسائل الإعلام المختلفة، وكأنّنا في مَعْمعانِ كأس العالَم لكرةِ القدم أو حُمّى الأوسكار!

لقد أصبح السّاسةُ في العالَم [إلاّ مَنْ رحمَ ربُّكَ] - ولا أقول في العالَمِ العربيّ تحديداً - يَنظرون إلى السّياسة وكأنّها مجردُ مهنةٍ أو وظيفة. وهم يسعون إلى البقاء في الكرسي حَتّى النّهاية، ولو كانت هذه نهايةَ الملايين من الأبرياء. وننسى أنّ ألِفَ السّياسة وياءَها هما الإنسان وأمْنُ الإنسان.

نحن إزاء معادلة طرفاها الخوْفُ والأمل. والخوْفُ يتنامى هنا ليس من العمليّات العسكريّة وحْدَها - على ما فيها من "صدمة وترويع" - وإنما أيضاً من المجهول ومن نظريّة تساقط "أحجار الدّومينو" في "هلالنا المتأزّم" بأسره؛ ذلكَ الإقليم الموسّع الذي يبدأ من المغرب العربيّ المطلّ على شاطئ الأطلسي غرباً إلى آسيا الوسطى شرقاً، شاملاً السّودان والكونغو والقرْنَ الإفريقيّ وشِبْهَ الجزيرة العربيّة وشِبْهَ القارّة الهنديّة.

ما جَدْوى الدّيمقْراطيّة التي تأتي على ظهْر دبّابة أو رأس صاروخ أو - على حدّ تعبير أحد السّاسة العراقيّين المخضرمين - تهبط بمظلّة من عل؟ أليستِ "الدّيمقراطيّةُ العسكريّة" تناقضاً في التّعبير؟ ألا يجب أنْ نبنيَ أمنَنا الإنسانيّ - "الأمنَ النّاعم"، بكلِّ ما يعنيه ذلك من حقوق الإنسان واحتياجاته الرّوحانيّة والوجْدانيّة قبْلَ المادّيّة - وأن نُهَنْدسَ مجتمعاتنا بقِيَمها العربيّة الإسْلاميّة من القاع إلى القِمّة، بحِلْمٍ ومحبّة، وبحكمةٍ وحصافة؟

بعد حرْب حَزيران ١٩٦٧، أرسلْنا رجالَ دين مسلمين ومسيحيّين ليطوفوا العالَم في محاولة لتوْضيح القضيّة العربيّة بأبعادها الإنسانيّة والتّراثيّة والحضاريّة. حبّذا لو ثابرْنا على هذا النّهج في السّعي لإفهامِ العالَم: مَنْ هو المعذّب، ومَنْ هو المضطهد؛ أكانَ الفلسطينيّ آنذاك وفي كلّ أوان أم العراقيّ اليوْم! المسألةُ ليستْ فشلَ الدّبلوماسيّة العربيّة، وإنما غيابَ رؤيا أو استراتيجيّة عربيّة موحّدة منذ عام ١٩٦٧؛ بل منذ ١٩٥٦، أو حتى ١٩٤٨. والحقّ أنّنا لا نخاطبُ العالَم بلغته وبالأُسلوبيّة التي يفهمُها. ولم نتقنْ قطّ فنّ استعمالَ سلاح "ناعم" لكنْ مؤثر؛ ألا وهو سلاح المرافعةِ الدّبلوماسيّة عن قضايانا.

حتّى مدنُنا المقدّسة لمْ تستقطب الدّعمَ والتّأييدَ لنا: "القدس في الضّمير"، والنّجف، وكربلاء، وسامرّاء، . . . .

لقد حاولوا أنْ يُصادروا ماضينا. ولمْ يسْمحوا لنا بأنْ نعيشَ حاضرَنا. أفلا نستطيعُ أنْ نرنوَ إلى مستقبَلنا؟ أفلا نستحقُّ أنْ نمارسَ حقّ تقريرِ المصير بعد قرْنٍ وأكثر من الكفاحِ والعَنَتِ والعناء؟

إنّهُ المستقبَل، وإنّها معركةُ المستقبَل: مستقبَل الإنسانِ العراقيّ، ومستقبل الإنسانِ الفلسطينيّ، ومستقبَلِ الإنسان في كلّ جُزْء من هذا الإقليم المعذّب. وإنّ عمليّةَ إعادةِ البناء لا تستهدفُ البنى التّحتيّة والمادّيّات وَحْدَها، وإنّما - قبل كلّ شيء - العقولَ والقلوب؛ أي الذّهنيّات أو الأنفس بالتّعبير القُرآنيّ البليغ.

ألمْ يحن الأوانِ كي ننتفضَ ضدّ تسْييس العسكر؟ ضدّ الفساد بكلّ أشكاله؟ ضدّ العنف ولغة الحديد والنّارِ؟ ضدّ الحِرمانِ والفَقْر بشتّى أنواعه ومظاهره؟ ضدّ الأُميّة والجهالة والبطالة وسائر الآفات التي تُقزّمُ الرّوحَ والوِجْدانَ؟

حين كانت الثّروةُ النّفطيّةُ في ذروتها – في تلك الفترة الذهبيّة التي امتدّت من الخمسينيّات إلى الثّمانينيّات من القرْن الفائت – كانت فرصة لا تُعوّض لتأسيس صُنْدوقٍ عالميّ للصّدقات، أو صُندوقٍ عالَميّ للزّكاة، يُعْنى بالإنفاق الإسلاميّ الغيْريّ للتّخفيف من غلواء البؤس الإنسانيّ أنّى كان. لكنْ – مع شديد الأسف – لم يكنْ هنالك اهتمامٌ كافٍ بالبُعْد الإنسانيّ للأمن، وإنّما أُنفقتْ مئاتُ المليارات من الدّولارات على شراء السّلاح وتكديسه.

فما العملُ؟

في هذا اللّيْل البهيم نحتاجُ إلى خطابٍ عربيّ إسْلاميّ وسطيّ يَهْدينا إلى برّ الأمان، ويَحمي هُويّتنا وكينونتنا، ويحفظ لنا حقّ الحريّة وحقّ الكرامة قبل "الغذاء مقابلَ النّفط". ومع الخطاب وبرامج العمل المدروسة، لا بُدّ من استصراخ الغيْريّة العربيّة الإسلاميّة وإحياء فكرة الصّندوق العالميّ للزّكاة. فهل نطمعُ في "خُطّة مارشال" تكون هذه المرّة عربيّة إسلاميّة في المقام الأوّل؟

إنّ مرحلةَ إعادةِ البناء في عراق ما بَعْدَ الحرب تتطلّبُ حلاً عربيّاً؛ إذ إنّ الحلّ الأمريكيّ أو حتّى الأُمميّ منْ شأنه أنْ يترك مرارةً ستتعاظم وتتفاقمُ في مُقبل الأيّام. أَعودُ هنا إلى فكر أخي، الملك الرّاحل الحسين بن طلال، طيّب الله ثراه. وأودّ أنْ أنتهزَ فرصة الظّهور من على هذا المنْبر كي أدعوَ إلى مؤتمر دوليّ شامل يتصدّى بعُمْقٍ وإحاطة لمشكلات العراق وفلسطين والمنطقة برُمّتها، مع التّركيز على الإنسان والأمن الإنسانيّ.

هذا ما أكّدْتُهُ قُبَيْلَ حرب الخليج الثّانية – التي اندلعت في ١٩٩١/١/١٧ – وبُعيْدها: في ملاحظاتي التي افتتحتُ بها مائدة مستديرة استضفتُها بعمّان في ٥ كانون الثّاني/يناير ١٩٩١ حول المساعدات الإنسانيّة؛ وفي كلمتي بمؤتمر دوليّ عُقِدَ بمدينة براغ في ١٦ آذار/مارس ١٩٩١ حول الأمن والتّعاون في الشّرق الأوسط. وما أشبه اللّيلة بالبارحة (مع الفارق)! لنذكرْ أنّ ١٦ مليون عراقيّ – أي ٦٠٪ من العراقيّين – يعتمدون على ما تجود به حكومتُهم ضمن برنامج "الغذاء مقابلَ النّفط". ومن المؤكّد أنّ كارثةً إنسانيّة مُرعبة تُحيقُ الآن بالشّعب العراقيّ. وحَسْبُنا أنْ ننظرَ هنا في التّقرير الأخير الذي أصدرَتْهُ منظّمة (أوكسفام) عشيّة اندلاع الحرب.

وحتّى لا نقعَ في فَخّ الإنشاء الذي لا طائلَ تحتَه، دعُوني أسوقُ عدداً من الأُسس التي لا بُدّ أنْ يلتزم بها الدّورُ العربيّ المنشود في إعادة بناء العراق:

١- الالتزام السّياسيّ الكامل بمستقبَل العراق.
٢- حماية المدنيّين العراقيّين، خصوصاً الأطفال والنّساء والشّيوخ.
٣- استنهاض الغيْريّة العربيّة الإسلاميّة – قبل المؤسّسات الأُمميّة الدّوليّة – في عمليّة إعادة البناء.
٤- احترام "سيادة" المواطن؛ بمعنى أنْ يُعطى نفوذاً وقوْلاً وحصّةً في تخطيط المستقبل.
٥- الانضواء تحت خيمة القانون الإنسانيّ الدّوليّ في كلّ الأوقات.
٦- الالتزام – جنباً إلى جنب – بحقوق الإنسان ومسؤوليّاته.

إنّها أزمنةٌ عَصيبة تتطلّبُ الحكمةَ والشّجاعةَ، ودستوراً عالميّاً للسُّلوك يستندُ إلى أخلاقيّات التّضامن الإنسانيّ، كما فصّلْتُ في أكثر من مناسبة.

ورحم اللهُ شاعرَ الأُمّة، ابنَ الكوفة، أبا الطّيّب المتنبي، وهو القائل:

الرّأيُ قَبْلَ شجَاعَةِ الشّجعَانِ
هُوَ أوّلٌ وَهيَ المَحلُّ الثّاني
فإذَا هُمَا اجتَمعا لنَفْسٍ حرّةٍ
بلَغَتْ منَ العَلْيَاءِ كلّ مَكانِ■

ننشر هذا الملف بإذن خاص من د. عاطف عضيبات، مدير المركز الإقليمي للأمن الإنساني/المعهد الدبلوماسي الأردني، مع خالص شكرنا. ويتضمن الكلمتين القيمتين اللتين ألقيتا في افتتاح «منتدى الأمن الإنساني الإقليمي الثاني» الذي نظمه المركز مساء ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، في مقر جامعة الدول العربية/القاهرة.

-١-

كلمة سموّ الأمير الحسن بن طلال في الأمن الإنسانيّ (*)

بسْمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيم

والصّلاةُ والسّلام على نبيّه الأمين
وعلى آلِهِ وصحْبِه أجْمعين

معالي أمين عام جامعة الدّول العربيّة؛
الأخواتُ والإخوةُ الأعزّاء؛
أيُّها الحَفْلُ الكريم:

السّلامُ عليْكم ورحمة الله وبركاتُه:

قبلَ أنْ أتشرّفَ بإلقاءِ كلمةِ سُمُوِّ الأميرِ الحسنِ بن طلال حَفِظَهُ اللهُ ورعَاه، يَطيبُ لي أنْ أنقلَ إليكم تحيّتَهُ الصّادقة ومحبّتَهُ الخالصة. وكم كانَ بُودِّه أنْ يكونَ معنا هذا المساء في «بيْتِ العرب» لوْلا التزاماتٌ مُلِحّة. فهو ما فتيء يحملُ - كعادتِهِ دوْماً - همومَ المشروعِ النّهضويّ الحضاريّ للأمّة الذي أطلقَهُ على الملأ منذ سنين، يداً بيَدٍ مَعَ أخيه الأستاذ عمرو موسى وسائرِ سدَنَةِ الأمّة؛ ذلك المشروع الّذي يهدفُ إلى إعادةِ النّظر بتجدُّدٍ مستمرّ في طيْفِ حياتِنا من أقصاهُ إلى أقصاه، بما في ذلك مَوْضوعُ منتدانا الموفّقِ بإذْنِ الله.

ويُسعدُني أنْ أُزْجيَ - باسْمِ سُمُوّه - تهنئةً خاصّةً إلى مُنَظّمي هذا المنتدى على ما أثمرَ وأيْنَعَ؛ راجياً أنْ تسمحوا لي الآن بالانتقالِ إلى كلمتِهِ حَفِظَهُ اللهُ ورعَاه.

الزّميلاتُ والزّملاءُ الأفاضِل:

نركّزُ هنا على الأمْنِ الإنسانيّ، أو الأمن «النّاعم»، المتمثّل في صوْن كرامةِ الإنسان وفي تلبيةِ احتياجاتِه: الرّوحانيّةِ والوِجْدانيّةِ أوّلاً، ثمّ المادّيّة.

وهي احتياجاتٌ تُعَبِّرُ عن نفسِها ويُعَبَّرُ عنها ضمنَ إطار التّنمية بمفهومِها الشّامل، الذي تتداخَلُ فيه الأبعادُ الإنسانيّةُ والثّقافيّةُ والاجتماعيّةُ والاقتصاديّةُ والسّياسيّة.

* ألقى الكلمةَ مندوباً عن سُمُوّه دولةُ السيّد عبد السّلام المجالي، رئيسِ الوزراء الأُردنيّ الأسبق.

فالتّنميةُ البشريّةُ مثلاً تتجاوزُ الاقتصادَ لتعتمدَ المفهومَ الإنسانيّ من حقوقٍ وواجباتٍ وحُرّيّات. والتّنميةُ السّياسيّةُ تسعى إلى تطويرِ السّياساتِ التي تخدمُ الإنسانَ والإنسانيّة، وتُعَزِّزُ الدّيمقراطيّةَ والشّورى والعدالةَ الاجتماعيّة.

والتّنميةُ لا تكونُ تنميةً إنْ لمْ تكنْ مُستدامة. و«ثقافةُ الاستدامة» تَعني تلك المصفوفةَ من القيَم والعادات وأساليبِ المعيشة التي تَعُدُّ الإنسانَ مَحوَرَ التّنميةِ الشّاملة وهدفَها؛ والتي تُعْنى بمستقبَلِ بيئته وتناغُمِه معها؛ وبالتّفاعُلِ الاجتماعيّ الذي يَغذُّ السّيْرَ وراءَ ثقافةِ المشاركة ومن ثَمّ ثقافةِ السّلام.

ثقافةُ السّلامِ هذه أوسعُ وأعمقُ من مجرّدِ غيابِ الحرْب. فقد طوّرَ البشرُ أسلحةً للحرْبِ والفتكِ والقتْلِ يُمكنُ أنْ تَمْحَقَ مظاهرَ الحياة على كوكبِنا مرّاتٍ ومرّات، ونَجحُوا في صَوْغِ قانونٍ للحرْب؛ إلاّ أنّهم لمْ يُفْلحوا بَعْد في تطويرِ أسلحةٍ ناعمةٍ للسّلامِ بيْنَ الأممِ ولا للسّلامِ الاجتماعيّ داخلِها، وأخفقُوا في صَوْغِ قانونٍ للسِّلْم.

ويبقى الجهادُ الأكبرُ هو ذاكَ الموجّهَ ضدّ الغَشاوةِ التي تَرينُ على البَصيرةِ والباصرة، وضدّ الشّرورِ التي تُوَسْوِسُ في العقولِ والصّدور. أقول: إنّ أعظمَ الجِهاد هو جِهادُ النّفْسِ والسُّمُوُّ بها فوْقَ الشّرورِ والآثام. ثمّ هو بناءُ الشّخصيّةِ المتوازنةِ التي تضعُ نُصْبَ عَيْنيْها مخافةَ الله. فالجهادُ كفاحٌ منْ أجْلِ الخيْرِ والصّواب، ولا صِلةَ لهُ بالإرهابِ البتّة؛ هو الإقرارُ بأنّ الضّرارَ حيثما يكون إنّما يمثّل تهديداً للرّفاهِ في كلّ مكان.

أخواتي وإخوتي الأكارم:

تُشيرُ التّقاريرُ إلى أنّ مئةً وستّينَ (١٦٠) نزاعاً مسلّحاً اندلعتْ في خمسةِ (٥) عقود من «السّلام» الإسميّ، بعْدَ الحربِ العالميّةِ الثّانية. مسرحُ هذه النّزاعاتِ جميعِها كان العالمَ النّامي؛ بل إنّ منْطقتَنا وَحدَها كانتْ حِصّتُها منها منذُ عام ١٩٤٥ خمسةً وعشرين بالمئة (٢٥٪). وقد أدّتْ كلُّ هذه النّزاعاتِ المسلحةِ إلى قتْلِ عشرينَ (٢٠) مليونَ إنسان، وإصابةِ عشرينَ (٢٠) مليوناً آخر. واحدٌ وستّونَ (٦١) نزاعاً منها شَهدَها العالَمُ في العَقْدِ الأخيرِ وَحدَه من القرْنِ العشرين. ومن تلك ثلاثةٌ (٣) فقط كانتْ بيْنَ دُوَل؛ أمّا البقيّةُ فكانتْ أهْليّة. معنى ذلك أنّ معظمَ النّزاعاتِ كانتْ وراءَها عواملُ داخليّة، ناجمةٌ عن اختلالِ العدالةِ الاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ والسّياسيّةِ بشكلٍ من الأشكال. ولا ننسى في هذا الصّدد الانفجارَ السّكّانيّ، واستمرارَ ظاهرةِ الهجرةِ إلى المدن واتّساعَها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاّتينيّة.

إنّ غالبيّةَ الضّحايا في تلك النّزاعات كانوا من المدنيّين، خصوصاً من الأطفال والنّساء والشّيوخ. والحقّ أنّه وَفقاً للتّقديراتِ المعتمَدة، تسعون بالمئة (٩٠٪) من أولئك الضّحايا في نهاية القرْنِ الفائت كانوا من المدنيّين؛ في حين أنّ تلك النّسبةَ في بداية ذلك القرْن لمْ تزدْ على عشرة بالمئة (١٠٪)! ولعلّ الأطفالَ أكثرُ الفئاتِ السّكّانيّةِ هشاشةً في هذا السّياق. فأرقامُ الأممِ المتّحدة تُشيرُ إلى أنّه في العَقْدِ الأخير من القرْنِ العشرين قُتِلَ مليونا طفل تقريباً في النّزاعاتِ المسلّحة. كما تسبّبتْ تلك النّزاعاتُ في إعاقة أكثرَ من أربعة ملايينِ طفل، وتَيْتيمِ مليونَيْنِ آخَرَيْن؛ عَلاوةً على الآثارِ النّفسيّةِ والاجتماعيّةِ المُدَمِّرة.

أمّا بالنّسبةِ للجُرْحِ الفلسطينيّ النّازف أبداً، فما يَزيدُ على ألفَيْ (٢٠٠٠) فلسطينيّ قُتلوا منذ بداية انتفاضة الأقصى، معظمُهم تحت سنّ الخامسةَ عشرَ؛ إضافةً إلى آلافِ الجرْحى والمُعاقين. وأمّا بالنّسبةِ لأطفالِ العراقِ ونسائه وشيوخه، فالأرقامُ أعجزُ منْ أنْ تَصِفَ هوْلَ الفاجعة!

هاكُمْ إحصائيّةً أخرى، وهي متعلّقةٌ بالانفجارِ السّكّانيّ: إنّ عددَ سكّانِ المعمورة تجاوزَ الآن ستّةَ (٦) مليارات نسمة. وهو يزدادُ حاليًّا بمعدّلِ مئةٍ وسبعينَ (١٧٠) شخصاً في الدّقيقة؛ أيْ ما يُناهزُ عددَ سكّانِ كندا كُلَّ ثلاثةِ (٣) أشهر، أو سكّانِ فرنسا كلَّ ستّةِ (٦) أشهر، أو سكّانِ الصّينِ كلَّ عشرِ (١٠) سنوات!

المفارقةُ الصّارخةُ هنا أنّ ثمانينَ بالمئة (٨٠٪) من الزّيادة في السُّكّان تحدثُ في البُلدانِ النّاميةِ التي يقلُّ ناتجُها القوميّ الإجماليّ عن ألف ومئتي (١٢٠٠) دولار للفَرْد في السّنة. تلك البُلدان يصلُ مستوى الأمّيّة فيها – أميّةِ الحرْف؛ دَعْكم من الأمّيّة الحاسُوبيّة – إلى ثمانمئة وخمسينَ (٨٥٠) مليون شخص، غالبيّتُهم في المناطقِ الرّيفيّة وسبعونَ بالمئة (٧٠٪) منهم من النّسوة.

كيف يُمكنُ، إذاً، في ضَوْءِ كلّ هذه الأرقامِ والحقائقِ المُرّة، أنْ نُحقّقَ الأمنَ الإنسانيّ؟ أيَّ أمْنٍ ناعمٍ نَعني حين لا يستطيعُ أكثرُ من ملياريْ شخصٍ في عالَمِنا النّامي الحصولَ على الطّاقة الكهْربائيّة؟ أليس من المُخجل أنْ تغزوَ البشريّةُ الفضاءَ وتَسْبرَ أغوارَ الذّرّة وما دُونَها، في حين أنّ أربعةً وعشرين (٢٤) شخصاً يموتونَ جُوعاً كُلَّ دقيقة؛ أي خمسةً وثلاثين (٣٥) ألفاً كُلَّ يوْم، أو ثلاثةَ عشرَ (١٣) مليوناً كلَّ عام؟ أضِفْ إلى ذلك شُحَّ المياهِ المتزايد، والتّلوّث في الماءِ والهواءِ والغذاء، والأمراضَ الوبائيّة، والعاهاتِ البَدنيّة، والاختلالاتِ النّفسانيّة، والمَهاناتِ التي تَخْنقُ الرّوح وتُدمي الوَقار.

ألَسْنا بحاجةٍ بعْدَ ذلك وغيْرِه إلى الرّجوعِ إلى الأساسيّات؟ إلى إعادةِ تَعْريفِ مفاهيمِنا الأساسيّة؟

لنأخذْ أوّلاً – أخَواتي وإخْوتي– مفهومَ **الفقْر**. فإنّي أرى أنْ يُعادَ تعريفُهُ لما فيه صالحُ الإنسان، بدلاً من حسابه بالدّولاراتِ والسّنْتات. والحقّ أنّ هذا المفهومَ أوسعُ من أنْ يُقتصرَ على المادّيّاتِ وَحْدَها؛ فهو يَشملُ أيضاً الرّوحانيّاتِ والوجدانيّات. والفَقْرُ حليفُ الجوعِ والمَرَضِ والجهْلِ والتّخلُّف. وهو يَعْني مواتَ الرّوحِ والوجْدانِ والفؤاد؛ كما يَعني اقتصاديّاتِ اليأسِ من فاقةٍ ومَسْغَبَةٍ وبطالةٍ وتدنّي دُخُول، ومن عَوَزٍ للمعلوماتِ والمعرفةِ والتّدريبِ والخِبْرات، ومن افتقارٍ للفُرَصِ والخيَاراتِ المتعلّقةِ بالحاضرِ والمستقبلِ على حدٍّ سواء. فهو العدوّ الأكبر للتّنميةِ وللأمْنِ الإنسانيّ. ثمّ إنّه ليس وقْفاً على العالَمِ النّامي الذي يُشكّلُ أكثرَ من ثُلُثَي البشريّة؛ إذ تُرَقِّطُ جيوبٌ منه حتّى أغنى البُلدان.

أعتقدُ أنّ أبلغَ ردٍّ على النّظامِ الاقتصاديّ المادّيّ العالميّ الجديد إنّما يكمنُ في مَنْحِ الفقراءِ نفوذاً وأسهماً وأصواتاً. فالأهمُّ السّياسةُ من أجْلِ النّاس؛ السّياسةُ البشريّة. وكذلك إدارةُ الصّالحِ العام، لكنْ بوَجْهٍ إنسانيّ.

إذا انتقلْنا ثانياً إلى **الثّقافة**، فهي أمنٌ وهُويّة. أتعجبُ، إذاً، كيف تُعْطَى السّياسةُ والاقتصادُ أهمّيّةً أكبرَ من الثّقافة! مثلاً، في عمليّة برشلونة، احتلّتِ الثّقافةُ المرتبةَ الثّالثةَ بَعْد السّياسةِ والأمْنِ العسكريّ. من هنا جاءتْ دَعْوتي منذ بضعِ سنينَ لإنشاءِ برلمانٍ للثّقافاتِ تُمَثَّلُ فيه ثقافاتُ العالمِ بأسْرِه؛ ذلكَ أنّني أومنُ بحضارةٍ إنسانيّةٍ واحدةٍ ذاتِ عشرةِ آلافِ ثقافة.

لقدْ وَفّقَنا اللهُ – عزّ وجلّ – قبْلَ بضعةِ أسابيعَ فقط، بالتّآزُرِ مَعَ أصدقاءَ أفاضلَ في تركيا ودَعْمٍ منهم، بتأسيسِ «برلمانِ الثّقافات» بأقسامِهِ الأربعة: جمعيّتِهِ العامّة، ولجانِهِ التّوجيهيّةِ والتّنفيذيّةِ والتّمويليّة؛ إضافةً إلى لَجْنَةِ العُضْويّة. ويعملُ البرلمانُ الآنَ من مَرْكَزٍ مؤقّتٍ في جامعةِ بلكِنْت بأنقرة قبْلَ أنْ ينتقلَ إلى مقرِّهِ الدّائمِ الذي قدّمتْهُ الحكومةُ التّركيّةُ في استنبول، حيث الشّرْقُ غَرْبٌ والغَرْبُ شرْقٌ! ومن المؤمّلِ أنْ ينالَ برلمانُنا هذا دعْماً متزايداً يُمكّنُنا من فَتْحِ فَرْعٍ رئيسيٍّ له في كلٍّ من برلين وكيُوتو.

وليس سرًّا أنّ مجلسَ الأمْنِ في هيئةِ الأُمَم قدْ تُعادُ هيْكليّتُهُ في مُقْبِلِ السّنين بحيث يَنْضَوي تحتَهُ ثلاثةُ مجالس: واحدٌ للأَمْنِ السّياسيّ، وآخَرُ للأمْنِ الاقتصاديّ، وثالثٌ للأمْنِ الاجتماعيّ. ويَحِقُّ لنا أنْ نتساءَلَ عن الأمْنِ الثّقافيّ ومكانتِهِ في اهتماماتِ هيئةِ الأُمم. فعسى أنْ يملأَ برلمانُ الثّقافات فراغاً في هذا السّياق.

إنّ الأمنَ الإنسانيّ لا يُمكنُ أنْ يَتَحقّقَ ويتَرَسّخَ بوجودِ التّناحُرِ والعَداء. وهذا يستلزمُ وضْعَ نموذجٍ جديدٍ للعَلاقاتِ بيْنَ الثّقافات؛ نموذجٍ يَستندُ إلى الحوارِ وليس الصّراع، وإلى الانفتاحِ وليس الانغلاق.

أوّلُ الأُسُسِ التي لا بُدّ أنْ يرتكزَ عليها مثلُ هذا النّموذجِ مَفَادُهُ تعظيمُ الجوامعِ واحترامُ الفوارقِ بيْنَ الثّقافات، سواءٌ بيْنَ الدّولِ أو داخلَها. بعْدَ ذلك، يأتي التّكافؤ والنّدّيّةُ بيْنَها. فلا غالبَ أو مغلوب، بتعبيرِ ابنِ خَلدون؛ بل إنّ أخلاقيّاتِ التّضامُنِ الإنسانيّ تَحُثُّ على التقاءِ شتّى الثّقافاتِ في بَوْتَقَةِ الحضارةِ الإنسانيّةِ الواحدة: تتفاعَلُ من دونِ صِدامٍ أو صِراع، ويُغْني بعضُها بعضاً.

وإذا انتقلْنا ثالثاً إلى **الصّحّة**، فإنّهُ يجبُ أنْ لا يكونَ تفكيرُنا مَقْصوراً على الخدماتِ الطّبّيّةِ وعلى الدّاءِ والدّواء؛ إذْ إنّ الصّحّةَ العاطفيّةَ والرّوحيّةَ ليستْ بأقلَّ أهمّيّةً من الصّحّةِ البَدَنيّة. من ناحيةٍ أُخرى، أليستِ الوِقايةُ أهمَّ من العَلاج؟ لِمَ لا نُسَخِّرُ مواردَنا البشريّةَ والماليّةَ للوِقاية بقَدْرِ ما نُسَخّرُها للعِلاج؟

لنأخُذْ رابعاً **التّعلُّمَ والتّعليم**. فإنّ ذلك لا يُشيرُ إلى مجرّدِ القراءةِ والكتابةِ ومَحْوِ الأُمّيّة؛ وإنّما هو - من قَبْلُ ومن بَعْدُ - ميثاقٌ للسُّلوكِ الاجتماعيّ. والتّنميةُ الشّاملةُ تتطلّبُ التّعْليمَ للجميع، على أنْ يكونَ حسَنَ النّوعيّة؛ فيُعطي للنّاسِ صَوْتاً مسْمُوعاً وثِقةً بالنّفْسِ ومَقْدِرةً على مواكبةِ المستجِدّات.

ومن أركانِ ثقافةِ الاستدامة أنْ يتعلّمَ كلُّ امرىءٍ كيفَ يُمكنُهُ أنْ يتعلّم. ولعَلّكم تذْكرونَ أنّ لَجْنَةَ جاك ديلور التّابعةَ لليونِسْكو سلّطَت الأضواءَ على أربعِ دعاماتٍ رئيسيّةٍ للتّعليمِ في القَرْن الحادي والعشرين: أنْ نتعلّمَ كيفَ نكون؛ كيفَ نعرف؛ كيفَ نعملُ الأشياء؛ كيفَ نَعيشُ معاً.

والتّعليمُ ذو النّوعيةِ العالية هو وسيلتُنا لهَضْمِ العلمِ والتّكنولوجيا وتَوْطينِهما واستنْباتِهما من أجْلِ تنميةٍ وأمْنٍ إنسانيٍّ مُسْتدامَيْن. وهو أداتُنا لتهيئةِ المواردِ البشَريّةِ لمواجهةِ التّحدّياتِ المقبلة. فالتّنميةُ في المستقبَلِ ستعْتمدُ أكثرَ فأكثرَ على المعلوماتِ والمعرفة. وهذه هي الرّسالةُ الجَوْهريّةُ للمُساهَمةِ المقدّمةِ من نادي روما للمؤتمرِ العالَميّ للتّنميةِ المستدامة ٢٠٠٢، الذي عُقِدَ بجُوهانسْبرغ في أواخرِ الصّيْفِ الماضي، عَشيّةَ الذّكرى الثّلاثين للتّقْريرِ الأوّلِ للنّادي المُعَنْون «**حدود النّمُوّ**». وقد حَمَلَ التّقْريرُ الجديد العنوانَ البليغ: «**لا حُدودَ للمعرفة، وإنّما حُدودٌ للفَقْر: نحو مجتمعٍ معرفيٍّ مُسْتدام**».

على صَعيدٍ آخَر، فإنّ مفاهيمَ «التّعليم عن بُعْد» و«الجامعة المفتوحة أو الافتراضيّة» و«وسائط الإعلامِ المتعدِّدة المتفاعلة فيما بيْنها» ستُغيِّرُ مفهومَ التّعليم، إنْ لم تكنْ قدْ غيّرتْهُ بالفِعْل. فسيكونُ بالإمكان استنباطُ طُرُقٍ جديدةٍ للتّعلُّم، والحصول على التّعليم ربّما مدى الحياة. وهذا بالضّبْط ما تَسْتلزِمُهُ ثقافةُ الاستدامة.

أستطيعُ أنْ أسترسلَ على هذا المِنْوال؛ فأتطرّقَ إلى: **التّنمية السّياسيّة** التي تَسعى إلى تَعْزيزِ التّعدُّديّةِ في الآراءِ والمواقفِ وفي الأحْزابِ والتّكتُّلات، وإلى تَطْويرِ السّياسة التي تخدمُ الإنسان؛ **والدّبلوماسيّة المستدامة** التي يجدرُ بها أنْ تكونَ وقائيّة، فتُساهِمَ في تجنُّبِ النّزاعاتِ وليس فقط في ما قدْ يَنْدلِعُ منها؛ والى ما ذلك. لكنّ العِبرةَ تبقى في شموليّةِ النّظرةِ وتكامُلِها؛ فالتّنميةُ تنميةُ الحياةِ بكلِّ تجلّياتِها، مثلُها مثلُ الأمْنِ الإنسانيّ؛ وثقافةُ الاستدامةِ نَهْجٌ ومنهجيّةٌ وفلسفةٌ تجعلُنا مُتأهِّبينَ للتّغييرِ دوْماً مُتكيِّفينَ معه، بمنأى عن الهَدْرِ والإسْراف، ومستغلّينَ الوقتَ في كُلِّ ما من شأنِهِ أنْ يرتقيَ بالإنسان ويُنَمّيَ إبْداعَه.

أيّها الجَمْعُ الكريم:

حبّذا لو تمّ توْظيفُ الطّاقاتِ التي تُحْشَدُ اليوْمَ خَلْفَ الحلولِ العَسْكريّة، واستغلالُها في إيجادِ الحلولِ الكفيلةِ بتخْفيفِ غلْواءِ الفَقْرِ بكُلِّ أشكالِهِ وألوانِه! ألا من سياساتٍ بعيدةِ المدى تَسْتندُ إلى رؤًى نافذة؛ إلى باصِرةٍ وبَصيرة؟ سياساتٍ من أجْلِ الإنسان، لا سياساتِ نَفْطٍ أو أسلحة!

علينا أنْ نتساءلَ دائماً: ماذا وراءَ الأكَماتِ والأحْداث؟ ماذا وراءَ أنابيبِ النّفْطِ والغاز؟ أين الإنسانُ في ذلك كُلِّه؟ أين التّضامُنُ الإنسانيّ والقِيَمُ الأخْلاقيّةُ العالَميّة؟ نتساءلُ عن طبيعةِ النّظامِ العالميّ الجديد الآخِذِ بالتّشكُّلِ حاليًّا، خصوصاً بعْدَ أحْداثِ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وعن دوْرِ القوّةِ المُطْلقةِ في هذا النّظامِ والبُعْدِ الأخْلاقيِّ المَقْرونِ به، وعن الذين لا قوّةَ لهم. فإذا لم تُرْسَمْ خريطةُ الطّريق لعالَمِنا وَفْقَ دستورِ سلوكٍ قائمٍ على عالميّةِ القِيَمِ الإنْسانيّةِ وأخْلاقيّاتِ التّضامُنِ الإنْسانيّ، لا على المصالحِ المادّيّةِ وحْدَها، حينئذٍ سنواصِلُ التّخبُّطَ في دَهاليزَ مَحْفوفةٍ بالمخاطِر.

لقد اعترفَ الرّئيسُ جورج بوش، في خطابِهِ أمامَ الجمعيّةِ العموميّةِ للأُممِ المتّحدة في شَهْرِ أيلول/سبتمبر الفائت، بأمْرٍ أقومُ شخصيًّا بتكرارِهِ دونَ أيِّ كَلَلٍ أو مَلَل؛ ألا وهوَ أنّ «التزامَنا بكرامة الإنسان يتحدّاهُ فَقْرٌ متواصِلٌ وأمْراضٌ متفشّية». وإذْ تَعْترفُ الولاياتُ المتّحدةُ بذلك علانيةً، فإنّي آمُلُ أنْ تَفيَ بالتزامِها المُعْلَنِ هذا بكرامةِ الإنسان، وأنْ ترى نَفْسَها جُزْءاً من عالَمٍ أوسعَ بدلاً من أنْ ترى العالَمَ جُزْءاً منها. كما آمُلُ أنْ تُعْلِنَ الأُمَمُ المتّحدة عن عامٍ مخصّصٍ لبناءِ البيْتِ الدّاخِليّ ولتَحْقيقِ الأمْنِ الإنسانيّ.

أقولُ هذا، سائلاً الباري جَلّ وعَلا أنْ يَحْميَ أرضَ الكِنانةِ الغالية - رئيساً وحكومةً وشَعْباً - وأنْ يُسْبِغَ عليها المزيدَ من آلائه.

بارَكَ اللهُ بيْتَ العرب، وبارَكَكُم جميعاً.

أُحيّيكُمْ، وأُسَلِّمُ عليكم. ■

-٢-

كلمة الأستاذ عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدولة العربية.

دولة الدكتور عبد السلام المجالي؛
أخي العزيز السفير فاروق قصراوي، رئيس المعهد الدبلوماسي الأردني؛
أصحاب السعادة؛
السيدات والسادة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

اسمحوا لي أولا أن أرحب بكم باسم جامعة الدول العربية متمنيا لسمو الأمير الحسن بن طلال موفور الصحة، وأن أهنئه على كلمته الهامة «في الأمن الإنساني». وقد عوّدنا دائماً على إسهاماته القيمة في مختلف مناحي الحياة الفكرية والثقافية والسياسية. وهو بلا جدال من أهم الأصوات التي تُعبّر عن ثقافتنا العربية وحضارتنا الإسلامية برقي ومعاصرة في مختلف أنحاء العالم.

كما أود أن أعبر عن تقديري للدكتور عبد السلام المجالي، الصديق العزيز والسياسي الأريب والمفاوض الكفء؛ وكذلك عن تقديري للمعهد الدبلوماسي الأردني ومركز الأمن الإنساني لإتاحتهما الفرصة كي أتحدث إلى نخبة متميزة من أهل الفكر والثقافة والسياسة حول موضوع ما زال قيد البحث في العديد من المحافل الدولية، ولم نعطه بعد حقه من النقاش في المنطقة العربية، وهو «الأمن الإنساني».

ولا يفوتني أن أنوه بان المملكة الأردنية الهاشمية كانت سبَّاقة في الانضمام إلى شبكة الأمن الإنساني، والى الإسهام في عملها على المستوى الدولي.[1]

السيدات والسادة:

لا أخفيكم أن التردد راودني، بل فكرت في تجنب الحديث عن الأمن الإنساني باعتبار ما يشوبه من غموض في التعريف، وأن إطار المفاهيمي لا يزال قيد التشكيل وأنه بلا معالم محددة. إلا أنني فضلتُ أن أخوض فيه معكم، وأن أسهم في انطلاق مناقشته على المستوى العربي.

وكم كان مفيدا لموضوعنا هذا، «الأمن الإنساني»، أن استمعنا إلى ما يقوله الأمير الحسن بن طلال في هذا الصدد.

نعم! الأمن الإنساني هو المتمثل في صون كرامة الإنسان وفي تلبية حاجاته الروحانية والوجدانية والمادية. وهي احتياجات يعبر عنها في إطار التنمية بمفهومها الشامل الذي تتداخل فيه الأبعاد الإنسانية كلها: ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية؛ أي السياسات التي تخدم الإنسان والإنسانية، وتعزز الديمقراطية والشورى والعدالة الاجتماعية.

ولعل أفضل مدخل لفهم هذه المسألة هو تلمّس أسباب ظهورها، والملابسات التي تحيط بها، والدافع وراء تبنيها. وإذا كانت محاولة إدماج البعد الإنساني في مفهوم الأمن هي إحدى ثمرات حقبة التسعينات التي شهدت متغيرات وأحداثا دولية عديدة، وأفرزت أفكاراً ونظريات متنوعة، فأعتقد أنها ستبقى لبعض الوقت معنا تؤثر في عالمنا، وتعيد تشكيل العلاقات الدولية فيه. ومن ثم فأود اليوم أن أركز على عدد من الظواهر الرئيسية التي أدت إلى ظهور هذا المفهوم: ظاهرة استفحال النزاعات الداخلية والحروب الأهلية، وظاهرة العولمة، وظاهرة تنامي دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على الساحة الدولية.

لقد أحيا انتهاء الحرب الباردة آمال شعوب العالم في التخلص من سباق التسلح، وإنهاء النزاعات الدامية، والدخول في تنمية عالمية حقيقية وعادلة. إلا أن الواقع خلال عقد التسعينات كان محبطاً لهذه الآمال. فما أن انتهت الحرب الباردة، وانهار الاتحاد السوفييتي ومعه المعسكر الشرقي، حتى تفجرت النزاعات الداخلية والحروب الأهلية

١- تأسست شبكة الأمن الإنساني عام ١٩٩٩. وتتكون من ١٢ دولة هي: النمسا وكندا وتشيلي واليونان وايرلندا والأردن ومالي وهولندا والنرويج وسلوفانيا وسويسرا وتايلاند؛ إضافة إلى جنوب إفريقيا كعضو مراقب.

في العديد من مناطق العالم، وطفت المشكلات الاقتصادية والدينية والعرقية على السطح. وهي موروث متراكم عبر الزمن، لم يكن يجد متنفساً كافياً خلال مرحلة الحرب الباردة، ومعظمها كان نزاعات داخلية وحروباً أهلية وطائفية، أو قامت بسبب اختلال العدالة الاجتماعية، كما ذكر الأمير الحسن بحق. ومن ثم أصبحت مصادر التهديد وفقدان الأمن والأمان في أحيان كثيرة مصادر داخلية، حيث تتصارع جماعات عرقية ودينية وسياسية لأسباب شتى ضاع معها أمن الإنسان بالمعنيين التقليدي والحياتي. وما زالت مذابح رواندا والبوسنة وكوسوفو والشيشان وسيراليون حية في ذاكرتنا، بل حية أمامنا.

وقد تابعت الأمم المتحدة وأطراف متعددة أخرى على الساحة الدولية هذا التحول في نوعية النزاعات وطبيعتها بقلق شديد. ورصدت خلالها الارتفاع الهائل في أعداد الضحايا من المدنيين الذين تعرضوا للإبادة العرقية وللقتل والتشويه والتعذيب والاغتصاب والتهجير والاستغلال بشكل غير مسبوق، وفي خضم تلك النزاعات، بل بعد أن هدأ بعضها، ما زال الكثير من المدنيين لاجئين أو مهاجرين أو ضحايا للألغام المضادة للأفراد التي تحصد أرواح الكثيرين أو تقعدهم.

كل هذه المتغيرات في طبيعة النزاعات والأسلحة المستخدمة فيها، وما نتج عنها من ارتفاع أعداد الضحايا من المدنيين، جعلت المجتمع الدولي يدرك أنه بالرغم من أن أمن الدولة بالمفهوم التقليدي لا يزال له دوره وأهميته، إلا أن أمن الشعوب يتراجع، ومن ثم يتراجع أمن المجتمع وأمن المواطن. لذا - وكما هو الحال في مراحل التغير التاريخية - كان من الطبيعي أن تجري مراجعة للمفاهيم السائدة، وإعادة نظر في مفردات الخطاب الأمني لإعادة صياغته بشكل يتناسب مع المخاطر والتحديات الجديدة. ومن ثم ظهر مفهوم «الأمن الإنساني» الذي يضع المواطن - فرداً ومجتمعاً - على اهتمامات وأولويات السياسات الأمنية التي يجب أن يتسع مفهومها ليأمن الإنسان على حياته في كل مفرداتها، وعلى اقتصاده وعلى دوره الاجتماعي وحقوقه كإنسان.

أما الظاهرة الثانية التي ساعدت على ظهور الحاجة إلى الالتفات لأمن الإنسان، فهي الاندفاع نحو العولمة وتحرير التجارة التي انطلقت خلال العقد الماضي مقتحمة للحدود، مزيلة للحواجز، ومبشرة بفوائد ومزايا لا حدود لها لكل الدول والشعوب. إلا أنه بمرور الوقت تبين أن العولمة قد جلبت مع مزاياها غير المنكورة شرورها غير المقبولة، فقد تعولمت الجريمة المنظمة أكثر وأكثر، وتضاعفت التجارة غير الشرعية، واستفحلت عملية غسيل الأموال، بل والإرهاب الذي أصبح دولياً وقادراً على الوصول إلى البعد الذي يريد. والأخطر من هذا أنها، أي العولمة، حتى باعتراف المتحمسين لها، قد أدت إلى تسهيل تهميش المجتمعات النامية والدول الأقل نمواً، والتي لا تمتلك مقومات المنافسة الشرسة وغير المتكافئة، في ظل تحرير التجارة وإزالة الحواجز والقيود أمام حركة السلع والبضائع ورؤوس الأموال، وأمام الشركات العملاقة العابرة للحدود Transnational Corporations. وتحول الإنسان، في ظل آليات السوق، من «مواطن» الى «مستهلك»، مما يمكن أن يخل بمفهوم الأمن الإنساني المتكامل، وهو ما انتبه إليه العديد من المؤسسات الدولية، فحاولت التنبيه إلى ضرورة مراعاة الأبعاد الإنسانية في العولمة (أصدرت الـ UNDP تقريراً شهيراً في ١٩٩٩ بعنوان «العولمة بوجه إنساني» (*Globalization with a Human Face*) يتعامل في جوهره مع الأمن الإنساني.

ومما لا شك فيه أن التركيز الشديد للثروة على المستوى العالمي يمثل أحد المخاطر الرئيسية على الأمن والسلام الدوليين خلال القرن الحادي والعشرين. وبالرغم من أن مجتمعات الشمال الصناعية تتضمن جيوباً من الفقر، إلا أن أكثر شعوب الأرض فقراً هي التي تعيش في دول الجنوب. وتؤكد كل المؤشرات أن الفجوة بين الفقراء والأغنياء تتسع باضطراد، مما يشكل مصدراً متزايداً لعدم الاستقرار العالمي. ولا أعني بالفقر هنا فقر الجيوب أو قلة المال فقط، وإنما فقر في الإحساس بالأمن أو الأمان، وبخاصة حيث يتهدد المرء في عقائده ومفاهيمه ومجتمعه. وإن إحباط آمال المجتمعات الفقيرة والمهمشة وتدمير وجدانها سيؤدي بلا شك إلى أشكال مختلفة من التوتر وعدم الاستقرار الاجتماعي والعنف. ولعل أحد أهم الأسباب الهيكلية والجذرية للنزاعات وعدم الاستقرار في الدول النامية يعود إلى فشل جهود الحفاظ على التنمية واستدامتها، وإلى الالتفاف حول فرص السلام، وعدم الإخلاص في التوصل إليه، تفضيلا للأمر الواقع والمصالح المرتبطة به على وضع ينعم فيه الكل وليس البعض المتميز فقط بالأمان الإنساني.

السيدات والسادة:

إذا كانت تلك المخاطر والتطورات التي قد دفعت إلى «أنسنة» الأمن خلال الحقبة الماضية، فإن هناك ظاهرة ثالثة ساهمت إلى حد كبير في التركيز على البعد الإنساني للأمن، وهي تزايد مساحة الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية على الساحة الدولية. فقد تضامنت - خلال التسعينات - مجموعة من العوامل لزيادة مساحة منظمات المجتمع المدني وتأثيرها على صناعة القرار الدولي، بل القرار الوطني. ومن ثم بدأت تلعب دوراً مهمّاً في زيادة الوعي بأهمية توفير الأمن للإنسان؛ حيث ساهمت بقوة في زيادة الاهتمام بالمجتمعات وما تعانيه، وقامت بتوفير المساعدات للجماعات المحتاجة، وفي مساعدة الحكومات على توفير الحماية للمجتمعات

الهشة عن طريق الحفاظ على الأمن الإنساني.

السيدات والسادة:

لقد تحدثت باختصار عن عدد من العوامل الرئيسية التي ساهمت في ظهور مصطلح ومفهوم الأمن الإنساني، ولكن هل نحن متفقون على معنى «الأمن الإنساني» ومبناه؟ وما هي العناصر التي يجب توافرها لضمان تحقيق أمن إنساني في أي مجتمع؟ وما هي متطلباته القانونية؟ وهل نمتلك - نحن في العالم العربي - آليات تحقيقه ومتابعته؟ أسئلة هامة تحتاج إلى إجابات محددة قبل أن نتبنى المفهوم في خطابنا السياسي. ولا شك أن إضافة كلمة «الإنساني» في نهاية أي مصطلح تضفي عليه بعداً أخلاقياً جذاباً تصعب مقاومته.

ولكن إذا ظل هذا المصطلح شديد المرونة بدون إطار مفاهيمي واضح المعالم، فسوف يتحمل بتفسيرات متعددة ويتسع ليترهل فيسقط أو يهجر. لذا فإن الحذر مطلوب في قبول المصطلح على علاته، ولابد من تفحصه والتدقيق فيه وتحديد عناصره وآلياته. فكم من كوارث يمكن أن ترتكب باسم أمن الإنسانية!! ثم هل أمن الإنسان في العالم المتقدم هو نفسه أمن الإنسان في العالم النامي؛ أم أننا سوف نكتشف ازدواجاً في المعايير واضطرابا في التعريف؟

ولعل هذا هو أحد الأسباب التي تفسر لماذا لم تتمكن لجنة الأمن الإنساني Commission on Human Security منذ أن اجتمعت في منتصف ٢٠٠١ من وضع تعريف محدد للأمن الإنساني. وقد أشارت رئيسة اللجنة إلى انه بالرغم من أن اللجنة توصلت خلال عملها إلى عدد من العناصر التي وفرت لها فهماً أفضل لمفهوم الأمن الإنساني، إلا أن هذا المفهوم مازال يتسم بالعمومية والغموض.

لقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني ضمن منظومة من الأفكار الجديدة، ولعله يكون أحد الأفكار الإيجابية، وأن يتزايد الاقتناع فعلا بأن التعريف الكلاسيكي للأمن لم يعد كافيا، وأن الأوان حان للتركيز على أمن الإنسان فرداً ومجتمعاً. إلا أن الإطار الفضفاض للمفهوم والقائم حتى الآن أدى إلى اتساعه ليضم مختلف القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والروحية التي تمس حياة الإنسان. ولكنها تقع تحت عناوين أخرى وتنتمي إلى منظومة مختلفة من القضايا ليست كلها قضايا مستحدثة، بل إن معظمها يتم تناوله على الساحة الدولية منذ عقود طويلة من الزمن، على الأقل منذ إنشاء الأمم المتحدة منذ أكثر من خمسين عاماً. والقراءة المتأنية لميثاق الأمم المتحدة، وإعلان حقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف الإنسانية، ومواثيق حقوق الإنسان، تؤكد كلها أن أمن الإنسان لم يغب عن بال المجتمع الدولي في وثائقه وأدبياته واتفاقياته ومعاهداته، ولكنه ببساطة فشل في تحقيقها على الأرض. فما هو الجديد إذن؟ لعل الجديد هو محاولة تسليط الضوء على البعد الإنساني ضمن مفهوم الأمن الذي يشكل أحد أدوات السياسات في العلاقات الدولية بحيث يمكن تطبيق المفهوم في الواقع.

السيدات والسادة:

إذا أخذنا كل ما سبق من عمومية المفهوم وغموضه من جهة، وجاذبيته وأهمية الاستفادة منه من جهة أخرى، اسمحوا لي أن أدلي بدلوي وأن أتقدم ببعض الملاحظات حول الموضوع:

أولا: الأمن الإنساني يجب أن يتكامل كجزء من منظومة الأمن الشامل لنصل الى تحقيق «أمن الإنسان في مجتمع آمن داخل دولة آمنة».

ثانيا: لا يمكن أن يشتمل المفهوم على كل المخاطر التي تتهدد أمن البشرية، بل يجدر تحديد مجالات المفهوم حتى يصبح عملياً، وحتى نصبح قادرين على الإقناع به، ثم تحمل مسؤولية تنفيذه.

ثالثا: ضرورة البحث عن آليات عملية وفعالة لمعالجة هذه المخاطر والتهديدات. والحديث على الساحة الدولية يبحث في هذه الآليات على محورين:

الأول، هو توفير الحماية للإنسان من خلال آليات الوقاية (Prevention). وبالرغم من أن الوقاية أقل تكلفة سواء على الضحايا أو على المجتمع، إلا أن التجربة قد أثبتت أن المجتمع الدولي يجد صعوبة في اتخاذ القرار السياسي إلا بعد استفحال المشكلة.

المحور الثاني، هو التمكين Empowerment من خلال مساعدة المجتمعات الهشة الضعيفة على بناء مؤسساتها المدنية والاقتصادية، وهو بُعد يربط بشكل مباشر بين الأمن والتنمية. وإذا كان تعريف التنمية (حسب مفهوم الـUNDP) بأنها «عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس»، وهو ما يطلق عليه «التحرر من الحاجة»، فإن الأمن الإنساني يتطلب تمكين الشعوب من ممارسة هذه الاختيارات في بيئة آمنة. لذا يجب أن يكون هناك تكامل بين مفهوم «التحرر من الخوف» و«التحرر من الحاجة»، وبذلك تكون التنمية الإنسانية شرطاً لتحقيق الأمن الإنساني ونتاجاً له أيضاً.

رابعاً: إن التحرك الدولي للتدخل لتحقيق الأمن الإنساني في أي مجتمع يتعرض لمخاطر حقيقية، ويجب أن يتم في إطار الأمم المتحدة حتى يتم التفاهم العالمي حوله في توافق وتناسق وبعد نقاش يشارك فيه المجتمع المدني الدولي والإقليمي والوطني.

خامساً: إن إفساح المجال أمام المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص للتحرك على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية لا يؤثر في دور الحكومات، فما زالت الدولة الوطنية

هي حجر الزاوية في العلاقات الدولية. وإذا كانت مجموعة المتغيرات التي سبق ذكرها قد دفعت باتجاه إعادة النظر في مفهوم الأمن العالمي حتى يتمكن المجتمع الدولي من معالجة بعض الموضوعات التي يتعدى تأثيرها حدود الدول، فالأمر يتطلب عدم تمكين تلك الحكومات التي ترتكب جرائم بحق شعوبها أو بحق الشعوب الأخرى، [كما نرى في المأساة الفلسطينية، أو كما قد نرى اذا أفلت الزمام في المسألة العراقية]، من أن تحتمي وراء مفهوم الأمن أو مفهوم سيادة الدولة أو حتى مبدأ عدم التدخل. لقد أصاب العديد من الدول - خاصة الدول الصغيرة والنامية - القلق من استخدام مفهوم التدخل الإنساني بانتقائية ضدها فقط ليكون ذريعة للتدخل في شؤونها لتحقيق مصالح القوى الدولية الكبرى. وقد أثارت حالات التدخل الإنساني التي مارسها المجتمع الدولي خلال العقد الماضي العديد من التساؤلات. فلماذا صمت الضمير الدولي عن مذابح رواندا فلم يحرك ساكناً، بينما أصابه الهلع وتحرك على الفور في كوسوفو حين اقترب الخطر من أوروبا؟

السيدات والسادة:

هذا الحديث عن الأمن الإنساني يهمنا في العالم العربي، خاصة حين تبرز مخالب وأنياب لهذا المفهوم. إننا في الدول العربية لا نود - ولا يمكننا - أن ننعزل عن العالم. كما أننا لا نريد أن نكون ساحة مستباحة لتطبيق المفاهيم الدولية دون أن نشارك في صياغتها وتطوير آلياتها.

فماذا، إذاً، عن الأمن الإنساني في إطار الوطن العربي؟ إن النظرة السريعة للتهديدات التي تتعرض لها المجتمعات العربية توضح حجم التحديات التي يجابهها الإنسان العربي هذه الأيام. فالنزاعات في السودان والصومال مستمرة منذ سنوات. والشعب العراقي يتعرض لمخاطر الحرب المدمرة، أما الشعب الفلسطيني فحدث ولا حرج عن انتهاكات أمنه الإنساني، بل أمنه بكل معانيه.

ولا شك أن فشل جهود التنمية في الوطن العربي هو أحد مصادر التهديد، ليس لمجتمعاتنا الحالية فقط بل للأجيال المستقبلية أيضاً، أي للإنسان العربي. ونظرة فاحصة لتقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة مؤخراً يثير قلقنا ومخاوفنا.

إن العالم العربي يقف على عتبة تحديات كبيرة في مجالات الحرية والديمقراطية والتعليم والتكنولوجيا، والقائمة تطول.

لقد سعت جامعة الدول العربية خلال العام الماضي إلى حشد الجهود لمجابهة بعض هذه التحديات. فعملت على أن تتضمن الرؤية الجديدة لآليات العمل العربي المشترك ثلاثة عناصر ذات أولوية:

الأول: هو تعزيز دور المجتمع المدني في إطار منظومة العمل العربي المشترك. ولهذا الغرض تم إنشاء منصب مفوض لشؤون المجتمع المدني، وإدارة داخل الأمانة العامة لشؤون المجتمع المدني.

والثاني: هو تعميق أطر الحوار الشامل مع الآخر وآلياته. ولزيادة فرص نجاح هذا الهدف قمت بتعيين مفوض لشؤون حوار الحضارات، كما عقدنا العام الماضي مؤتمراً موسعاً حول حوار الحضارات خطوة نحو تأسيس الحوار وآلياته.

أما **البعد الثالث:** فقد تمثل في تكثيف الجهود لدفع التعاون الاقتصادي بين الدول العربية للوصول إلى سوق عربية مشتركة، ونرجو أن نتمكن من ذلك.

السيدات والسادة:

ما زال البحث عن عالم إنساني يستطيع البشر العيش فيه بأمن وكرامة، وقد تحرروا من الفقر والخوف، مجرد حلم بعيد المنال لأغلب شعوب العالم. وهو حلم قديم يتجدد كلما ازداد الإدراك بأن البشرية - بكل ما حققته من تقدم علمي وتكنولوجي - لم تنجح في تحقيق الأمن أو توفير الاحتياجات الأساسية لأغلبية البشر في المجتمعات الإنسانية.

إن مجمل المخاطر والتحديات التي يجابهها العالم اليوم والتي تعرض أمن الإنسان في مختلف بقاع العالم إلى مخاطر متعددة، وعلى رأسها الجوع والفقر والمرض والحروب، أصبحت تؤكد الحاجة الملحة لأن يفتح المجتمع الدولي نقاشاً موسعاً ومعمقاً لصياغة عقد اجتماعي جديد يقوم على العدالة والديمقراطية في العلاقات الدولية، وعلى التعاون الدولي بدلا عن التنافس، ويؤسس لقاعدة أوسع لصناعة القرار، ويعمل على إعادة النظر في مجمل المعاهدات والأطر القانونية على المستوى الدولي لتحقيق التكافؤ ولسد الثغرات.

إن جامعة الدول العربية تؤمن بأن دعم الدبلوماسية الجماعية المتعددة الأطراف تمثل الضمانة الحقيقية في معالجة قضايا الأمن والاستقرار الدوليين. كما أنها بحكم مسؤولياتها تعي أهمية التعاون الإقليمي، وتتعامل مع قضايا الأمن أولا من منظور المخاطر والتحديات على المستوى الإقليمي، وثانياً بحكم مشاركتها في المجتمع الدولي.

السيدات والسادة:

تلك أفكار أولية حاولت من خلالها أن أحرك النقاش، وأن أسهم معكم في التفكير والتفاعل مع مجموعة من القضايا المتشابكة التي تمس أمن المواطن والمجتمع العربي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ■

ملتقى مركز الجنوب للسّياسات العُليا*

وادي الأردن - البحر الميت
١٤-١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

-١-

المبادئ الأخلاقيّة، والسّياسةُ من أجلِ البشر، والكرامةُ الإنسانيّة**

الحسن بن طلال

هذه هي التّرجمةُ العربيّة لمقالة الأمير الحسن بن طلال المعنونة Ethics, Human Dignity and Anthropolitics المنشورة في نشرة مَرْكز الجنوب *South Bulletin*، العدد ٤٩/٥٠، ٣٠ كانون الثّاني/يناير ٢٠٠٣، ص ٨٥. وتستندُ المقالة جُزئيًا إلى الكلمة التّوجيهيّة التي ألقاها سموّ الأمير في مستهلّ «مُلتقى مركز الجنوب للسّياسات العُليا». وكان الأمير الحسن قد استضافَ هذا الملتقى في وادي الأردن/البحر الميّت في ١٤-١٥/١/٢٠٠٣، بصفته عضواً في مجلس الإدارة في المرْكز وبصفته رئيسَ منتدى الفكر العربيّ وراعيه.

كذلك تستندُ المقالةُ إلى آراء وكتابات حديثة أُخرى له. وأبرزُ ما جاء في المقالة: جدولُ أعمال مقترَح يمثّلُ القاسم المشترك الأدنى الذي من شأنه أنْ يُشكّلَ برنامجَ عملٍ للشمال والجنوب على حدّ سواء. وبيتُ القصيد: أنّ هنالك حاجةً ماسّةً، على نحوٍ لم يسبقْ له مَثيل، لمنظومةِ أخلاقٍ للتضامُن الإنسانيّ ولنظام إنسانيّ دَوْليّ جديد.

ثمّة قِيمٌ عالَميّةٌ متأصّلةٌ نشتركُ فيها جميعاً، بصَرْف النّظر عن التّراث الذي ننتمي إليه. ولا يُعَدُّ طرْحاً منطقيًّا ذاك الذي يقول إنّ تراثاً معيّناً يُشكّلُ المصدرَ الأساس للعالَميّة Universalism، بدليل وجود قِيَمٍ معيّنة يُقرّ أبناء البشر كافّةً أنّها جامعةٌ وكُلّيّة في حدّ ذاتها. وبذلك من الممكن أنْ تكونَ الثّنائيّةُ النّسبيّة العالَميّة إزاء الهُويّة الثّقافيّة طَرْحاً زائفاً: ففي الوقت الذي يضمّ فيه عالَمُنا اليوم حضارات وثقافات مختلفة، إلاّ أنّها ساهمتْ جميعاً في العالَميّة، وإنّ القِيَمَ التي نشترك فيها اليوم لها جذورٌ ضاربةٌ في الكثير من التّقاليد والمواريث الثّقافيّة المختلفة. وعليه، فإنّ الفلسفةَ الغربيّةَ التي تكرّسُ مبدأ حرّيّةِ الإرادة ما كانت إلاّ لتعترفَ بالقِيَم المتأصّلة في العالَميّة لتراث الأبنتو Ubunto الإفريقيّ؛ مثلما أنّ الأبنتو ما كان إلاّ ليعترفَ بالقِيَم المتأصّلة للتّراث الإسلاميّ. وإنّ التّراثَ الإسلاميّ يعترفُ بالقِيَم الخاصّة بالحضاراتِ والنّظمِ الثقافيّة الأخرى، وأوْجُهِ تقدّمها ماديًّا وأخلاقيًّا، بل إنّه لينصرفُ إلى المحافظة عليها؛ وهكذا دواليك.

ومَعَ ذلك، على الرُّغم ممّا نُسَمّيهِ عالميّةَ «العالَميّة»

* أنظر زاوية «منظمات ومؤسّسات»، ص ٢٥.

** نشرت هذه المقالة بتصرفٍ طفيف جداً في الأهرام القاهرية بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٨، وأعيد نشرها في الدستور الأردنية بتاريخ ٩/٥/ ٢٠٠٣.

Universality of universalism، فإنّنا نرى - للأسف - أنّ الكثيرَ الكثيرَ من الأوجه التي لا يمكن القَبولُ بها لا تزال باقيةً في عالَمنا: فهنالك مستوى من الأمّيّة لا يُمكنُ القَبولُ به؛ ونقصٌ مرفوضٌ في مجال تمكينِ المرأة؛ وصَدْعٌ غيرُ مقبول بين الشّمال والجنوب حيث يزداد الأغنياءُ غنىً والفقراءُ فقراً؛ وهنالك أيضاً مستوىً مرفوضٌ من عدم المساواة؛ ومطالبُ وأعباء غيرُ مقبولة على البيئة ناجمةٌ - من بين أشياءَ أُخرى - عن مستوىً غيرِ مقبول من التّلوّث يزدادُ سوءاً بغيابِ مستوىً مقبولٍ من الاتّفاقِ العالَميّ حولَ اعتمادِ سياسةٍ معيّنةٍ بهذا الخصوص.

إنّ زهاءَ ٨٥٠ مليونَ شخص في طولِ العالم وعرْضه، معظمُهم في المناطق الرّيفيّة، همْ أُمّيّون، و٧٠٪ من أولئك نِسْوة. تُرى كيف يُمكنُنا تمكينُ النّساء اللّواتي يُشكّلن نسبة ٥٠٪ تقريباً من عدد سكّان كوْكبنا، في الوقت الذي يحتلّ الرّجالُ نسبةَ ٩٥٪ من الوظائف الحكوميّة و٩٠٪ من المقاعد البرلمانيّة؟ وكيف يُمكنُنا المضيُّ قُدُماً في مسيرتنا في الوقت الذي يتعذّرُ فيه سماعُ نصفِ أصوات سكّانِ العالَم؟ إنّ الحقوقَ المدنيّة والخطوات الكفيلةَ بإقامةِ العدْل وبناء المؤسّسات الدّيمقراطيّة باتّجاه توْطيدِ قواعدِ السّلام والتّنمية لا يُمكنُ تحقيقُها في الوقت الذي يُهَمّشُ فيه نصفُ مجموعِ بني البشر. وكيف يُمكنُنا العملُ على إنماء المساواة وتوسيعِ قاعدتِها في الوقت الذي يتعذّرُ فيه على ما نسبتُهُ ٧٠٪ من البشر في العالَم النّامي (أي ما يصلُ مجموعُهُ إلى أكثرَ من مليارَيْ نسمة) الحصولُ على الطّاقةِ الكهربائيّة؟ وكيف يُمكنُنا تأمينُ الاحتياجاتِ الأساسيّةِ من الطّاقة في الوقتِ الذي نجدُ فيه أنْ توجُّهَنا أبعدُ ما يكون عن قدرتِهِ على الاستدامة؟

والحقّ أنّهُ لَعارٌ على بني البَشر في يوْمِنا هذا أنّهم قد تمكّنوا من إنزالِ رجلٍ على سطحِ القمر، ومن قهْرِ الفضاء وتسخيرِ التّكنولوجيا لخدمتهم، في حين لا يزالُ ٢٤ شخصاً يموتون كلَّ دقيقةٍ من الجوع؛ أي ما يُعادل ٣٥ ألف شخص في اليوم و١٣ مليون في السّنة! ٨٠٪ من الزّيادة السّكّانيّة في العالم تحدثُ في الدّولِ النّامية التي يقلُّ ناتجُها المحلّيّ الإجماليّ عن ١٢٠٠ دولار في السّنة. لا يُمكنُ القَبولُ بوجود قرى تُعاني الجوعَ والعطش بسبب المياه الملوّثة، وقيامِ الأمراض المتفشّية بحصدِ أرواحِ أطفالِها. ولا يُمكنُ القَبولُ بأنْ تتسبّبَ الملاريا بالقضاء على أرواحِ مليونيْن من سُكّان العالم سنويًّا، وأنّ هذا العددَ سيزدادُ ليُصبحَ ثلاثةَ ملايين فرد في نهاية هذا العَقْد معظمهم في إفريقيا. كما لا يُمكنُ القَبولُ بتزايد حدّةِ وباءِ الإيدز؛ ومع ذلك لا يزالُ الكثير من الأقطار يرفضُ مواجهةَ واقع وجودِ هذا الوباء في مجتمعاتِه.

إنّ التّعامُلَ مَعَ مثلِ هذه الأمور التي لا يُمكنُ القَبولُ بها هو، إذاً، واحدٌ من بين التّحدّيات الرّئيسيّة. وبذلك فإنّ تبنّي جدول أعمالٍ مشترَك بحدّه الأدنى، يُعالجُ هذه الأمور وما يترتّبُ عليها من تداعيات، يُعَدُّ إجراءً أساسيًّا لخيْرِ شعوبِ كوْكبنا. وقد يشتملُ جدولُ أعمالٍ كهذا على ما يأتي:

* الاعتراف بسيادة المواطنين.
* السّيطرة على النّموّ السّكّاني.
* تحقيق نموٍّ اقتصاديٍّ يقوم على العَدْلِ والإنْصاف.
* إعادة هيكلة مؤسّساتِ الحكمانيّة.
* التّنمية الاجتماعيّة.
* تأكيد الثّقافةِ المشترَكة.

إنّ معظمَ جدول الأعمال هذا يبدو محلّيًّا، وإنْ كان قسمٌ منه إقليميًّا. إلاّ أنّ كِلا البُعْدين أساسيّ لانتشالِ مواطني أقاليمِنا من الوضعِ الرّاهن من الفقر الحادِّ والمُدْقع، وانحطاطِ الكرامة الإنسانيّة، والنّوْعيّة الرّديئة للحياة، والأهمّ من ذلك كلّه مشكلات الحكمانيّة التي يُواجهُونها. وبذلك يتعيّنُ على المواطنين أنْ تتضافرَ جُهودُهم داخلَ بلدانِهم وإقليميًّا أيضاً، بهدفِ العملِ نحو حكمانيّةٍ أفضل.

عند التّحدُّثِ عن الأخلاقيّات، فإنّ أفكاري سرْعانَ ما تتّجهُ إلى مشكلة الفقر، وإلى الحقيقة أنّ هذه المشكلةَ تَحْرمُ ما يَقْرُبُ من نصفِ سكّان العالم من التّمتُّعِ بحقوقِهم الإنسانيّة، على الرُّغْمِ من الكلام المنمّقِ والمؤتمراتِ الرّفيعةِ المستوى. ويبقى الفقْرُ إهانةً علنيّةً لكرامةِ إنسانيّتِنا المتأصّلة، ولتنميتِنا الإنسانيّة، ولروحِنا الإنسانيّة. «الفقر مَنْقَصةٌ للدّين، مَدْهشةٌ للعقل، داعيةٌ للمَقْت». [الإمام عليّ بن أبي طالب (كرّم الله وَجْهه)، نهج البلاغة، باب المختار من حِكَم أمير المؤمنين عليه السّلام.] إنّ الفقرَ شرٌّ في حدّ ذاته يحرمُنا من التّمتّع بصحّتِنا، ومن اقتناص الفرصة للتّقدُّم باعتبارنا عائلةً بشريّةً واحدة؛ كما يَحْرمُنا من التّمتّع بحُرّيّاتِنا الأساسيّة

ومن احترامنا الواحد للآخر. فضلاً عن ذلك، فإنّ الفقرَ يعملُ على تدمير احترامنا للذّات باستهدافه روحَ انسانيّتنا بالذّات.

هنالك حاجةٌ إلى إجراء مراجعة شاملة لمفاهيمَ أساسيّةٍ معيّنة. أفلا يجدرُ بنا، على سبيل المثال، أنْ نُعيدَ تعريفَ الفقْر بلغة خيْر البشريّة بدلاً من لغة الدّولارات والسّنتات؟ لربّما يجب أنْ نحاولَ أنسنةَ الجوانبِ الاقتصاديّة والسّياسيّة، واضعينَ خيْرَ الإنسان في قلب صُنْع السّياسة: الوطنيّة منها والعالَميّة.

وفي إطار ذلك كلّه، من الضّروريّ التّمييزُ بيْنَ الوسائل والغايات. فبنو آدم ليسوا مجرّدَ كيانات اقتصاديّة؛ وهم أكثرُ من كوْنهم أدوات لإنتاج السّلع. كما يجب أنْ لا يُنظرَ إليهم وكأنّهم مَحْضُ وسائلَ للإنتاج والرّفاهيّة. إنّ الغايةَ التي تتركّزُ صوْبَها كلُّ جهودنا المشترَكة لا بدّ لها بالتّأكيد أنْ تكونَ نوعيّةَ حياة البشر؛ وهو ما يضعُ بصماته على الأسُس الأخلاقيّة، مثلما يضعُها على الاعتبارات الماديّة.

والأممُ الصّناعيّةُ الأكثرُ غنىً بحاجة إلى أنْ تَفْهمَ أنّ جُزْءاً كبيراً من عالَمنا المعاصر قد تأثّر بتركة قريبة العهد من الاستعباد، وأن التّنميةَ النّسبيّةَ لهذا الجُزْء تُعاني اختناقاً بسبب افتقاره إلى قيادة حكيمة، وغياب المؤسّسات، والإفراط في الاعتماد على العطايا الماليّة. فلا بُدّ من فَهْم ذلك إذا أُريد لنا إدراك الأثر التّفاضُليّ للعوْلمة وبناء نموذج للحكمانيّة العالَميّة يتميّزُ بكوْنه ديمُقراطيًّا بحقّ (بالمفهوم العالَميّ). إنّ الواقعَ الاجتماعيّ في هذه المجتمعات، في حالات كثيرة، هو الفقر؛ والأمّيّةُ أو الافتقارُ إلى السُّبُل التي من شأنها تحقيقُ الوصول إلى التّعليم؛ وإدامةُ النُّخَب للأوضاع الرّاهنة بفضل الاعتماد على القوّة العسكريّة؛ والانحطاطُ البيئيّ؛ والافتقارُ إلى حُكم القانون والحُرّيّات المدنيّة.

أمّا كيفيّةُ انصراف العناصر المختلفة اختلافاً هائلاً في هذه المجتمعات إلى مواجهة التّحديّات المتعدّدة للعوْلمة فأمرٌ لمْ يثبتْ تحديدُهُ حتّى الآن. إلا أنّ هنالك مؤشّرات مهمّةً تسمحُ لنا بأنْ نأخذَ بالحُسبان مزايا العوْلمة ومضارّها على عالَمنا.

إنّ «المبادئَ الأخلاقية» يجبُ أنْ تُفسّرَ بمعناها الواسع، وأنْ تشملَ القيمَ الاجتماعيّةَ الثّقافيّةَ المشترَكة التي تُعَدُّ عالميّةً بطبيعتها والتي صَمدتْ أمامَ تجاربِ الزّمن. ويجبُ أنْ يكونَ الهدفُ الذي يُراد تحقيقُه دعْمَ ما من شأنه أنْ يَشدَّ أزْرَ بني البشر ويوثّقَ العُرى بينهم، سواء انبثقَ ذلك من منطلَقات حضاريّة أو مذهبيّة أو فكريّة. فضلاً عن ذلك، لا بُدّ لأيّ تجمُّع دوليّ يُخاطبُ قضايا الحكمانيّة، والعوْلمة، والدّيمقراطيّة، والمبادئ الأخلاقيّة أنْ يتحرّى الوضعَ الخاصّ بجوانب العالَم الإشكاليّة. ولا يُمكنُ التّعاملُ مَعَ المشكلاتِ بمَعْزل عن بعضها بعضاً؛ كما لا يُمكنُ تقويمُها فقط من خلال أخْذ المنافع القصيرة الأمد بالحسبان وإهمال المؤثّرات الطويلة الأمد. إنّ وجودَنا بالذّات يَعتمدُ على أعمال شعوب أخرى وحياتها. ونحن بدوْرنا، وبالطّريقة نفسها، نضعُ بصَمَاتنا الواضحة، بصورة حتميّة، على حياة شعوب أخرى: المُعاصرين لنا والأجيال القادمة على حدّ سواء. إنّ التّفكيرَ على نحو عالَميّ ليس بمُهمّة سهلة على أيّ طرف من الأطراف. فلا بُدّ من وجود عمليّة للمعرفة تتطلّبُ استعداداً لتبنّي توجُّهات جديدة وتنمية كفاية أخْلاقيّة.

ولعلّنا بحاجة إلى تنمية تخصُّص جديد يتعلّقُ بالسّياسة الإنسانيّة، أي السّياسة التي تتمحورُ حول بني البشر. وأودُّ في هذا الصّدد الإشادة بما تحقّقَ من مُنْجَزات في بنغلادش والهند والباكستان: مفهوم بنك غرامين Grameen Bank، ومفهوم سلطة كاتشي آبادي Kachiabadi Authority، ومفهوم بولسا إسكولا Bolsa-Escola في البرازيل. وهي سياساتٌ تتمحورُ حول بني البشر؛ أي السّياسة الإنسانيّة. ويُسْعدُني هنا الإشادة بصديقي العزيز مانفرد ماكس نيف Manfred Max-Neef، أحد مُبْدعي مفهوم «اقتصاد الحُفاة» Bare-foot economics. وعند الحديث عن العوْدة إلى الأساسيّات، أودُّ أنْ أُوحيَ أنّ إخفاقَ الأحزاب السّياسيّة إنّما يعودُ بشكل كبير إلى وجودها أقرب الى ما نُسمّيه في العالَم العربيّ عِلْيَةَ القوْم منه إلى الشّعب؛ الأمر الذي أدّى بالنّتيجة إلى أنْ تجدَ الشّعوبُ سهولةً في التّوجُّه إلى أولئك المانحين الذين لا يُعيرون الضّمانات الثّابتةَ اهتماماً، بل ينْحصرُ اهتمامُهم في ترويج الكثير من البرامج غيْر الشّرعيّة، مثل قضايا المُخدّرات والاتّجار بالأطفال، وهي الممارسات الأسوأ صيتاً. وبفضل عمل زميلي المصريّ الدّكتور شريف بَسْيوني في الولايات

المتّحدة، فإنّنا نقومُ اليوم بتعقُّب تجارةِ العبيد المتعلّقة بما يُناهِزُ مليونَيْن ونصف المليون من الأطفال، وهو جانبٌ لا ترغَبُ الحكوماتُ في معرفتِه.

كما أودُّ أنْ أُوحيَ فيما يتعلّقُ بانحطاط بيئتِنا البشريّة، ووَفْقَ ما يُشيرُ إليه مانفرد ماكس نيف، بوجوبِ رُجُوعِنا إلى سِفْرِ التّكْوين، والعودة إلى الأمثال. وحينما نعودُ إلى سِفْرِ المزامير، فإنّ الأمرَ القاضي بالتّقدُّم والانتشار في الأرض، وكذلك بالمُضيِّ قُدُماً وتحقيقَ الهيْمنة، لمْ يكنْ أمراً يَقضي بالهيمنةَ على الضّعيف وتدمير البيئة؛ إذ إنّ من شأن ذلك أنْ يَعنيَ سلوكاً انتقائيًّا. كان الأمرُ في الواقع دعوةً فاعلةً إلى إنعاشِ هذا الكوْكب وإقامة الحياة على سطحه؛ لا جلْبِ الموْتِ والدّمار له، كما نشهدُ في كلِّ ما يَدورُ حوْلنا.

وما إنْ يتمّ الاعترافُ بقيمتِنا الإنسانيّة، فإنّ التّحوُّلَ من النّهْج العَدائيّ غيْرِ المكبوح إلى العَلاقاتِ السِّلميّة يغدو أكثرَ سهولة. وإنَّ إعلانَ برلمان العالَم للأديان: منظومة أخلاق عالميّة يُحاولُ إيجادَ منطلق أخلاقيٍّ لأفعالِ بني البشر. وتقتربُ المبادئُ الأساسيَّة لهذه المنظومة من مفهومِ الحقوقِ الطّبيعيّة *ius naturalis*، ومن حَدّ أدنى من مفهومِ أخلاقيّ مشترَك بين الأديانِ الحاليّة والثّقافاتِ التي تعتنقُها.

في يوْمِنا هذا، أكثرَ من أيّ وقتٍ مضى، هنالك حاجةٌ ماسّةٌ لمنظومةِ أخلاقٍ للتّضامُن بينَ أبناء البشر، ولنظامٍ إنسانيّ عالَميّ جديد. ولربّما نحن بحاجة في الواقع إلى مصفوفةٍ شاملة لقانونِ إنسانيّ دوليّ وحقوق الإنسان من جانب، ومنظومةِ أخلاقٍ للتّضامُن الإنسانيّ من جانب آخر. وإنّه لَفي إطارِ هذا التّضامُن الإنسانيّ ينبغي أنْ يتمَّ السّعي إلى تحديد الاستجابة إلى الإرهاب؛ إذْ إنّه بفضل منظومةِ الأخلاق هذه، سنتمكّنُ من النّظر بعُمْق في داخل نفوسِنا لنلاحظَ الأسبابَ الأساسيّةَ التي تدفعُ بالإنسان إلى توجيهِ ضُرُوبٍ من الألمِ والمعاناة ضدَّ أخيهِ الإنسان.

لقد تحدّثَ الأمينُ العام لهيئةِ الأممِ المتّحدة، السيّد كوفي أنان، هو الآخَر عن الحاجة إلى حَقْنِ الأمم المتحدّة والهيئاتِ العالَميّة بجُرْعة من الأخلاق؛ أي بنَوْع من العَبَقِ الرّوحيّ. إنّ مثْلَ دستور السّلوك هذا ما انفكّ يُطوَّرُ خلفَ الكواليس؛ وقد دعمْتُ وشجّعْتُ شخصيًّا إنشاءه. ودستور السّلوكِ هذا يُوضحُ الحقوقَ والواجبات. كما أنّه يَحثُّنا على الانطلاق من وعْيِ الجوانبِ المشترَكة، ويَضمّ في ثناياه مبدأي عدم اللّجوء إلى الإكراه والتّدفُّق الحُرّ للمعلومات. كذلك فإنّه يُنادي بتطوير إطارِ عام للاختلاف والقَبول بالمسؤوليّة عن الأقوالِ والأفعالِ على جميعِ الصُّعُد.

إنّ دستوراً للسّلوك من شأنه أنْ يتمحورَ حول الكرامةِ الإنسانيّة. وهو بحاجةٍ إلى إشْراك كلّ قوى التّحوّل: أممٍ جديدة، وحركات شعبيّة، والنّساء، والعناصر الشّبابيّة بشكلٍ خاصّ. كما يجب عليه التّركيزُ على المجموعات الأسرعِ تأثُّراً من بيننا. ولا بُدّ له من الاستماع إلى إفاداتِ الشّهودِ على عمليّاتِ التّعذيب، والتّهجير القَسْريّ، والإهْمال. كما يجب عليه أنْ يواصلَ توْكيدَ السُّلْطةِ الأخلاقيّة، بصَرْفِ النّظر عمّا للسّلطةِ السّياسيّةِ من أهمّيّة.

لا بُدّ للإنسانيّة من المُضيّ قُدُماً والتّطلُّع إلى المستقبل عن طريق إعدادِ الأرضيّة اللّازمة لتبنّي ذهنيّة جديدة تُصبحُ في إطارِها مقارعةُ الفقر، والعُنصريّة، والإرهاب، وعدم المساواة، والكُرْه، وعدم التّسامح ضرورةً أخلاقيّةً في نفوسِنا جميعاً. ويتعيّنُ علينا منْحُ الأجيالِ القادمة، لا سيّما العناصر الشّبابيّة منها، بعضَ الآمالِ البنّاءة والأفكار الملهمة التي تُمكّنهم من بناء ليس فقط نظامٍ عالميّ جديد، بل توجّه عالَميّ جديد. وإنّ الضّرورةَ الأخلاقيّة هي المبدأ الأخلاقيّ للفَهْم الإنسانيّ الذي ما فتئتُ أُؤكّدُه. إنّه إطارُ سياسة للتّفاعُل الإنسانيّ والوجود البَيْنيّ: مبدأ أخلاقيّ عالميّ للفَهْم الإنسانيّ. ويبدأ هذا من خلالِ استشفافِ الإمكانيّة لتحقيقِ الإغناء المتبادل في تنوُّعِنا.

وفي النّهاية، فإنّ الخيارَ للإنسانيّة اليوم يبدو مُذْهلاً في بساطته: فإمّا التّوجُّه نحو الإقصاء وغيابِ الحوار، أو التّوجُّه نحو الاحتواء القائم على أساس تفعيلِ المجتمع الأهليّ فيما بين المجتمَعات، وإجراء مراجعةٍ شاملةٍ للمجالِ العام لما نشتركُ فيه من قواسم.

إنّ الصّراعات التي نشبتْ منذ نهايةِ الحرب الباردة اندلعتْ ليس جرّاءَ الحُرّيّاتِ الجديدة التي اكتُسِبتْ، وإنّما باعتبارِها ردودَ أفعالٍ ضدّ ما شهدتْهُ المجتمعاتُ

قبل ذلك من القهرِ والكبْت. وتُشكّلُ ما شهدتْهُ دولُ البلقان، والسّلفادور، وجنوب إفريقيا، واليمن، وموزمبيق، وألمانيا أمثلةً حيّةً تُبرهنُ أنّ الصّراعات ليست حتميّة. فتسويةُ المشكلات المُزْمنة تحقّقتْ في هذه الحالات عَبْرَ الحوار، والتّوسّط، والتّفاوض، وملَكة الإبْداع، لا عبْرَ اللّجوء إلى القوّة. إنّ التّحدّي المتعلّقَ بترويجِ ثقافةِ للسّلام قد غدا أوْلويّةً لمنظومةِ الأمم المتّحدة بأسْرها. وتعتمدُ هذه الأولويّةُ بشكل كبير على الحكومات والأفرادِ والمجتمعات من أجل بناء وسائل الدّفاع عن السّلام في عقول بني البشر وقلوبهم. والتّربيةُ والتّعليم هي الأداةُ الأهمّ في بناء المؤسّساتِ الثّقافيّة.

يتعيّنُ علينا بكلّ بساطة أنْ نتعلّمَ كيف نعيشُ معاً. إنّ معرفةَ كيفيّةِ العيش معاً تَعْني التّضامُنَ مَعَ الآخرين، والمشاركةَ في المعرفةِ والتّجارب، والرّغبةَ في التّعلّم وتنمية سلوك التّعلّم كيف نتعلّمُ عن الآخَرين، وسلوك فَهْم تقاليد الآخَرين وقيَمهم. إنّها تَعْني فَهْمَ ثقافاتِ الآخَرين، والرّغبةَ في الاتّصالِ الفاعل مَعَ الثّقافات المختلفة. وتعلُّمُ العيش معاً يَعْني الجراءةَ على المشاركة، والحُلْمَ بعالَم أفضل وأكثر أماناً وعدْلاً وإنسانيّة. كما يعني امتلاكَ العزْم والشّجاعة على تحويلِ الأحْلام إلى واقع.

أنا أُشارك؛ إذاً، أنا موْجود. وحين لا أشارك، فلا وجودَ لي من حيثُ أنا مواطن. وبهذه الطّريقة تتردّى الدّيمقراطيّة لتغدو دراسةً حوْلَ اتّجاهات السّوق، أو نظاماً أوليغاركيًّا [نظام حُكْم الخاصّة]، أو بلوتوقراطيًّا [نظام حُكْم الأغنياء]، أو بيروقراطيًّا، أو تيكنوقراطيًّا. إنّ السّلامَ والتّنمية والدّيمقراطيّةَ يجب أنْ تُبْنى بالتّربية والتّعليم، لا بالقوّة؛ كما يجبُ أنْ لا تُعَدَّ هبة؛ إذْ إنّ التربيّةَ والتّعليم مفتاحُ الحُرّيّة. وإذا أردْنا تخفيضَ حجْم حالاتِ التّبايُنِ الاجتماعيّ التي تُعَدُّ مصْدراً من مصادر الصّراعات؛ إذا أرَدْنا تحسينَ نوْعيّة الحياة؛ إذا أردْنا ضمانَ توافر القوتِ والتّعليم لكلّ المواطنين؛ إذا أرَدْنا توافرَ فرص العمل والتّخفيفَ من وطأة الفقر، فعلينا التّوقّفُ عن دَفْع ثمنِ الحَرْب والبدء بدفْع ثمنِ السّلْم.

وفي هذا المقام بالذّات يأتي دوْرُ برلمان الثّقافات، وهي فكرةٌ كان قد طرحَها أساساً المرحوم يهودي مينْيون ىلّومء ىوٌمح. فتأمّلُ من هذا البرلمان، الذي كان لي شرفُ المشاركة في استحداثِه مؤخّراً في تركيا، أنْ يتمكّنَ من العمل على إعلاء الكرامة الإنسانيّة. وسيُصبحُ الآليّةَ الأنسب لقيام حوارٍ مكثّف ومتعمّق بيْنَ الثّقافات في إطار حضارةٍ كوْنيّةٍ واحدة. وأنا بدْوري آمُلُ مخلصاً أنْ نتمكّنَ من ترويج فنّ الحوار النّبيل. حينئذٍ، فإنّ تحوّلَ الآخَر من عدوٍّ لنا إلى رفيقِ قدْرنا سيُصبحُ مسألةَ وقتٍ ليس إلاّ.

إنّ اهتمامي بمستقبَل البشريّة يتجسّدُ في اهتمام ومشاركة عالميّيْن؛ وفي بناء ديمقراطيّة تشاركيّة على نطاقٍ عالَميّ؛ وفي التّحوّل من الإكْراه والقوّة والعُنْف إلى ثقافةِ تَسامُح وحوارٍ وفَهْم متبادَل. وسوف تُخْفقُ البنى الاقتصاديّة إنْ لم تُنْشأ على قيم ومُثُل ديمقراطيّة، وعلى حقوقِ الإنسان. ولا بُدّ لهذه البنى أنْ توائمَ بين القيَم الدّينيّة واللّغويّة والتّاريخيّة. كما يتعيّنُ عليها احترامُ التّنوُّع في كلّ أوْجهه وتجلّياته.

ولا يُمكنُ فرْضُ ثقافة مستْوردة جنباً إلى جنب مع سلع مستوْردة. فالتّحدّي الذي يواجهُ المجتمع إنّما يكمُنُ في كيْفيّة بناء السّلام ورعاية التّنمية وسطَ عالم سريع التّحوّل. ومن أجل أنْ تكونَ التّنميةُ مستدامة، لا بُدَّ لها أن تقومَ على العَدْل. ويعتمدُ العَدلُ بدوْره على إطار المَرْجعيّاتِ الأخلاقية التي تُسَمّى ديمقراطيّة.

لا يُمكنُ تحقيقُ السّلام من خلال التّنمية الاقتصاديّة والسّياسيّة وحَسْب؛ بل من خلال التّضامُن الفكْريّ والأخلاقيّ لبني البشر أيضاً. والدّيمقراطية تكونُ مقتدرةً فقط ما دامتْ تحقّقُ مشاركةً عريضةً وتلقائيّة، وتضمنُ أنْ يكونَ المواطنون جميعاً مُدْركين لممارسةِ حقوقِهم.

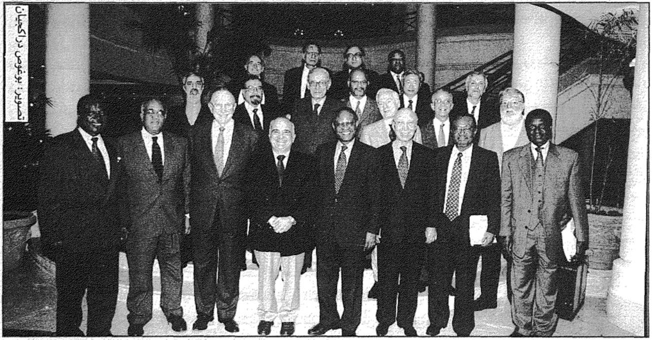
وهكذا أعودُ إلى ما للسّياساتِ الإنسانيّة من أهمّيّةٍ تفوقُ أهمّيّةَ السّياساتِ النّفطيّة. وبلغة مبادرة شركاء في الإنسانيّة [التي كان لي شرفُ المشاركة في تأسيسها مؤخّراً والتي تهدف إلى تحسين الفَهْم، وبناء عَلاقات إيجابيّة، وإعلاء شأن الحوار بين العالَم الإسلاميّ والولايات المتّحدة الأمريكيّة]، فإنّ ما نحن بحاجةٍ إليه هو جدولُ أعمال شمال جنوب مشترَك. لسْنا بحاجةٍ إلى مزيدٍ من الاستقطابات. إنّ ما أقترحُهُ هو جانبٌ إجْماعيّ وتعاقُديّ يركّزُ بالأساس على أهمّيّةِ تحقيقِ إعادةِ العدالة إلى التّنمية. ■

ملفّ
خـاصّ
(٢)
ملتقى مركز الجنوب

-٢-

إعلان وادي الأردنّ

حان الوقت لتعبئة الجنوب



تصوير: بوغوص دراكجيان

الغاية من «ملتقى السّياسات العليا»

جمع ملتقى السّياسات العليا، الذي عُقد في منطقة البحر الميّت/ وادي الأردنّ يومَي ١٤ و١٥ كانون الثّاني/يناير ٢٠٠٣، بين مجلس إدارة «مركز الجنوب» (وهو مؤسّسة تضمّ في عضويّتها حكومات الدول النّامية) وبين عدد من المفكّرين وصانعي السّياسة البارزين من كلّ أرجاء المناطق النامية.

وترأس الملتقى صاحبُ السّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال، عضو مجلس إدارة مركز الجنوب.

وكان الهدفُ من عَقْد هذا اللقاء تقويمَ الوضع الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسّياسيّ في الجنوب، واقتراح إجراءات على المستويات الوطنيّة والدّوليّة وعموم الجنوب من شأنها تمكينُ الدّول النّامية من تحقيق إمكاناتها التّنمويّة، ليتسنّى لها بذلك الإسهامُ في تقليص حجم الفقر والبطالة الكلّيّة والجُزْئيّة ووضع حدّ للعزلة والإقصاء. إنّ هذه الإجراءات ضروريّة ليس فقط لتحقيق التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بل أيضاً لتحقيق الأمن والوفاق العالميّين. وفي هذا السّياق، عمدَ اللّقاء إلى إبداء المقترحات المتعلّقة بالتوجّهات الاستراتيجيّة التي قد يعتمدُها المركز لمساعدة الجنوب بالشّكل الأفضل، من

أجل تؤكيد هويّته والسّعي وراء مصالحه على نحو أكثر فاعليّة على الصّعيد العالميّ.

. السّياق العالميّ والتّجارب الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة الأخيرة:

إنّ التّعميمات حوْل حالة الجنوب في يوْمنا هذا تكاد لا تكونَ ممكنة، لأنّ تجاربَ الدّول النّامية قد تفاوتتْ بشكل كبير. فعلى الجانب الإيجابيّ، تحقّقتْ إنجازات وخطوات بارزة؛ كما برهنت بعض الدول النّامية على وجود إمكانات فاعلة في مختلف حقول التّنمية. ومعَ ذلك، فقد رُصدت خيباتُ أمل وإخفاقاتٌ ونكساتٌ كبرى في مختلف ميادين الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة، خصوصاً فيما يتعلّق بمؤشّرات تنمويّة حَرِجة كتلك الخاصّة بالفقر، والصّحّة، والتّربية، والأمن الغذائيّ، والتّنمية المستدامة. كذلك يُواجه حاليًّا عددٌ من الدول حالات من التّوتّر الاجتماعيّ والاضطراب؛ كما تواجه بعضُ الدّول خطرَ التّفكّك الاقتصاديّ أو السّياسيّ.

لقد كان لتطوّر النّظام العالميّ، لا سيّما فيما يتعلّق بالعلاقات بين الشّمال والجنوب، وبإدارة الشّؤون الدّوليّة والاقتصاد العالميّ، تأثير سلبيّ على الدّول النّامية؛ الأمر الذي تسبّب بحالات من الشّعور بخيبة الأمل والاستياء على نطاقٍ واسع.

في عصر العوْلمة المتنامية هذا، تولّت المنظومةُ والبنى والمؤسّساتُ العالميّةُ في كلّ مكان القيامَ بدوْر خطير في جميع ميادين الحياة والمجتمع من شأنه تأمين دول الشّمال بوسيلة تدخّل قويّة تمكّنُها من السّعي وراء تحقيق مصالحها. وهكذا، تُعاني الدولُ النّامية كافّةً، بصيغٍ مختلفة ودرجات متفاوتة، تدخُّلاً واسعَ النّطاق ومتعدّدَ الأوجه تقريباً في كلّ ميادين السّياسة الوطنيّة، والسّيادة، وإدارة الصّالح العام. لقد عمدَ الشّمال، من غير وَجْه حقّ، إلى ادّعاء حقّ التّدخُّل كما يحلو له، متجاهلاً تماماً كلّ المرتكزات الأساسيّة لميثاق الأمم المتّحدة. ويُعدّ الشّمالُ ذلك أمراً طبيعيًّا ومشروعاً بالنّظر إلى نفوذه الأعظم.

ولمْ تعد التّنميةُ تشكّلُ أوْلويّة، بعد أنْ هبطتْ مرتبتُها من مقامها السّابق باعتبارها محطّ اهتمام مرْكزيّ على جدول الأعمال الدّوليّ، وبعد أنْ أُعيدتْ صياغةُ جدول الأعمال على نحو اصطفائيّ وَفْقاً لمصالح الشّمال وأفضليّاته.

إنّ السّياسات التي أجبرت الدولُ النّاميةُ على السّعي وراءَها قد ثبتَ في أغلب الأحيان أنّها إما غيْرُ فاعلة أو مُضرّة. وقد قوبلتْ بالاستياء والرّفض من جانب الجماهير في تلك الدول؛ كما أنّها أفضتْ إلى حالات من الاضطراب الاجتماعيّ والسّياسيّ والاقتصاديّ. ونتيجةً لمعاناتها المزيدَ من الإضعاف، غدت الدّولُ النّامية عُرْضةً للمزيد من التّدخُّلات الخارجيّة، بما في ذلك تلك التي تَحْدُثُ في مضمار السّياسات الوطنيّة وإدارة الصّالح العام. وهكذا، فإنّ استقلاليّةَ السّياسات لهذه الدّول قد تلاشتْ في الواقع. وفي ظلّ نظام الحُكْم العالميّ الذي ينطلق بإيحاء من الشّمال، وبدَفْع منه، فإنّ الدّولَ النّامية لا يُسْمَحُ لها بوقاية ذاتها كما يجب، في إطار البيئة العالميّة التّنافسيّة وغيْر المتكافئة بازدياد.

ومحصّلةُ النتيجة المترتّبة على ذلك في الكثير من أرجاء الجنوب تتمثّل بالتّهميش الاقتصاديّ والدّوليّ.

تعبئة الجنوب

في ضوْء الاعتبارات والظّروف الواردة أعلاه، فإنّ الدّولَ النّامية، على الصّعيدَيْن الوطنيّ والجماعيّ، بحاجةٍ إلى:

* التّغلّب على المزاج السّائد من الاستسلام والقَبول بالوضع الرّاهن، وإدراك ما لديها من إمكانات للتّغيير وللعمل، وتعبئة ذاتها لكي تُصبحَ أكثرَ فاعليّةً في تجسيد مصائرها، ومصير المنظومة العالميّة بوجه عام، ولكي تَستعيدَ استقلاليّةَ سياساتها.

* تطويرُ رؤيتها الخاصّة وفهْمها لما يُجابهُها من التّحدّيات على المدى المتوسّط، وصوْغ جدول أعمال إيجابيّ نَشط لما تريد الوصول إليه وكيفيّة الوصول إليه. ومن أجل ذلك، عليْها تطويرُ أُطرها المفاهيميّة ولغتها الخاصّة كي تصفَ واقعَها وتُحدّدَ طبيعةَ التّحدّيات التي تواجهُها؛ إضافةً إلى تزويد نقطة مرجعيّة لتوجيه السّياسات والعمَل، سواء على المستويات المحليّة أو القُطريّة أو الإقليميّة أو العالميّة، التي تنامتْ درجةُ تشابكها في عصر العوْلمة.

* تطويرُ إجماع "جنوبيّ" على مرتكزات رئيسيّة للسّياسات وعلى أهداف عامّة، يتمّ بموْجبها العملُ والقيامُ معاً باتّخاذ الإجراءات، والمبادرة إلى اعتماد عمليّة تعاون فاعل. وبمجرّد أنْ تُوضعَ هذه العمليّةُ في مكانها، فإنّها ستخلقُ ديناميّتَها الخاصّة وتولِّدُ النّتائجَ المنشودة. وإذْ يتمّ الاعترافُ بالتّنوّع، فإنّه يمكن تحقيقُ الوحْدة على أساس الأهداف المشتركة، وكذلك بذل الجهْد لضمان عدم السّماح للقضايا التي تسبّبت بالخلافات والانقسامات بإلقاء ظلالها على اهتمامات السياسات الأوسع مدى والأهداف الشّاملة.

* تعبئةُ النّشء الجديد وتربيتُه،

بالاعتماد بشكل متزايد على الشّباب في المجتمع المدنيّ والبيئة الأكاديميّة وفي كوادر القيادات الوطنيّة، من أجل قيادة هذه المرحلة الجديدة من النّضال المتواصل للدّول النّامية، لتحقيق الاستقلال السّياسيّ والاقتصاديّ والسّيادة، والوصول إلى موقع متساوٍ في المجتمع العالميّ، وتأمين جهازٍ دوليٍّ ونظامٍ عالميّ ديمقراطيّين وعادلين حقّاً.

* بناءُ مؤسّسات وآليّات قُطريّة وإقليميّة وعَبْرَ الجنوبَ للعمل من أجل دعم الأهداف المشترَكة.

* الاعتراف بأنّ دولَ الجنوب بحاجة إلى تقبُّل المسؤوليّة الذّاتيّة من أجل تعزيز قُدُراتها الدّاخليّة لتحقيق التّنمية المستدامة، إلى جانب مواجهة البيئة الدّوليّة والجيوسياسيّة الصّعبة والمعقّدة التي يتعيّن عليها العملُ في إطارها. وإذا عُمل صوبَ هذا الهدَف بطريقة متكاملة، فإنّ تحقيقَهُ يكون في متناولِ يدِ هذه الدّول.

أهداف للاهتمام الجماعيّ والعمل من طرف الجنوب

نموذج بديل للنّظام العالميّ يتمحورُ حول الإنسان والتّنمية: من أجل تسوية مشكلات كوكب يبلغُ عددُ سكّانه ستّةَ مليارات نسمة، أو أكثر، لا بدّ من تركيز الاهتمام الجماعيّ للجنوب وعمله على تحديد نظام عالميّ جديد قائم على نموذج يتمحورُ حول الإنسان والتّنمية، وترويجه، ليحلّ محلّ النّموذج المهيمن حاليًّا، المحدّد من جانب الشّمال، والموجّه وَفقَ متطلّبات السُّوق. لقد أدّى النّموذجُ الأخيرُ هذا إلى التّجزئة والتّشرذُم والصّراع في المجتمع الدّوليّ وإلى بثّ الفوضى والاضطراب في الكثير من البلدان. أمّا النّموذجُ الجديد فمن شأنه أنْ يسعى إلى إيجاد حلّ للتحدّيات المتعدّدة التي يتضمّنها جدولُ الأعمال العالميّ عن طريق التّعاون والمشاركة؛ كما أنّ من شأنه العملَ بشكل أكثرَ اكتمالاً وإنصافاً على تحقيق الإمكانات والفرص الهائلة المتنامية القائمة في يومنا هذا، لا سيّما تلك التي توفّرها أوجهُ التّقدُّم في العلوم والتّكنولوجيا والمعرفة، خصوصاً فيما يتعلّق بموارد الجنوب البشريّة غير المستغلّة إلى حدٍّ كبير. هذه المواردُ يُساءُ استعمالُها في أغلب الأحيان، أو يتمّ تبديدُها، في ظلّ النّظام العالميّ الحاليّ الذي يمتدّ الكثيرُ من جذوره إلى أعماق الحقبة المركنتليّة وعصر الاستعمار الاستيطانيّ. إنّ نموذجاً جديداً فقط، يُنْجَزُ عَبْرَ المناظرة والحوار العالميّيْن، هو الذي من المحتمل أنْ يَرْعى التّنمية ويُمدّ السّلام والتّعاون والدّيمقراطيّةَ بأسباب الحياة في كُلّ أرجاء العالَم. وإذْ نطوّرُ نموذجاً جديداً للنّظام العالميّ ذا توجّه إنسانيّ تنمويّ، ونُسنده بالحُجَج والبراهين، تَبْرز الحاجةُ إلى التّعريف – عن طريق البحث المتعمّق والتّحليل الموضوعيّ – بالسِّمات غير المُنصفة وغير العادلة للنّظام الاقتصاديّ العالميّ الرّاهن، بما في ذلك النّهجُ غيرُ المتماثل الذي يتمّ بواسطته تنفيذُ الاتفاقات، والمعاييرُ المزدوجة التي يعتمدُها الشّمال، لا سيّما في التّرتيبات الماليّة والنّقديّة والتّجاريّة العالميّة. وهذه الأُمورُ تُؤثّرُ سَلْباً على رفاهيّة الملايين من النّاس الذين يعيشون في الجنوب وعلى مسيرة التّنمية فيه.

جدول أعمال معاصر للجنوب: انطلاقاً من روح هذا النّموذج، لا بدّ للجنوب من تطوير جدول أعمال، أو منبر، معاصر وخاصّ به يستمدُّ أَوَدَهُ من القِيَم والأهداف التي تبرزُ من واقع الصّراعات التّاريخيّة للشّعوب والدّول في الجنوب، إذ يتمّ توجيهُهما أيضاً بفعل الحقائق والتّحدّيات الجديدة للعالَم المُعاصر، والاحتياجات الحاليّة والمستقبَليّة للدّول النّامية، التي يجبُ أنْ يتمّ السّعيُ في سبيلها من خلال تفاعُل متوازنٍ بين الدّولة والسّوق والمجتمع المدنيّ.

وضعُ التّنمية على رأس جدول الأعمال الاقتصاديّ والسّياسيّ العالَميّ: لا بدّ من إعادة وَضْع التّنمية على رأس جدول الأعمال السّياسيّ العالَميّ والاقتصاديّ. ففي ظلّ التّجارة الحُرّة والتّدفّقات الحُرّة لرؤوس الأموال، فإنّ الدّول النّامية غيرُ قادرة على السّعي وراءَ تحقيق أهدافها التّنمويّة، من بين أمور أخرى، بسبب من التّحوّلات السّلبيّةَ الكبيرة في معدّلات التّبادُل التّجاريّ الدّوليّ والصّدمات الخارجيّة، وبسبب من تأثير وضع يتميّزُ بدرجة كبيرة من الانحراف والتّحيُّز. إنّ اقتصاداً عالميًّا مستقرًّا ومتناميًا، ومعدّلات مستقرّةً للتّبادُل التّجاريّ الدّوليّ، إلى جانب استقلاليّة السّياسات، تشكّلُ حدوداً خارجيّةً أساسيّةً للدّول النّامية.

التّركيزُ مُجدّداً على الحوار والمفاوضات بين الشّمال والجنوب: هنالك حاجةٌ إلى التّركيز مُجدّداً على قضايا حيويّة معيّنة تتعلّقُ بالتّنمية، قد تعمّدَ الشّمالُ إمّا إغفالَها أو التّعاملَ معها على نحو سطحيّ وجُزئيّ؛ في حين ركّزَ على مجالات تقعُ في المقام الأوّل ضمن أُطُر السّيادة الوطنيّة للدّول النّامية، وتشملُ من بين أمور أخرى إدارةَ الصّالح العام، والدّيمقراطيّة، والفساد، إلخ. وإذْ يلتزمُ الجنوبُ بإيجاد معالجات تختصّ بكُلّ قُطر وتُعدُّ وطنيًّا من أجل مخاطبة مواطن الضّعف لديه في تلك المجالات،

فلا بدّ من العودة إلى المفاوضات بين الشمال والجنوب التي تستهدف إصلاح المشكلات وحالات الحيف التي ولّدها النظام الدولي في عدد من المجالات، بما في ذلك المديونية الخارجية، والسلع، ونقل التكنولوجيا، وقانون الملكية الفكرية، ودور الشركات المتعدية الجنسيات في الاقتصاد العالمي.

الإفادة من إمكانات التعاون بين دول الجنوب: إن النهج المقترح المتعلق بالتركيز على الأوضاع القطرية والمنظومة العالمية يعني ضمناً تجديد كل صيغ التعاون بين دول الجنوب، وتسخير كل الإمكانات الجديدة التي أصبحت متاحة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية لتحقيق هذا التعاون.

من أجل حوار متواصل مع الشمال: هنالك ضرورة لإدامة حوار متواصل مع الشمال، لا سيّما في إطار بناء تحالفات مع تلك القوى المقتدرة في الشمال التي ما فتئت تلفت الانتباه إلى حالات عدم التوازن، واللاتماثل، والهيمنة للنظام الراهن، والتي تناضل أيضاً من أجل تحقيق التحوّل. إنّ هذه النظرة الجديدة، التي تفتح إمكانات هائلة للتعاون والشراكة بين الشمال والجنوب، لا تزال بعيدة عن التوجه التقليدي الشمالي السائد. إلاّ أنها تبرز بقوّة، خصوصاً في إطار المجتمع المدني؛ كما يتمّ بناء الجسور وإقامة الحوارات بين الحركات الاجتماعية في كلّ من الجنوب والشمال في أماكن مثل بورتو أليغري في البرازيل وحيدر آباد في الهند، التي تعدّ تجسيداً للتعبئة الجماهيرية من أجل عالم مختلف وأفضل في عصر العولمة.

دور مركز الجنوب

من أجل أنْ يتحرّر الجنوب من مأزقه الحرج ويتبوّأ دوراً فاعلاً، فإنّه يحتاج إلى آليات للتعاون، والتفاعل، وتبادل المعلومات، والعمل الجماعي؛ بل إلى التعبئة والتشبيك بين عناصره البشرية الموهوبة ومؤسساته. وإنّ احتياجاته في هذه المجالات هائلة؛ إلاّ أنّ السبل والالتزام بالسعي إلى الإيفاء بهذه الاحتياجات تظلّ ناقصة بشكل صارخ.

إنّ المقترحات التي طرحت في أثناء جلسات الملتقى، والتي من المقرّر نشرها بشكل مستقل، ستساعد مجلس مركز الجنوب على اتخاذ مزيد من الإجراءات، وعلى توجيه عمله بما يمكّنه من الإيفاء بمتطلّبات رسالته الأساسية وما تمّ تفويضه به، على نحو حافز، من خلال تعبئة الإمكانات المتاحة في الجنوب والإفادة منها لسدّ احتياجاته ومتطلّباته. وفي هذا السياق، فإن دوراً أساسياً للمركز هو النهوض بمهمّة دارة أفكار دينامية للجنوب ومن أجل الجنوب، تقوم بالتعبير بوضوح عن الآراء المشتركة للجنوب وإكسابها صدقية فكرية ومكانة سياسية. وباتّجاه تحقيق هذا الهدف، يهيب الملتقى بحكومات دول الجنوب بالعمل على تأمين الموارد الكفيلة بدعم مركز الجنوب ومؤازرته، واعتبار القيام بذلك إجراءً ذا أولوية.

إنسانيّتنا المشتركة

بالنسبة للمشاركين، فإنّ ملتقى السياسات العليا شكّل تجربة فريدة. وإنّ اعتماد إعلان وادي الأردنّ إنما ينبع من يقينهم الراسخ بقدرة الجنوب على تعبئة ذاته، وبضرورة قيامه بذلك، كي يمسك مصيره بيديه، من أجل ترويج التنمية بإنصاف وكرامة إنسانية، فيخدم بذلك المصالح الحقيقية لإنسانيّتنا المشتركة في كلا الشمال والجنوب.

وقد عبّر المشاركون عن عميق امتنانهم لمضيفهم، صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال، على ما لمسوه من دفء الضيافة وحسن الوفادة في أثناء اللقاء، وعلى قيادة سموّه الملهمة، وإسهاماته التي تقدّم بها في أثناء المداولات والمشاورات. ■

ملف خاص (٢)

ملتقى مركز الجنوب

مركـــــز الجنـــــوب

المركز منظمة بينية تعمل بين حكومات الدول النامية، وهو بهذه الصفة أداة للتعاون بين دول الجنوب. ويضطلع المركز بعمل تحليلي ذي توجه سياسي يتناول القضايا ذات الاهتمام المشترك لدول الجنوب وشعوبه في المجالات الواسعة للتنمية، والعلاقات الاقتصادية الدولية، وأوجه العلاقات بين الشمال والجنوب، لا سيما ما يتعلق منها بإدارة النظام العالمي المتنامي وعملية حكمه. ويؤدي المركز وظائفه بنمط فكري مستقل بعيد عن البيروقراطية باعتباره دارة أفكار تركز اهتمامها على التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول النامية في الساحة متعددة الأطراف، وفي التنمية الوطنية لكل منها. ويعمل المركز وفق توجيهات رئيسه ومجلس إدارته والحكومات الأعضاء فيه التي تعمل بشكل جماعي من خلال مجلس الممثلين.

ويستجيب المركز لاحتياجات الدول النامية وأولوياتها الموضحة عبر آلياتها للتعاون الجنوبي البيني، بما في ذلك مجموعة السبع والسبعين، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة الخمس عشرة، ومجموعات إقليمية مختلفة.

لماذا مركز الجنوب؟

الأساس المنطقي لوجود المركز من منظور الجنوب

في ضوء التكامل المتنامي للمجتمع العالمي، حكومة واقتصاداً، تكتسب فاعلية التمثيل والمشاركة في صناعة السياسة ونشاطات المفاوضات في الساحة متعددة الأطراف أهمية كبرى لجميع الأمم والشعوب في العالم. وفي يومنا هذا تقوم الدول النامية في اغلب الأحيان بلعب دور هامشي في العمليات والمؤسسات الرئيسية متعددة الأطراف، ولا تمارس تأثيراً كافياً على أمور ذات أهمية حيوية بالنسبة لها. ويعود ذلك بدرجة ما إلى افتقارها للتنسيق الملائم والآليات المساندة لعملها الجماعي على المستوى العالمي، وهو وضع تترتب عليه عواقب سياسية وعملية كبيرة. وتتوضح معالم هذا الواقع بشكل جيد في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفي مؤسسات مثل منظمة التجارة الدولية، وكذلك وبشكل متزايد في هيئة الأمم المتحدة ومجموعة المنظمات التابعة لها، حيث لا تفضي السياسات والنتائج في أغلب الأحيان إلى تحقيق مصالح الجنوب وخدمة عملية التنمية فيه، وقد تكون في الواقع ضارة لكل منهما.

ومن أجل تغيير هذا الوضع والمساهمة في إقامة علاقات وعمليات أكثر ديمقراطية وتوازنا على الساحة المتعددة الأطراف، فإن الدول النامية تحتاج إلى دعم مؤسسي ملائم. وبالرغم من أهمية الجهود الوطنية وضرورتها، إلا أنها لا يمكن أن تكون كافية. فإلى جانب الحاجة إلى هذه الجهود، هناك حاجة إلى خدمات ومؤسسات عمومية، كما هو الحال في دول الشمال المتقدمة التي تتمتع بدعم مؤسسات عمومية بالغة التطور وذات وظائف متعددة ومعقدة. (إن الميزانية السنوية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تأسست قبل أكثر من خمسين عاماً، تبلغ في يومنا هذا ثلاثمئة وثلاثين مليون دولار. وهي كيان يزيد عدد العاملين فيه على الفي موظف، ويعتبر أحد الدعامات الرئيسية للعلاقات المتبادلة بين الدول المتطورة ولتنسيق عملها المشترك، بما في ذلك علاقات هذه الدول مع دول الجنوب، ومواقفها من القضايا الواردة في الأجندة متعددة الأطراف). وإن استحداث مركز الجنوب في عام ١٩٩٥ - باعتباره منظمة بين حكومات الجنوب على الصعيد العالمي تتمتع بتفويض واسع المدى، وتقوم على أساس اتفاقية دولية - قد مثل خطوة سياسية مهمّة في هذا الاتجاه برغم صغرها.

مركز الجنوب
ص.ب: ٢٢٨
١٢١١ جنيف ١٩ - سويسرا
هاتف: ٧٩١٨٠٥٠ (٢٢ ٤١+)
فاكس: ٧٩٨٨٥٣١ (٢٢ ٤١+)
E-mail: *south@southcentre.org*
URL: *www.southcentre.org*

جدوى المركز من منظور المجتمع الدولي

على الرغم من أن الجنوب هو المعني الأساسي بتطوير مركز مقتدر وفاعل للجنوب، إلا أن هذا الأمر يتمتع كذلك بالاهتمام على نطاق أوسع. وإن كوناً يتعولم، ويقوم بشكل متزايد على أنظمة سياسة واتفاقيات ومعاهدات دولية، يستدعي وعياً وإسهاماً كاملاً وفاعلاً من قبل جميع الأمم والشعوب في عمليات الحوار والتفاوض والتنفيذ على أساس المساواة والمبادئ الديمقراطية.

إن التمثيل غير الملائم لمصالح الدول النامية له عواقب ضارة، ليس بالنسبة لهذه الدول وسكانها فحسب، بل للمجتمع الدولي بأكمله كذلك. وتكون المفاوضات أكثر فاعلية وأقل بعداً عن التناسق والتكامل في حال كانت الدول النامية أفضل إعداداً وتنظيماً. والأهم من ذلك، ان الاتفاقات التي يتم التوصل إليها تكون أوسع قبولاً وتشكل مصدر استقرار في الشؤون الدولية، لا مصدر صراعات واختلافات، إذا ما تم عقدها على أساس مساهمة عارفة فاعلة من قبل جميع الدول تؤدي إلى نتائج أفضل توازناً وإنصافا. وإن نظاما دولياً مجزءاً لا يمكنه بالتأكيد أن يخدم المصالح القريبة المدى أو البعيدة المدى لأية دولة.

وبناء على ما تقدم، فإن الصالح العام للمجتمع الدولي يقتضي تشجيع جهود الدول النامية ومساعدة هذه الجهود في تعزيز قدرات تلك الدول، الفردية والجماعية، على المساهمة الفاعلة في المؤسسات والعمليات المتعددة الأطراف. ويمثل ذلك خطوة أساسية نحو بناء مجتمع دولي ديمقراطي. ■

من أوراق ندوة «**الثقافة العربية الإسلامية: أمن وهوية**»؛ عمّان ١٧–١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

الأسس الموجِّهة للثقافة العربيّة الإسلاميّة

د. فهمي جدعان*

أود في مبدأ هذا "القول" أن أسدي أبلغ معاني الشكر لأمانة (منتدى الفكر العربي)؛ إذ شرفتني بأن جعلتني أحد المتحدثين في هاجسَيْ (الأمن والهوية) من الهواجس الشاخصة للثقافة العربية الإسلامية، وبأن وجهتني في هذا القصد إلى بذل الوسع في النظر في (مكونات) هذه الثقافة. ثم ألتمس العذر لما أجريته في العنوان المقترح من تعديل طفيف أراه ضرورياً دالاً؛ إذ جعلته رجعاً للنظر في (الأسس الموجهة) لهذه الثقافة. وأسارع إلى تعليل ذلك فأقول إن هذا العنوان: (مكونات الثقافة العربية الإسلامية) يمكن أن يشي برؤية سكونية لهذه الثقافة، وأنا أرى أن "تاريخية" هذه الثقافة وتجدد نواتها الحية سمتان جوهريتان من سماتها. ليس ثمة شك في أن "مفهوم" هذه الثقافة يجمل بعض "الثوابت"، طالما أن الإسلام بما هو (وحي) تَنَزَّل طرفٌ فيه، وطالما أن بعض المعاني المعتبرة في المنظومة التصورية الإسلامية ترتد إليه على وجه لا يدخل في باب المتشابه الذي يحتمل التأويل. بيد أن هذه الثوابت من العناصر والوجوه لا تجرد هذه الثقافة من سمتها الطبيعية بما هي ثقافة، أي بما هي ظاهرة إنسانية متعددة الوجوه والأسس والفواعل، وخاضعة لأحكام الصيرورة الطبيعية الزمنية، أي لأحكام التشكل والتكوين والثراء والتحول والتجاوز. وهذا الوجه من الاعتبار يأذن بمقاربة المسألة على النحو الذي قدرّت أنه تجدر مقاربتها به.

لم تتكون الثقافة العربية الإسلامية "بضربة واحدة". وهي كذلك، بعد تشكلها الرئيس في عصر التدوين، لم تتصلب عروقها ولم تستمر عند حدود لا حدود بعدها. لا شك في أن فريقاً من حامليها قد تشدد في ردها ردا اختزالياً إلى المعطى "النقلي" وحده. غير أن التجربة الشاملة لبناة هذه الثقافة قد تجاوزت هذا الرد الاختزالي واستكملت اعتبار المعطيات والفواعل الزمنية الأخرى لها، فانخرطت في التاريخ العام بما هي ثقافة إنسانية تمد جذورها وتمتد لا في المطلق المتعالي وحده، وإنما أيضاً في الزمني المحايث المباشر... وفي هذا النظام الآخر على نحو أعظم.

توجه جميع القرائن المتعلقة بهذه الثقافة إلى أن لها "حياتها" وقواعدها المعرفية وطرائقها في النظر والتفكير وأنماطها الخاصة في تحديد القيم وفي تسديد الفعل، وذلك وفق أحكام الزمان ومتطلبات الشخص العياني. فنحن حين نرتد ببصرنا إليها في الزمان تشخص أمامنا أحوال من التغير والتبدل والفعال والحراك تطال بداياتها وأوساطها وأواخرها الشاخصة أو الباطنة في أعطاف الوجود الحاضر. والحال ليست هي الحال نفسها في الوجوه الثلاثة جميعاً. فالحقيقة هي أننا قبالة "عملية" ثقافية

* أستاذ الفلسفة؛ كلية الآداب/جامعة الكويت.

وليدة تشق طريقها في الزمان وفي الفضاءات الكونية الإنسانية المتدافعة، مغتذية مما تخبر وتحيا، متنامية متقدمة حيناً، متضائلة متراجعة حيناً آخر وآخر.

مبدأ الثقافة العربية الإسلامية عملية تصفية وتنقية وتركيب وتجاوز. حدها الأول ثلة من معطيات التراث العربي القديم: اللغوي والأدبي والأخلاقي والروحي، وحدها الثاني "المعنى" الجديد الذي ألقاه (الوحي) إلى العرب ووجههم إلى تجسيده في عقلهم ووجدانهم وفعالهم الزمنية وطلب إليهم أن يتهذبوا به وأن يكونوا به "منذرين" و "شهداء" على الناس.

الوحي هو الأصل الثابت الأول المقوّم لهذه الثقافة. ولهذا الأساس قواعده المعرفية وغائياته العملية التي تتخطى "بنيات الطريق" العارضة للتجربة التاريخية.

إيبستمولوجيا، أو معرفياً، نصّب الوحيُ (العقلَ) حاكماً في الأمور الدنيوية واعتمد "الاعتبار العقلي" مبدأ أساسياً في الحياة الزمنية، وجعل أدواته المساعدة "السمع والبصر والفؤاد"، أي الحواس والوجدان.

أنطولوجياً، أو وجودياً، أقام هذا "الأصل" رباطاً عضوياً بين الطبيعة وما بعد الطبيعة، بين الأرض والسماء، وجعل بينهما رابطا علائقياً متكافئاً، لا تفتئت فيه إحداهما على الأخرى: عين على الدنيا، وعين على الآخرة، تطلب هذه ولا تنسى تلك. في هذا الربط تعزز مفهوم "المعنى"، معنى الوجود على الأرض، ومعنى غائية الوجود بإطلاق.

من هذا المعنى بالذات يتعين علينا أن ندرك وجها خاصاً ذا دلالة فريدة، وهو أن المسار الذي نوه به الوحي يطال الطبيعة والإنسان كليهما. الطبيعة ماثلة أمامنا ههنا.. وهناك.. لتكون موضوع فعاليتين إنسانيتين مركزيتين: فعالية تأملية جمالية "اعتبارية" تتألق بها النفس وتتزين بها الحياة، وفعالية مادية مشخصة تتمثل في "الاستخلاف العمراني" غاية لها ومقصداً. فليس ينبغي للإنسان أن يؤسس علاقته مع الطبيعة وفقاً لمبدأ الحساسية الجمالية والمتعة فحسب، وإنما هو مدعو أيضا، وفي الآن نفسه، إلى أن يعمر الأرض ويستثمر معطياتها ويحافظ عليها ويرعاها. وإعمار الأرض لا استنزافها وتدميرها هو الغاية هنا. وفي ذلك يفارق الوحي مفارقة واضحة المفهوم "الليبرالي الجديد" للتقنية واندفاعاتها المتوحشة المنذرة بتدمير كوكبنا تدميراً نهائياً.

بيد أن هذا الوجه من الفاعلية العملية ليس هو كل شيء. فللإنسان في "المدينة" غائيته المركزية المنوطة به والمنوط بها. وهذه الغائية "قيمية" في المقام الأسمى أساسها هذا القول المحكم: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق". هذا القول يجسد مقاصد الوجود البشري على الأرض، وجودنا مع ذواتنا، ووجودنا مع الآخرين من أنفسنا، ووجودنا مع الأغيار من غيرنا. والغائية الأخلاقية هنا تتمثل في ثلة من القيم الأساسية التي تتردد في كل فضاء من الفضاءات القرآنية والنبوية: الخير، السعادة، الفضيلة، العمل الصالح، الحرية، الكرامة الإنسانية أو الآدمية، الأخوة الإنسانية، الإحسان، العفة، العدالة، الحكمة... ثلة من القيم تلتقي بكل تأكيد مع كبرى القيم والمثل والمعايير التي بهج بها عظماء الفلاسفة في التاريخ وتتخذها الثقافة الإنسانية المعاصرة والحداثة نفسها - بشكل أو بآخر - قيماً لها وغائيات. وليس يهوّن من قدر هذه القيم ومن صلابة أسسها وقواعدها الموضوعية أن "التجربة التاريخية" العربية الإسلامية التي نعرف لم "تتهذب"، على وجه الحقيقة، بهذه المعاني التي أقام دعائمها الأصل "الإيبستمولوجي" و "القيمي" الأول، وأن الإنسان "العربي" لم يستطع أن يرقى إلى سدة (الرسالة) التي دعي لإنفاذها، إذ سارع إلى تحويل قيم هذا الأساس وغائياته إلى نظام من الغلبة والجبروت والعسف أجرته ثلة من جماعات المُلك الدنيوية المتتابعة قصيرة المدى والعمر والنظر، وذلك برغم الإنجازات الحضارية والتحضيرية المرموقة التي أبدعتها بعض العصور، وأسهمت فيها إسهاماً حاسماً العناصر الإثنية الآتية من كل حدب وصوب، وبرغم ما أتوهمه أنا شخصياً - أحياناً - من الاعتقاد بأن الجزء العسير الذي نالته هذه "التجربة" بتقصيرها كان أقل مما يمكن أن تستحق وأن يد "اللطف الإلهي" قد تدخلت على الدوام - وحتى الآن - من أجل تعديل مصيرها النهائي.

ولم تكن "الكلمة" الإلهية هي وحدها الأساس الذي وجه الظاهرة الثقافية العربية الإسلامية في مبادئ تشكلها. فقد كانت "الكلمة" البشرية أو "البيان الساحر" قوة خارقة موجهة لهذه الثقافة وحاملاً لها. و "الكلمة" هذه إرث قديم تجدد. وليس ثمة شك في أن الإبداع العربي الفذ يتمثل في إقامة البنيان الثقافي العربي الإسلامي على (اللغة) و (البيان) وتشكلاتهما المتجسدة في

الشعر على وجه الخصوص، وأن "الأدب" نفسه - بمعناه الاصطلاحي القديم، أي جملة التجليات المعرفية والأخلاقية والعاملتية الخاصة والعامة، قد اكتسى هو أيضاً بكسوة "البيان" وإهابه السحري أو الساحر، و"بقوة الكلمة". والحقيقة أن "البيان" و"قوة الكلمة" قد احتلا إلى يومنا هذا منزلة خارقة في الثقافة العربية والإسلامية. وفي أيامنا هذه يستحوذ (الأدب) على (الفكر) نفسه، ويقدم الأدباء أنفسهم للملأ وللناس بما هم ممثلو الفكر والثقافة. ومع أنني لا أهوّن أبداً من شأن البيان ومن قيمة الأدب -بمعناه الفني الحديث - ومع أنني لست واحداً من أولئك الذين يصرفون أوقاتهم في التشكيك في قيمة الفنون اللغوية والأدبية ويجعلونها عللاً لهلاكنا وفساد أحوالنا، بل يذهب بعضهم إلى نعت نفسه وأنفسنا بأننا مجرد "ظاهرة صوتية"، إلا إنني لا أملك إلا أن ألاحظ أن "الاستبداد البياني" - بوجوهه الجمالية الشكلانية والإقناعية والانفعالية - قد ألحق أضرارا جسيمة بمبدأ (العقل) في الثقافة العربية الإسلامية. وليس الضرر آتياً من "جمالية" الأدب وفنونه- فذلك مطلب لا مندوحة عنه- ولكنه آت من أن "القول المبين" قد حل محل "الفعل"، وبات تمثّل الأقوال الخطابية والبلاغية والكلام الساحر والجميل أحد "الأدلة" الأساسية لا في (الخطاب) فحسب وإنما في (الفعل) نفسه. لقد فطن ابن رشد قديماً إلى دلالة القول الشعري بما هو دليل غير برهاني وضعيف، لكنه لم يفطن إلى أن سلفه - وخلفه أيضاً- قد حولوه إلى فعل حقيقي خيالي أو متوهم. ولست أرى من باب المجازفة أن أزعم أن ما يعزى إلى العرب، على وجه العموم، من مباينة أقوالهم لأفعالهم إنما هو آت بقدر غير هيّن من اقتناعهم النفسي الصارم بأن للكلمة "قوة فعلية واقعية حقيقية" من شأنها في نهاية واقع الحال أن تغني عن (الفعل) الحقيقي. وأنا أجنح إلى الاعتقاد بأن إضفاء القوة المادية المشخصة على (القول الساحر) المبين قد كان وما يزال أحد الفواعل الأساسية للتدمير الذي حل لا بمبدأ (العقل) وحده وإنما بمبدأ (الفعل) أيضاً.

وإذا كان (البيان) قد مثل "سلطة" طاغية حقيقية، فإن مفهوم (السلف) قد شكل هو أيضا سلطة أخرى. إذ ليس ثمة شك في أن "الوسيط السلفي" قد احتل مكانة مركزية في "العقل العربي الإسلامي" المبكر. وقد استطاع تيار "الوسيط النقلي" أن يبلغ من القوة درجة بات معها سلطة ثانية تضاهي (النص) وتستبد بفهمه وبطرائق استخدامه. ولم يكن ذلك إلا على حساب (العقل) الذي أعلى الوحي من شأنه، لكن "الأتقياء الأوائل" و"المحدّثين" منهم على وجه الخصوص، أولئك الذين تشير النصوص التاريخية إلى أفرادهم بكلمة "مأمون" أو "صاحب سنّة"، دفعوه إلى منزلة خلفية قصيّة من منازل النظر والاعتبار وبناء الأحكام. ومع أن (أصحاب الرأي) قد ظهروا منذ عهد مبكر جداً من هذه المرحلة، إلا أن أصواتهم ظلت ضعيفة خافتة ولم يشتد عودها ولم تَقْوَ نبرتها إلا في القرن الثاني مع اشتداد قوة "الوسيط السلفي" وتعاظم راديكاليته ومقاومته للوعود الجديدة والدعاوى الإبتداعية الجريئة التي راح يرفع راياتها تفجّر (العقل) وتقدمه واختراقه للحدود وللفضاء السلفي بخطو حثيث ثابت.

ثم إن علينا ألا نتوهم أن "روح العشير" و"عقل القبيلة" قد اندحرا أو تضاءلا بالظفر المشخص للدعوة الإسلامية وبإقامة "بنى إسلامية" أو "شبه إسلامية" للحكم تجسدت في (دول) أو (خلافات) دنيوية متتابعة. فالحقيقة هي أن الإسلام لم يتمكن من تحرير "العقلية العربية" من فردانيتها الطاغية المنحدرة من (زمن عقل القبيلة) ومن قيم هذا (العقل). فقد قاوم (عقل القبيلة) مثل الإسلام "الإنسانية" مقاومة شرسة، وأفلح دوماً في فرض منطقه على مؤسساته العليا والدنيا إلى يومنا هذا. وبقاع قليلة جداً من أرض الإسلام هي التي أذنت لقيم التمدن الإسلامي والإنساني بأن تستوطن فيها بقدر أو بآخر. أما الغالب الأعم في الفضاءات العربية الإسلامية- ولست أعتقد أن الحال تختلف كثيرا في جل الفضاءات الإسلامية غير العربية- فقد جرى على تقديم سيادة جملة المفاهيم والقيم وطرائق الفعل التي توجه (عقل القبيلة) و (روح العشيرة).

بكل تأكيد يحق لأي منا كل الحق بأن ينوه بقيم المروءة والشجاعة والكرم والخير والإحسان والتسامح.. في الفضاء الثقافي والحياتي العربي الإسلامي الأول.. وسواه. ولابن خلدون مطلق الحرية في أن يزعم أن (عقل البداوة) أقرب إلى الخير! لكننا في حقيقة الأمر لسنا واثقين تمام الثقة من أن هذه القيم قد تجسدت تجسدا "جمعياً" حقيقياً. فالقرائن التي تشي بأن تجسد هذه القيم كان تجسداً فردياً ليست مما يتعين التقليل من شأنه. وبكل تأكيد، القصد

هنا هو أن أقول إن النزعة "الفردانية" العربية القديمة لم تُسْلِم، في الإسلام، راياتها لروح هذا الدين ولقيمه الإنسانية الجمعية.

تلك في ظني هي الأسس الكبرى المميزة لثقافة (البدايات) ولمطالع التجربة الثقافية العربية الإسلامية. وحين أقول "المطالع" أعني على وجه التقدير التقريبي الفضاء الزمني الذي يمتد من غداة تشخص الوحي اجتماعياً وسياسياً وخروج العرب بالإسلام من الجزيرة، إلى أواسط القرن الثاني للهجرة، أي إلى مطالع ما اصطلح على أن يكون (العصر العباسي الأول).

يشهد (عصر الأواسط) تحولات عميقة في الأسس الموجهة للثقافة العربية الإسلامية. وبطبيعة الحال يستمر عدد من الأسس التي وجهت ثقافة البدايات في الوجود وفي التأثير. ظل الوحي حيا معتمدا جوهرياً متعاظم الأهمية والتأسيس، واحتفظ الأساس (النقلي) أو (الاتباعي) بحضوره المشتد وبتصاعد راديكاليته بقوة في الحواضر الرئيسية. وكذلك ظل الأساس (البياني) العربي متوهجاً قوياً متعاظم التأثير والاتساع. ولم يتراجع (عقل العشير والقبيلة)، لا بل يمكن القول إنه اشتد باشتداد ظاهرة "التعددية" ونجوم "الشعوبية" التي لم تكن في حقيقة الأمر إلا ثمرة من ثمار النزعة الإنسانية الكونية الشاملة للإسلام نفسه. في هذه المرحلة الجديدة بالذات صرح (المتنبي) بأن "الفتى العربي" بات غريب "الوجه واللسان". وفي هذا العصر بالذات نهض الجاحظ في وجه "الشعوبية" وأبدى ملاحظات "شوفينية" واسعة. وفي هذا العصر تفجرت أيضا صراعات القبائل القديمة وأعلن (عقل القبيلة) عن منطقه وعن حقوقه وعن تناقضاته التاريخية القديمة المستحدثة.

مع ذلك، ومع ما صاحب "المملكة الإسلامية" المركزية من تحولات سكانية واقتصادية وسياسية، نستطيع أن نزعم أن ملامح جديدة قد بدأت ترتسم على وجه الثقافة العربية الإسلامية.

كان (العقل) هو العلامة الفارقة الجديدة الكبرى. لم يعد الأساس النقلي الاتباعي هو السلطة القصوى والموجه المطلق للثقافة على وجه العموم. فقد بات الأساس الديني النقلي عند المتكلمين أساساً دينياً عقلانياً. وكذا الحال عند "الأصوليين"، علماء (أصول الدين) وعلماء (أصول الفقه)، وتحول الأدب نفسه من "الشكل" إلى "المعنى"، وبات أمراً مألوفا أن نلقى "ناثراً" متكلماً أو فيلسوفا، أو أن نألف شاعراً فيلسوفاً أو متفلسفاً. والفنون المتطورة -والعمارة من بينها مثال خارق- أصبحت مقودة بمعان وأفكار جمالية فلسفية أو متافيزيقية. والحياة "الروحية" - بأشكالها الزهدية والصوفية والثيوصوفية - باتت مسكونة بمعان وبهواجس وحدوس فلسفية وأنطولوجية. اشتد عود علم الكلام وأصبح (علم كلام) فلسفياً، ونقل التراث اليوناني إلى اللغة العربية فانطلقت الحركتان الفلسفية والعلمية انطلاقة عظيمة، فانضم (العلم) الأساسي ثم الطبيعي إلى (العقل الفلسفي) وبات هو أيضا أساسا من أسس الثقافة. وبرغم الوجوه "السحرية" و"السيميائية" التي علقت بهذا العلم، إلا أنه ظل يتحرق من أجل اكتناه المجهول الطبيعي والتأثير في مجرى وفي طبيعة (الطبيعة) بأساليب "علمية سابقة على العلم" إن أمكن التعبير. وبرغم المقاومة الشديدة التي لقيها "التحول العقلي العلمي" من جانب (أصحاب الحديث والسنة)- بالاستخدام الاصطلاحي للكلمة - وبرغم جهودهم الخارقة من أجل رد (العلم) إلى حدود (العلم النافع دينياً)، إلا إن الثقافة العربية الإسلامية لم تأبه بذلك وتابعت تحولاتها في طريق (العقل) و (العلم) الطبيعيين الإنسانيين حتى باتت غير ممكنة التحديد بدون الإحالة إلى هذا التحول الذي أصبح أساساً مركزياً راسخاً من أسس هذه الثقافة ومن وجوه حضارة بأكملها.

يقول كثيرون منا- وأنا نفسي ألمعت إلى هذا في مطلع هذا القول- إن (العقل) أساس جوهري قد تقرر في النص القرآني نفسه، وإن هذا الذي أنوه به الآن ليس بالأمر الجديد. فأقول إن النص القرآني نفسه قد نصّب فعلاً (العقل) أساساً للفهم والتفكير والوجود والفعل. لكن الواقع الذي وقع هو أن المسلمين لم يستخدموه على وجه الحقيقة، وأكاد أقول إنهم قد تنكروا له وأذلوه، وإن أولئك الذين تعلقوا به من أصحاب الرأي والاجتهاد وما سمي بـ "العلوم العقلية" قد شقوا طريقهم به بصعوبة وحزونة بالغتين. ولست أتحرج من الزعم أن الثقافة اليونانية - الفلسفية والعلمية - هي التي حرضت، عملياً، المسلمين وألجأتهم إلى استخدام العقل الذي جاء به الكتاب العزيز استخداما اصطلاحياً حقيقياً مطابقاً - أو على الأقل مطابقاً لما نسميه في المصطلح الحديث بالعقلانية الموضوعية - وأن الفضل في "تفعيل" (أساس العقل) وإحيائه عملياً وجدياً يعود لهؤلاء الأغيار من (الأوائل)، وللتحديات

التي ألقت بها ثقافات "الاختلاف" في وجه الإسلام والمسلمين. وليس هذا إلا وجهاً من وجوه التفاعل الإنساني، وتجاوزا للفضاء الثقافي المحدود الذي كان يغلف الثقافة العربية الإسلامية في عهودها السالفة.

وهذا الوجه من المسألة يسوق مباشرة إلى موجّه جديد من موجهات هذه الثقافة، أعني النزعة الانسانية ورديفها المسمى بالتعددية الثقافية.

انفتح العالم الثقافي أمام العرب المسلمين، واندمجت أمم وثقافات في الظاهرة الحضارية الإسلامية، وتعرّف المسلمون على "غرائب الموجودات"، وتنقلوا بين ثقافات "الهمج والمتوحشين"، فضلاً عن المتحضرين، وبات (الإنسان الكوني) مركزا لهذه الحضارة. تكلم الفارابي على "الجماعة الإنسانية الكبرى"، وتكلم ابن سينا على "النفس الكلية" والتي تشبه أن تقارب ما يمكن تسميته بـ (العقل الكوني)، وتكلم كثيرون على "الإنسان الكامل". وبرغم ظاهرة التفكك العميقة التي عصفت بدار الإسلام الواحدة، إلا أن الحديث على "الأمة" الإسلامية الكونية ظل قوياً ذا معنى، وإن لم يكن بطبيعة الحال، على وجه الحقيقة، سوى ضرب من "الإسكاتولوجيا" العسيرة. وقد يكون هـهنا موضع إثارة "شبهة" جديرة بالنظر والتحقيق. أين يقع مفهوم (أمة الإسلام) من مفهوم "القسمة الكونية الثنائية" التي تتقابل فيها (دار الإسلام) و (دار الكفر)؟ لا يتسع المقام هنا للتفصيل في هذه المسألة الدقيقة. لكن الذي أجنح إليه وأزعمه هو أن هذه "القسمة المانوية" تنحدر على وجه التحديد من "الإشكالية الخارجية" القديمة، وإن القضية ترتبط بموقف الخوارج الأوائل من "دار السلطان" ومن "دار القعدة" الذين يمتنعون عن المشاركة في العصيان وفي الثورة والخروج لمقاتلة "السلطان الجائر" فتصبح أو تمسي دارهم دار كفر. والذي حدث بعد ذلك أن فريقاً من الفقهاء السياسيين قد توسع في الإطلاق، وأن التقليد استمر إلى أيامنا هذه حيث نبت من جديد من يقسم العالم إلى "فسطاطين" متناحرين، فسطاط الإسلام وفسطاط الكفر. بيد أن عالمية الإسلام ونزعته الكونية المتأصلة تتعارضان تمام التعارض مع هذه الرؤية، وتنهضان في وجه هذه القسمة التي ألحقت بأصحابها وبالمسلمين جميعاً ضرراً عظيماً في الماضي، وتلحق بهم اليوم وبالمسلمين وبالإسلام نفسه ضرراً أعظم وأفدح.

والحرية أساس من أسس هذه المرحلة. ولم تعبر الحرية عن نفسها هنا في حرية التجارة العالمية فحسب - وقد كانت سمة من سمات الانتشار الحر للتجارة الإسلامية وللفعالية الإسلامية الزمنية - وإنما أيضاً في حرية الاعتقاد، وفي الحرية الدينية وفي حرية الفكر على وجه العموم. وليس يقلل من شأن هذا الأساس أن "تقليد التكفير" ومغامراته في أوساط الفقهاء والعلماء والدعاة والأئمة والوعاظ قد ظل على حاله هنا وهناك. فالواقع قد فرض أحكامه برغم كل شيء وبات هو السائر الجاري. وليس بدعاً أن نتكلم هنا أيضاً على "حرية أخلاقية" - أو ليبرالية أخلاقية - في العادات والممارسات والعلاقات الشخصية، إذ كانت تلك في واقع الأمر سمة ظاهرة صريحة من سمات "أخلاق" هذه الثقافة في أزمنة الأواسط، حتى لقد غلا بعض كتابنا وذهبوا إلى حدود الزعم أن الفضاء الحضاري الإسلامي فضاء مفعم بالأجواء "الجنسية"! لا شك في أن العرب المسلمين في الحضارة العباسية على وجه الخصوص قد أخذوا من "الليبرالية الأخلاقية" - أو اللاأخلاقية - حظوظاً واسعة جدا حتى باتت هذه الليبرالية علامة من علامات حياتهم خلال هذه الحقب المتطاولة، وأن الحرية قد طالت جميع المظاهر والأشكال الملتبسة التي يشجبها مسلمو اليوم عند معاصريهم من (أهل الغرب).

وإلى هذه العهود الثقافية أيضاً تنتمي ظاهرة "مضادات الفضائل" و (المدن الجاهلة) - مدن الضرورة والثروة والنذالة واللذة والخسة والجاه والتكريم والتغلب والاستبداد و"الحرية" والتعسف.. بحسب مصطلحات الفارابي - وبسبب استشراء هذه "المدن - القيم" تجذر تعزيز التوجه إلى إحياء القيم المركزية أو "القطبية" القديمة: الحكمة والعفة والعدالة والاعتدال، وأصبح "تهذيب الأخلاق" مطلباً أول وأساساً مطلقاً لإعادة بناء المدينة المفقودة، مدينة السعادة والفضيلة. ولابد من القول هنا إن فضيلة "العدل" أو "العدالة" و "الإنصاف" بحسب مصطلحنا المعاصر، قد احتلت المكانة المركزية في سلم القيم المقصودة في هذه العهود، وذلك، بكل تأكيد، علامة على استشراء الظلم واستفحاله. ولا يحتاج الأمر إلى تفصيل خاص لكي يقال إن "العدالة" باتت قيمة مهجورة منذ عهود بعيدة في الفضاء الاجتماعي - السياسي الإسلامي، وإن انسحابها من هذا الفضاء قد اقترن بظاهرة

انقلاب الأمور في حياة الإسلام وبالتحول من نظام النبوة والخلافة إلى نظام "الملك" و "الملك العضوض" مع الأمويين ومن جاء من بعدهم، إذ باتت السلطة السياسية سلطة استبدادية دنيوية تغلبية افتأتت على حرية الرعية، وأنفذت قانون الغلبة والجبروت والعسف والظلم واختراق حدود مبادئ العدالة والكرامة الإنسانية التي أعلى من شأنها الوحي الإسلامي إعلاءً فذاً. والحقيقة أن (العقل العربي الإسلامي) التاريخي قد أدرك جملة هذه النقائص والرذائل، لكنه وقف عند حدود الإبانة عنها فحسب، ولم يتحول من ذلك إلى "الفعل المشخص"، أي إلى العمل الفعلي على تغيير الأشياء، وذلك بسبب نزوعه النظري والبياني، أو بسبب تجذر مفهوم "الخلاص الفردي"، أو خشية الوقوع في "العصيان" لأولي الأمر عصياناً آيلاً إلى "الفتنة" المفضية بصاحبها إلى "الجحيم". وباستثناء حالات محدودة من "الخروج" و"العصيان" أو "الثورة" اتجه الخيار الأغلبي إلى الإصلاح السلمي الوادع، بالنصح والوعظ والكلم الطيب والنظر في "مرايا الملوك". أما "الطاعة" فكانت هي "سلطة الأمر" الدينية في "السلفية التاريخية" التي تنتسب إلى هذه العهود، عهود الوسائط ونهاياتها. بيد أن الروح لم تعد، وتم القضاء على النظام السياسي العربي الإسلامي بتدخل من (الخارج) في العام ٦٥٦هـ، أعانت عليه بكل تأكيد كل معطيات (الداخل)، ومنها بطبيعة الحال المعطى الثقافي بوجوهه المعرفية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية. ذلك أن القرنين اللذين سبقا هذا الحدث الانقلابي الكبير قد شهدا عقلاً عربياً إسلامياً يترنح تحت وطأة التفكك الاجتماعي والأخلاقي وبؤس الحياة الدنية والسياسية، ويغذ السير في طريق عوالم السحر والتنجيم والشعوذة والطلسمات والنارنجيات، حتى أصبحت هذه العلوم في عصر ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) علوماً سائرة معتبرة وباتت أحد الأسس التي تشكل الثقافة العربية الإسلامية إلى مطالع العصور الحديثة. ويتعين ههنا تشديد القول إن هذا الأساس "السحري" مفارق مفارقة تامة في ماهيته الأساس "الغيبي" الذي نوه به (الأصل - الوحي) بما هو أحد "حجار الزاوية" في المنظومة التصورية الميتافيزيقية الإسلامية. فمفهوم (الغيب) ههنا لا يعني في نهاية التحليل الإيبتمولوجي إلا تقرير الاعتقاد بأن الكفاية المعرفية أو الإيبستمولوجية للعقل الإنساني ذات حدود بالضرورة، وأن ثمة قطاعاً متعالياً لا يمكن إدراكه إلا بالوحي، ولا يقدر الإنسان على ولوجه وكنه أسراره. وهذا ما يزعمه (الأساس السحري الطلسمائي) الذي انتشر انتشاراً واسعاً في ثقافة النهايات من الأواسط، وهو أساس لم تزعزع أركانه وقواعده إلا صدمة الحداثة واتصال التمدن العربي الإسلامي "المتبقي" بالتمدن "الأوروباوي" أو الغربي، عند مطالع القرن التاسع عشر.

ما الذي أصبحت عليه الثقافة العربية الإسلامية في الفضاءات الجديدة للأزمنة الحديثة؟ وما الذي أضافته هذه الأزمنة من أسس لهذه الثقافة؟ وما الذي تبقى من عهودها التأسيسية السالفة؟ وما هو التركيب التأسيسي الذي يمكن أن يحتوي هذه الثقافة ويوجهها في طرق آمنة في الأجواء الكونية العاصفة التي تهز أركان أرضنا المسكونة وغير المسكونة؟.

استيقظت الثقافة العربية الإسلامية في مطالع القرن التاسع عشر وخلال القرن كله وما تلاه على فكرة جديدة ألفت في عصورها السالفة نقيضها المباشر. وأنا أقصد فكرة (التقدم). تخترق هذه الفكرة أعمال جميع مفكري عصر النهضة في العالم العربي وتحتل مساحة جليلة في (العقل العربي الإسلامي) الحديث. وهي فكرة لم تعرف الثقافة العربية الإسلامية الكلاسيكية منها إلا بعض وجوهها "الجمالية"، مثلما نجد عند مفكر إنساني كأبي سليمان السجستاني المنطقي. أما الفكرة المستبدة بالعقل العربي الإسلامي منذ الانشقاقات السياسية التي عرفها القرن الهجري الأول وافتراق المسلمين واختلافهم فرقاً ومذاهب شتى فكانت فكرة التراجع والتقهقر لمبدأ (الخير)، واتجاه العصور في طريق السيئ فالأسوأ. وبالطبع كانت النتيجة شيوع (ثقافة اليأس) التي ناضل في وجهها مفكر ديني محدّث هو الشيخ محمد عبده ثم الآخذون بمفهوم "التقدم" الآتي من عصر الأنوار الأوروبي. لقد توسعت في أحد أعمالي في دراسة هذا المفهوم في الفكر العربي الإسلامي الحديث فلا أسترسل فيه هنا، وأقتصر على تأكيد القول إن قيمة (التقدم) أو (الترقي) كانت أساساً جديداً راسخاً من أسس الثقافة العربية الإسلامية.

وبالطبع لا أحد يجهل أن الحداثة والتحديث - برغم الفرق بينهما - قد

لحقا بأصول هذه الثقافة بدرجات متفاوتة. وسواء أكان الاسم الذي تم ابتداعه للدلالة عليها التمدن أم المعاصرة أم التجديد أم غير ذلك، فإن هذه الثقافة، راغبة أو كارهة - ولكن راغبة في الغالب الأعم - قد جعلت أمر الحداثة أحد أسسها الجديدة، وذلك برغم القيود والتحديات التي توخى المفكرون إدخالها هنا أو هناك من فضاءات هذا المفهوم "الحمّال للوجوه"، أو "المقول بالتشكيك" حسب مصطلح المناطقة، وبرغم المعارضة الشديدة التي لقيها من جانب التيارات "السلفية" على اختلاف مشاربها ومقاصدها.

واخترقت قيمة (الديموقراطية) - وهي أحد مشتقات الحداثة الأساسية - الثقافة العربية الإسلامية الحديثة - المعاصرة على وجه أخص - وباتت هذه القيمة شرطاً أساسياً لكل تحرر ولكل تقدم. ومع أن الأجنحة الثقافية العربية - الإسلامي والوطني والليبرالي - قد اجتمعت كلها على طلب هذا "النظام"، إلا أن الجناح "الإسلامي السلفي" - لا الجناح "الإسلامي الحضاري" - قد أبى قبول المصطلح وأصر على أن مصطلح الشورى هو المعتمد لديه، وذلك برغم الفروق الشاخصة بين المفهومين أو المصطلحين. لكن وجوه التقارب تكفي لإحلال المفهوم في مكانة جليلة من النظام الثقافي العام، بغض النظر عن مشكلة مدى التمثل الحقيقي العملي لهذا المفهوم في "الفعل المشخص" للآخذين به لأن مشكلة النظر والعمل، القول والفعل، تظل مشكلة أخرى قائمة بذاتها.

وكذلك أحيت الحداثة قيماً كبرى كانت الثقافة العربية الإسلامية في أسسها المركزية الأولى شاهداً عليها حافزاً عليها: الحرية، العدالة، الكرامة الإنسانية المساواة، الأخوة الآدمية... بيد أن التجربة التاريخية، على وجه الشمول، تنكرت لها ولم تتهذب بقيمها. ونحن نعلم الآن علم اليقين أن قيم الثورة الفرنسية - وهي قيم الفردانية والحداثة - قد احتلت مكانة رفيعة في النظام الثقافي العربي الحديث منذ رفاعة الطهطاوي إلى أيامنا هذه، وأن بناة هذا النظام قد حرصوا حرصاً شديداً على إنفاذ عملية "تركيبية" أو "توفيقية" - ويمكن أن نقول "تقدمية" - جريئة بين قيم التمدن الإسلامي وقيم التمدن الغربي، وأن المبدأ المسوّغ لهذه العملية عندهم تمثل في الاعتقاد بأن قيم هذا التمدن الأخير ثاوية في (نصوص) وأعطاف التمدن الإسلامي. ولم يجنح عن هذا التركيب ويتنكب له إلا الجناح "السلفي" المتصلب الذي خرج دوماً من السرب، وأجرى الأمور على نحو مغاير ومناقض باسم (النص) الموحى محدثاً قطيعة جذرية مع ثقافة الحداثة ورموزها ودعاواها. أما النظم الأخرى في هذه الثقافة فأفرغت وسعها في تشكيل صيغة تركيبية معتدلة تأذن بـ "تعايش" إيجابي مع جو الحداثة ومشتقاتها.

وإذا كانت (الحداثة) قد عززت مفهوم الحرية السياسية والفكرية والاعتقادية في الفضاءات العربية الإسلامية، فإنها قد أربكت هذا المفهوم في تطبيقاته الاجتماعية والأخلاقية. ففي القطاع الاجتماعي تجذرت "الفردانية" وجنحت نحو "النفعية" المتعاظمة، ويسر ذلك سيادة ليبرالية اقتصادية متأصلة في الحياة الاقتصادية العربية الإسلامية. وفي الحياة الأخلاقية تضاربت أشكال الحرية التي تحكم الحياة الأخلاقية الغربية مع أشكال الحرية، أو بالأحرى القيود العربية والإسلامية التقليدية التي تنضوي في باب "المحافظة الأخلاقية"، وتولدت من ذلك أزمة في القيم وتناقض جذري نشهد علاماته في كل مكان.

والحقيقة أن علينا أن نقر بأن انتشار قيم الحداثة في الفضاءات العربية الإسلامية لم يجر من قبل على نسق محدد، وإنما جرى على غير نظام، وكان إلى عهد قريب كذلك على غير نظام، وبخاصة بعد أن تدخلت في عملية الانتشار أجهزة البث الإعلامي السمعي البصري الصاخبة المتوحشة المنطلقة وفقاً لأحكام الغريزة والمنفعية. غير أننا بدأنا نشهد منذ وقت قريب معالم "نظام ثقافي كوني" يشيع منتجات ثقافية من شأنها أن تفضي - تحت شعار التوحيد - إلى حالة من (فوضى القيم)، ومن (النسبية) الشاملة، ومن التدخل المباشر في ما ينبغي أن يقال أو يصنع، وفي ما لا ينبغي أن يقال أو يصنع. ومع أن "الثقافة الكونية" تعتمد مبدأ (النسبية) وتشيعه في كل مكان، إلا أن سدنة هذه الثقافة يشددون على الطابع المطلق للقيم العليا التي تستند إليها الحضارة التي تَبُثُ هذه الثقافة، أعني الحضارة الغربية. وفي هذا مفارقة صريحة. أما الثقافة العربية الإسلامية فيتعين عليها أن تقف طويلاً عند هذه المشكلة العسيرة، وتخضعها لنقاش تداولي واسع تحل فيه قضية التقابل بين النسبي والمطلق، ويحدد فيه سلم القيم الخاصة بهذه الثقافة وطريقة بثها وإشاعتها في الأجواء القيمية العاصفة

للثقافة الكونية. فإن "فوضى القيم" و "تعدد المرجعيات" وتوازي النظم الثقافية - وهي وقائع ثقافية قارة الآن في حياتنا العامة والخاصة - تتطلب بذل جهود قصوى في البحث والنظر والاقتراح من أجل إدراك صيغ "تداولية" عملية تحظى بالقبول العام - لا المطلق - وتقوم على إنفاذها مؤسسات الدولة والمجتمع المدني قاطبة بدون تخاذل أو إهمال. وذلك وجه أساسي من وجوه "أخلاق المسؤولية" التي يتطلبها أمر (الأمن والهوية) لثقافتنا وعالمنا.

إن غزو "النسبية" و "التعددية" و "الرؤية الكونية" التي توجه الثقافة المعاصرة لا تعني أبداً أن الثقافة العربية الإسلامية الراهنة قد باتت "خارج اللعبة"، وأنها قد أصبحت منبتة الرابطة بحركة العالم والتاريخ الحي. لا شك أنه لم يعد في مكنتنا أن نسير، نحن أو غيرنا، في الطريق دون أن يعترضنا أحد! لكن لا شك أيضاً في أن الأسس التي تبقت من التجربة التاريخية مقومات وركائزَ وموجهات للثقافة العربية الإسلامية الراهنة ليست مما يستهان به أو مما يتداعى بسهولة أمام "العصر" ومشتقاته. فقد بلغت هذه الأسس حداً من القوة لم ينل منه أي تطور حديث في قطاعات العلم والتقنية والأخلاق والسياسة والاقتصاد، وبكلمة في مجمل وجوه الحياة النظرية والعملية الحديثة. هل يستطيع أحد أن يزعم أن (الوحي) - أي الإيمان - بات نسياً منسياً؟ لننظر في "عقول" قادة الحضارة الكونية وأقوالهم وأفعالهم ولنحكم! هل تخلى العالم الحديث عن (العقل)؟ أليست العقلانية الموضوعية والعقلانية الذرائعية كلتاهما أساساً قاراً في حياة هذا العالم الحديث؟ أليس إعمار العالم قيمة مشتركة هنا وهناك؟ هل تخلت الثقافة الحديثة عن "الحس الأخلاقي" وعن "الضمير الأخلاقي" الثاوي في (الوجدان)؟ وأنا أتكلم دوماً عن المبادئ لا على التطبيقات - هل تخلى العالم الحديث عن قيمة (الجمال) والمبدعات الفنية المشتقة منها؟ هل فقدت مبادئ الكرامة الإنسانية والعدالة والأخوة الإنسانية والحرية قيمتها الموضوعية؟ أليست النزعة الإنسانية الكونية القارة في قلب الثقافة العربية الإسلامية مبدأ أساسياً من بادئ الثقافة الكونية المعاصرة؟ أليس العلم وتطبيقاته التقنية - برغم نزعتها التاريخية السيميائية - مبادئ وأسساً للثقافة العربية الإسلامية وللثقافة الحديثة كلتيهما؟ أليست قيم التقدم والتحديث والحداثة قيماً قابلة للدمج في الثقافة العربية الإسلامية وفقاً للمعطيات المشخصة المتعلقة بفضاءات هذه الثقافة مثلما هي الحال في كل مكان؟ ثم أليست هذه القيم الحديثة القابلة للدمج قيماً غير ثابتة المضامين في الفضاءات الثقافية نفسها التي أنتجتها، وأنها موضع اجتهاد واختلاف وتداول، بحيث يحق للفضاءات الثقافية الإنسانية الأخرى إجراء الأمر نفسه، وإنفاذه بالطرق نفسها أو بغيرها؟

وما الذي يتعين على الثقافة العربية الإسلامية الراهنة والمنظورة أن تجتنبه من ماضيها ومن مشتقات الحاضر؟.

لا نستطيع اليوم في تشكيلنا الثقافي أن نسلّم بقيمة "الكلمة الساحرة" وبفعل (البيان) بما هما "قوة" تؤدي وظيفة (الفعل) الحقيقي، غير أننا لا نستطيع أن نتخلى عن "الجمالية" في الأعمال الأدبية والفنية والإبداعية على وجه العموم.

ولا نستطيع أن نستمر في الاعتراف بشرعية "عقل القبيلة" و "روح العشير"، فذلك مضاد لمنطق المواطنة والمجتمع الحديث والدولة الحديثة.

ولا نستطيع أن نسلّم بسلطات الماضي خارج دائرة العقل والعلم والحرية. والتراث نفسه إنجاز "تاريخي". والتاريخ إنجاز بشري والسلف بشر مثلنا. وهاجس الإبداع والتجاوز هو الذي ينبغي أن يتلبس ثقافتنا، لا "تقليد" الآباء والأجداد.

والتعلق بالحرية يعني تحطيم بنى الاستبداد وربط مبدأ الطاعة والقسر بالقانون وحده.

والعقلية السحرية لا ينبغي أن يكون لها مكان في ثقافتنا.

وأخلاق الكراهية والقسمة الصراعية للعالم مدعوة لتخلي المكان لأخلاق التفاهم والحوار والتداول.

وأخلاق اليأس مدعوة لتخلي المكان لأخلاق التفاؤل والرجاء والعمل.

لأستجمع الآن في قول يبدو مكروراً جملة الأسس التي أقدّر أن عملية تركيبية يمكن أن تنطلق منها لوضع مخطط شامل لتشكيل ثقافي عربي إسلامي يأذن بالتكيف والنجاة:

لا يمكن لأية فضاءات ثقافية ننعتها بـ (العربية الإسلامية) أن تكون منبتة عن أساس (الوحي). فهو الذي يضفي عليها أبعادها الروحية والميتافيزيقية والأخلاقية. والتوجه إلى مفهوم أخلاقي وحضاري لمضامين هذه الظاهرة/الأساس والتنكب عن المفاهيم الراديكالية التاريخية له يأذنان لكل الأجنحة التي تتردد في الفضاءات العربية بالانضواء تحت مظلة هذا

الأساس. أما قضية (الإيمان) أو (الاعتقاد) في ذاته، من جهة أسسه وطبيعته وإمكاناته وغائياته، فتظل إشكالية "المؤمن" أو "غير المؤمن" نفسه.

والعقلانية أساس مركزي لكل ثقافة عربية إسلامية حالية وقابلة. والمقصود بذلك أن نقيم علائق راسخة وتراسلاً عضوياً بين عقلنا الموضوعي وبين العالم، وأن ننفذ أمورنا الزمنية في ضوء أحكام هذا العقل، نأياً عن كل الأشكال الأخرى للتفكير وللفعل، وأعني ما يتولد عن الغريزة والانفعالية والعاطفة والهوى. ومع أنني لا أعتقد أن "العقل القياسي" قد استبد استبداداً تاماً بالقطاعات الفكرية العربية الإسلامية التاريخية كافة، إلا أنني أعتقد أن قياس الحاضر على الماضي نهج مستمر في تفكيرنا المنطقي، وأن من الضروري أن نتحول عن هذا النهج إلى مناهج عقلية وعلمية تأذن بالابتكار والابتداع والتجديد، وتجابه المباشر العياني الحي بأدوات وآليات جديدة مبتكرة مشخصة.

والفاعلية العلمية والطبيعية أساس آخر لهذه الثقافة. والمقصود توجيه أفعالنا ومنجزاتنا في الطبيعة وفي الكون بحسب متطلبات العلم وقواعده، وتوخي الفاعلية الرحيمة في علاقتنا بالطبيعة وفي تدخلنا التقني فيها لخير الإنسان.

والقيم الأخلاقية المركزية أو القطبية: الخير، السعادة، الفضيلة، الكرامة، الإنسانية، الأخوة الإنسانية، التعاون، التسامح، النزاهة... مطالب أساسية في هذه الثقافة.

والإنسان – في ذاته، لا بأي اعتبار آخر – هو المقصد الأسمى لأفعالنا الاجتماعية والسياسية والثقافية.

والنزعة الإنسانية المتوافقة مع تعدد الثقافات الخاصة وتباينها شرط ضروري لحياة الثقافة العربية الإسلامية في عالم اليوم.

والحرية الاعتقادية والفكرية والسياسية والاجتماعية أساس مبدئي لهذه الثقافة، وذلك برغم ما يعتور قيمة (الحرية) من وجوه النسبية في التحديد وفي الإطلاق. وهي تعني قبل كل شيء الخروج من ربقة الاستبداد التاريخي الطويل المدمر، والاستقلال الوجداني، والفعل المنضبط بأخلاق المسؤولية والواجب والفضيلة.

والمشاركة في الحياة العامة والديموقراطية لازمان للحرية. وهما ديدن الحياة السياسية السديدة.

وأخلاق الخير العام والمصلحة التي يتكامل فيها الخاص والعام موجه لهذه الثقافة، وأن تكون قواعد الفعل المطابق للنظام وللقانون والنزاهة بعض مقوماتها.

وفي عالم معاصر تفترسه مطامع الجشع الرأسمالي والنفعي والاستثمارات العملاقة الداهمة، وتتفاوت فيه مقدرات الشعوب والأفراد، وتتسع فيه الهوة بين الفقراء والأغنياء، يصبح الإيمان بالعدالة مطلباً مركزياً لا للحياة الكريمة فحسب، وإنما للحياة الثقافية أيضاً، وتصبح قيمة العدالة نفسها أساساً مقصوداً من أسس الثقافة العربية الإسلامية.

وفي عالم معاصر يحكمه منطق الصراع وتعدد الثقافات والحضارات، وبرغم طموح بعض هذه الحضارات للتفرد بسلطة التوحيد والهيمنة والقيادة، فإن ثقافة الاختلاف والدفع "بالتي هي أحسن" – وفق التعبير القرآني – ومبادئ التفاهم والنقاش والتداول، لا بد أن تحل محل نزعات الرفع والإقصاء والكراهية الثقافية، أي أن "الثقافة التداولية" باتت ضرورية لثقافتنا المعاصرة والقابلة.

ورأس ذلك كله في اعتقادي عقلية (التنوير)، بما هي أساس حيوي للعقل الثقافي العربي الإسلامي الراهن والقابل. ففي عالم كوني شامل تتقابل فيه الإرادات والسياسات والغائيات أو تتقاطع أو تتدافع... وفي عالم يخضع لتغيرات شاملة في كل مناحي الحياة، مثلما تخضع فيه الطبيعة والبيئة أيضاً لتحولات دقيقة خطيرة... وفي عوالمنا الخاصة التي يتعين عليها أن تستجيب لاعتبارات الماضي الثقيلة ولمطالب الحاضر العسيرة ولوعود المستقبل المربكة... ومن أجل أن نرى بوضوح أكبر وأن ندرك الأشياء على حقيقتها وعلى طبيعتها... يصبح (التنوير) النقدي المؤسس مبدأً ضرورياً لكل ثقافة عربية إسلامية قابلة. وبالطبع ليس المقصود أن نتوجه إلى ثقافة عدمية تطلب التشكيك والتدمير والهدم – للتاريخ والحاضر والمستقبل، وإنما الإبانة عن الوجوه الفاعلة البانية للتوجه إليها، والكشف عن المناطق الرمادية أو السوداء لإزاحتها، وأن لا نحيد في جميع الأحوال، وللأزمنة القابلة المنظورة، عن جملة الأسس والقيم التي قدرت في ما أتيت عليه من قول إنها هي التي يتعين تقديمها والتعلق بها "هنا... والآن". ■



الاستقلال الثقافيّ و العدوان العولميّ *

د. حازم طالب مشتاق**

الجزء الأول
حقيقة الاستقلال الثقافي

١ – مقدمة

اختلف الباحثون الأوربيون الغربيون في مفاهيم الحضارة والمدنية والثقافة. فهنالك مدرسة انثروبولوجية، وأخرى سوسيولوجية، وثالثة تاريخية. وهنالك أيضاً مدرسة المانية، وأخرى فرنسية، وثالثة بريطانية. ومنهم من استخدم لفظة المدنية بوصفها مرادفة للحضارة. وبعضهم قد فهم الثقافة بمعنى واسع جعلها مرادفة للحضارة، أو بمعنى ضيق جعلها مختلفة تماماً عن المدنية اختلاف الروح عن الجسد [1].

واختلف الباحثون العرب أيضاً في هذه المفاهيم. وربما يعود هذا الوضع إلى الاختلاف السائد في الأدبيات الأوروبية الغربية التي كانوا مقلدين لها، ناقلين عنها، متأثرين بها. ونحن لسنا ملزمين بذلك. ولاشيء يدعونا إلى اتباعهم وتقليدهم. والاطلاع شيء مستحسن ومطلوب، ولكن الاتباع شيء آخر مختلف تماماً، وهو شيء مرفوض. وإذا اخذنا شيئاً من أحد، فينبغي أن نأخذه عن روية وبينة وبصيرة، في ضوء ظروفنا ومصالحنا وثوابتنا وأهدافنا وقيمنا.

ومن هنا، تعاني مفاهيم الحضارة والمدنية والثقافة في الأدبيات العربية من غموض رهيب، واختلال مريع، وخلط صارخ، مما يؤدي إلى التداخل والتشويش والالتباس.

وتعود أسباب الخلافات بين المفكرين والباحثين في كثير من الأحيان إلى غموض التعبير، والتواء الأسلوب، وسوء الفهم، أو سوء استخدام المصطلحات والمفاهيم، أو سوء تأويلها. ومن هنا، كان من اوجب شروط المنهج العلمي في العمل الفكري أن يبدأ بتحديد المصطلحات تحديداً دقيقاً، وتعريف المفاهيم تعريفاً واضحاً.

لكي نفهم طبيعة العدوان العولمي، ينبغي أن نعرف حقيقة الاستقلال الثقافي. ولكي نفهم حقيقة الاستقلال الثقافي، ينبغي أن نفهم معنى مصطلح (الثقافة). ولكي نستطيع أن نفهم معنى مصطلح (الثقافة)، ينبغي أولاً أن نفهم معنى مصطلح (الحضارة)، ومعنى مصطلح (المدنية)، لكي نستطيع أن نقارنه بهما، ونميزه عنهما.

دعونا نبدأ من البداية. وتعالوا نتعرف على اشتقاقات تلك المفاهيم ألفاظاً في اللغة العربية.

---

* محاضرة ألقيت ونوقشت في مؤتمر جامعة فيلادلفيا عن (العرب والغرب) في محور (العرب والعولمة)، يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٢/٨/٦.

** أستاذ فلسفة من العراق؛ العنوان المؤقت: قسم الهندسة الصناعية/كلية الهندسة والتكنولوجيا/الجامعة الأردنية.

مقالات (٢)

٢- المعاني اللغوية للحضارة والمدنية والثقافة

كلمة الحضارة مشتقة في لغتنا العربية من الحضر. والحاضرة، وجمعها الحواضر، تعني القرى والأرياف والمنازل المسكونة التي تدل على الاستقرار والانصراف إلى الزراعة. فهي خلاف البدو والبداوة والبادية التي تدل على التنقل والتجوال والانصراف إلى الرعي والصيد. والحاضرة تعني الحي العظيم. والحضارة هي الإقامة في الحضر. وكلمة المدنية مشتقة من كلمة المدينة، وهي مجتمع بيوت ومساكن يزيد عددها عن بيوت ومساكن القرية. وتدل المدن على مرحلة حضارية أكثر تطوراً وتعقيداً ورقياً من القرى والأرياف. ولا يغرب عن بالنا أن نشوء الحضارات التاريخية الأساسية الأصيلة القديمة قد ارتبط ارتباطاً عضوياً وثيقاً بنشوء المدن الكبرى، كما نرى مثلاً في دويلات المدن السومرية في فجر التاريخ، وهي مدن أور وأوروك ولكش، أو دويلات المدن اليونانية القديمة، وهي مدن أثينا وإسبارطة وطيبة. وتدل كلمة الحضارة في اللغة، كما رأينا، على نمط معين ونوع خاص من الحياة يقوم على الثبات والإقامة الدائمة والاستقرار في مكان واحد. وليس من الضروري أن يكون هذا الاستقرار في المدينة، بل إن الاستقرار قد نشأ تاريخياً في القرى الصغيرة. وعندما تطورت القرى واتسعت تحولت إلى مدن. فكلمة الحضارة بمعنى الاستقرار تشمل القرى والمدن. أما كلمة المدنية، وهي من المدينة، فتدل على تحقيق تطور كبير ورقي متميز، لأن المدينة تتضمن خصائص اجتماعية متنوعة، وأنماطاً من الانتاج الصناعي والتقدم العلمي والفني والأدبي والفكري والتقني لا تتوافر، ولا يمكن أن تتوافر، في القرى والأرياف.[٢]

ونأتي إلى كلمة الثقافة. فهي مصدر مشتق لغةً من الفعل الثلاثي ثقف الذي يعني صار حازماً وفطناً، فهو ثقف. ثقف العلم والصناعة بمعنى حذقها. وثقف الشيء اقام المعوج منه وسواه. وثقف الانسان بمعنى أدبه وهذبه وعلمه. وهذا المعنى العربي نجده في المعجم وفي الاستعمال الدارج معاً. ويدل على المعرفة والتعلم عندما نقول: إنسان مثقف، ونشر الثقافة، وتثقيف الأجيال الجديدة. والثقافة لغة هي العلوم والمعارف والفنون والآداب التي تتطلب المهارة والبراعة والحذاقة والقدرة الإبداعية.[٣]

٣- المعادلة الحقيقية الصحيحة للحضارة والمدنية والثقافة

أوضحنا فيما سبق الخصائص العامة والمعالم الأساسية للحضارة والمدنية والثقافة في الاشتقاقات اللغوية والتعاريف المعجمية.

وأشرنا إلى وجوب تحرير عقولنا من عبودية التقليد الأعمى والنقل العشوائي، ومن دياجير ومتاهات المصطلحات الأجنبية التي لا تهم إلا أصحابها، ولا تلزمنا بشيء على الإطلاق، وخصوصاً ما اكتنفها ورافقها من خلط أو اختلاف أصبح مثاراً ومداراً للجدل البيزنطي والتنابذ العقيم.

وفي ضوء ما تقدم، نسأل الآن ما يأتي:

ماذا تعني الحضارة بالتحديد في مضمونها ؟

وماذا تعني المدنية بالضبط في محتواها؟

وماذا تعني الثقافة بوجه دقيق في واقعها التاريخي وتكوينها الحقيقي؟

وكيف نفهم الروابط والعلاقات بين هذه المفاهيم؟

نستطيع أن نوجز الأجوبة ونلخصها في عدد قليل من المؤشرات الأساسية والملاحظات المدروسة. ويبدو أن الحضارة أولاً هي مفهوم شامل واسع، يضم الأنظمة والمؤسسات، والمكاسب والإنجازات، فضلاً عن القيم المعنوية والأخلاقية والمبادئ والعقائد الروحية. ويبدو ثانياً أن هذا المفهوم يرتبط ارتباطاً عضوياً وثيقاً مباشراً بالإنسان والزمان والمكان. ويبدو ثالثاً وأخيراً أن هذا المفهوم يجمع أيضاً ما نسميه المدنية إلى ما نسميه الثقافة.

فماذا نعني بالمدنية ؟

المدنية هي الجانب المادي العملي التطبيقي من الحضارة. وتتمثل في العلوم، والمعامل، والاختراعات، وأساليب التكنولوجيا، وأنظمة الانتاج، وطرائق العمل والتدبير في الاقتصاد والصناعة والزراعة والتجارة.

وماذا نعني بالثقافة ؟

الثقافة هي الجانب الفكري والروحي والمعنوي والاخلاقي من الحضارة. وتشمل الدين والتراث والتاريخ. وتتمثل في الادب والفن والفكر والقيم والمبادئ والعقائد، وتتجسد في نظرة شاملة إلى الانسان والكون والوجود والمصير، ويسميها البعض طريقة أساسية في الموقف من الحياة والموت.

وبعبارة أخرى، إذا اعتبرنا ان المدنية هي جسد الحضارة، فإن الثقافة هي روحها. ونستطيع أن نقول مجازاً: إن الحضارة هي نسر لا يمكن أن يطير في الأجواء، ولا أن يحلق في الأعالي أو يحط على القمم، إلا بجناحين هما المدنية والثقافة. وإذا اردنا المزيد من الوضوح أمكننا أن نقول : «إن الثقافة هي ما نحن، والمدنية هي ما نستعمل»[٤]، أي أن الثقافة هي هويتنا المتميزة وشخصيتنا المستقلة، والمدنية هي العلوم والتكنولوجيات التي نستخدمها في حياتنا اليومية والعامة.

تتسم المدنية في هذا السياق بنوع من العالمية والعمومية، ويمكن نقلها واقتباسها، في حين أن الثقافة تتميز بنوع من الاستقلالية والخصوصية، وترتبط بجماعة معينة دون سواها من البشر. ويل للأمة التي تتنازل عن نظرتها الكونية، وشخصيتها التاريخية، وهويتها المتميزة، وارادتها المستقلة، لأنها تتنازل عن حقها المطلق غير المشروط في البقاء والبناء والارتقاء، وتتخلى عن ارادتها في الكرامة والحرية والحياة. ويل للأمة التي تقتبس من أمة أخرى نظرتها إلى الانسان والكون والفن والأدب والفكر، لأنها ترتبط بها وتخضع لها، ارتباط التابع بالمتبوع وخضوع العبد للسيد.

شهد العالم في عصوره المتعاقبة قديماً وحديثاً مدنية واحدة غالبة أو أخرى، أخذت بها الأمم، ونقلت عنها، وتأثرت بها، وتعلمت منها. ولا ضير في ذلك، ولا لوم على أحد، ولا هم يحزنون. وليس في هذا ما يعيب أو يهين أو يشين. ولكنه كان يتألف، ويتألف الآن، وسيبقى كذلك إلى الأبد، من ثقافات مختلفة متعددة متميزة. وفي ضوء ما تقدم، نستطيع أن نقول: إن التعددية الثقافية والخصوصية الحضارية هي حقيقة ثابتة من الحقائق الأساسية في العمران البشري والتمدن الإنساني. وتلك هي القاعدة الحتمية الدائمة للتواصل الإنساني والتفاعل الثقافي والتلاحم الفكري والحوار الحضاري.

وإذا كانت الحضارة (بمعنى المدنية) قد نشأت تاريخياً وبدأت أصلاً في أكواخ الفلاحين، فإنها (بمعنى الثقافة) لم تتطور وتزدهر وتثمر إلا في أحضان المدن [٥]. قد تجمع المدنية أمماً متعددة ومجتمعات مختلفة في أنماط معينة مشتركة. ولكن الثقافة توحد الأفراد في مجتمع معين، وتميز هذا المجتمع بخصائص أساسية عن سائر المجتمعات البشرية الأخرى، وجداناً وإنساناً ولساناً وبياناً وعرفاناً وإيماناً. وإذا نظرنا بمنهجية استقرائية إلى العلاقة الجدلية والرابطة العضوية بين المدنية والثقافة في ضوء السياق التاريخي للتطور الحضاري، فسنجد أن المدنية كانت أسبق من الثقافة في الزمن والوجود، وأن المدنية كانت مرحلة سابقة والثقافة كانت مرحلة لاحقة، في جميع الأمم وجميع العصور، وأن انتقال الحضارة إلى الثقافة كان يعني دائماً وأبداً استكمالها للمدنية في شروطها الأساسية وحدودها الجوهرية وأسبابها التكوينية. تلك هي المعادلة الحقيقية الصحيحة للعلاقة العضوية الوثيقة بين المدنية والثقافة في صيرورة الحضارة. من هنا، يبدو واضحاً أن المدنية والثقافة هما طرفان متكاملان، يتمم أحدهما الآخر. وليس من الحكمة أو الضرورة أو المصلحة أن يعاملا كما لو كانا قطبين متنافرين، أو ضدين متعارضين، أو نقيضين مطلقين، ينفي أحدهما الآخر.

وتلك، بإيجاز واختصار وتبسيط، هي المعادلة الممكنة الوحيدة التي تزيل وتزيح الصراع المفتعل والتناقض الموهوم بين السماء والأرض، بين الدين والدنيا، بين القلب والعقل، بين الإيمان والبرهان، بين المبدأ والعلم، لأنها المعادلة الممكنة الوحيدة التي تجمع العصر والعالم، من جهة، إلى التراث والتاريخ، من جهة أخرى، في توافق مشهود وتوازن دقيق. ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

ويبقى الجواب على السؤال (من أنا؟) مرتبطاً ارتباطاً عضوياً وثيقاً بالجواب على السؤال (من نحن؟). ولا يمكن الجواب على السؤال (من نحن؟) إلا بالرجوع إلى التراث الثقافي والنسق الروحي والتاريخ القومي. إن معرفة النفس تقوم على معرفة الأمة. ومعرفة الأمة تقوم على معرفة تراثها الثقافي ونسقها الروحي وتاريخها القومي. وهوية الفرد تشتق وتستمد من هوية الجماعة التي ينحدر منها ويرتبط بها ويتفاعل معها. لا هوية للفرد في معزل عن هوية الجماعة أو بالضد منها. الحقيقة القومية هي الحقيقة الأساسية في الحياة البشرية. ولكنها حقيقة اجتماعية، وليست حقيقة فردية على الاطلاق. لا يختار الإنسان مجتمعه إلا بقدر ما يختار أمه وأباه. تلك هي الحقيقة الاجتماعية، القاعدة الوحيدة الصحيحة الممكنة للنهضة القومية، في المواجهة مع الخرافة الفردية الليبرالية التي تروجها الأيديولوجية العولمية.

فما الفائدة أن نعرف العالم إذا كنا لا نعرف أنفسنا؟ وما الفائدة أن نكسب علم العالم وسلاح العالم ومال العالم، وأن نخسر أنفسنا؟ الطريق إلى المستقبل يبدأ من

الماضي. كما ولد الحاضر من الماضي، كذلك سيولد المستقبل من الحاضر. وكما تمتد جذور الحاضر إلى الماضي، كذلك سينمو المستقبل من بذور الحاضر. كما كان أجدادنا في عصورهم الفائتة، كذلك كان تاريخنا اليوم. وكما نكون نحن في هذه الأيام، كذلك سيكون التاريخ الذي يرثه أولادنا وأحفادنا من بعدنا. النهضة الحقيقية في جميع الأمم وجميع العصور، تبدأ من الداخل، وتتوقف على الجهد الذاتي، وتقوم على الاستقلال الثقافي. يكتب الله لنا ما نكتبه نحن لأنفسنا. وإذا نحن لم نجد من أنفسنا لأنفسنا عوناً في الوطن، فلن ينفعنا عون ولا معين في العالم. لا يساعد الله إلا من يساعد نفسه. وإذا نحن لم نقرر مصائرنا بأنفسنا، فستقررها لنا الإرادات الأجنبية والمصالح الدولية والمطامع الخارجية المعادية الحاقدة. لا تموت الدول قتلاً، بل تموت انتحاراً، وتسقط من الداخل قبل أن تسقط من الخارج، واستسلام الروح يسبق استسلام الجسد دائماً وأبداً. تلك هي تجربة الانسان وعبرة الزمان في كل مكان.

الاستقلال السياسي من غير استقلال اقتصادي هيكل فارغ وقالب أجوف. ولكن الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي معاً، من غير استقلال ثقافي، اسم على غير مسمى، وجسد بلا روح.

وتلك هي حقيقة الاستقلال الثقافي في عبارة وجيزة ومقولة واضحة. ولكن أكثر الناس للحق كارهون.

الجزء الثاني
طبيعة العدوان العولمي

١ - مقدمة

تتعرض الأمة العربية في هذه الأيام إلى عدوان منهجي خطير شرس محموم، عدوان عسكري وسياسي واقتصادي. وهنالك عدوان ثقافي أيضاً من المؤكد أنه أخطر بكثير من العدوان السياسي أو العسكري أو الاقتصادي، لأنه يتسلل تدريجياً وينتشر بطيئاً ويتغلغل هادئاً، فلا يشعر به أحد، ولا يتصدى له مخلوق، ولا يعترض عليه إنسان. حتى إذا استقر وترسخ واستفحل، أصبح العلاج صعباً، والشفاء متعذراً، والخلاص مستحيلاً.

ويرمي هذا العدوان الثقافي إلى اجتياح الفكر القومي والتقدمي، واختراق التكوين التاريخي والروحي للإنسان العربي، وتحويل التناقض الرئيسي، التناقض العربي الأجنبي، إلى تناقض ثانوي، والتناقض الثانوي، التناقض العربي العربي، إلى تناقض رئيسي، واجتثاث جذور التراث الثقافي، وطمس معالم التاريخ القومي، واقتلاع أسس التكوين الاجتماعي للإنسان العربي، وتحويله من حقيقة اجتماعية فاعلة متحدة في السواعد والقلوب إلى جماعة متذررة وظاهرة صوتية أو استعراضية أو فولوكلورية، لا تهدد عدواً، ولا تحرر وطناً، ولا تحمي مصيراً، ولا تبني مستقبلاً.

ويمكن اختصار هذا العدوان المختلف الأشكال والمتعدد الجبهات بكلمة واحدة هي (العولمة)، التي تعني بعبارة وجيزة هيمنة الأجنبي وتبعية العربي، وتعني بعبارة واضحة صريحة الأمركة والصهينة، ولا شيء غير الامركة والصهينة، في وقت واحد وعلى حد سواء. وشعارات هذا العدوان العولمي التي تتكرر في جميع الظروف والأحوال والتجارب هي (الامتثال) و(الخضوع) و(الانصياع) و (الرضوخ). ويلجأ إلى أساليب ملتوية ماكرة تبدأ من التهديد والوعيد والتخويف، مروراً بالحصار والتجويع وتلويث الحقيقة والطبيعة معاً، وصولاً إلى العدوان العسكري السافر المباشر المكشوف. ولكنه يغلفها بأقنعة براقة وأغطية زاهية، ويدعمها بحجج ومعاذير ومبررات تخلب الألباب، وتستهوي القلوب، وتستغفل السذج والبسطاء، ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.

٢ - العدوان العولمي على الصعيد السياسي

ماذا يريد هذا العدوان العولمي على الصعيد السياسي؟ أصبحت أهداف هذا العدوان العولمي على الصعيد السياسي مكشوفة واضحة معروفة للجميع. وهي باختصار: منع قيام الدولة القومية وتحقيق الوحدة العربية، والقضاء حتى على استقلال الدولة القطرية وقرارها السيادي وتمزيق وحدتها الوطنية والاقليمية، وفرض هيمنة الخارج الأجنبي على الداخل القومي والقطري، واستبدال القرار المستوحى من المصالح القومية والقطرية بالقرار المستوحى من المصالح الخارجية والأجنبية، واستعباد جماهير الأمة بترويضها على العولمة، عملاً بالمبدأ القائل «سيطر على الفكر تسيطر على الفعل، واستعبد العقل تستعبد الإنسان»، بحيث تتخلى الجماهير

والأمم طوعاً واختياراً عن الحلم القومي والاستقلال الوطني، وترقص فرحاً بقدوم العولمة والتبعية والهيمنة الأجنبية، كالخراف التي تساق إلى الذبح وهي صاغرة طائعة راضية، وتنظر إلى العروبة باعتبارها تعبيراً جغرافياً فارغاً سخيفاً، وإسماً وهمياً على غير مسمى.

٣- العدوان العولمي على الصعيد الاقتصادي

وماذا يريد هذا العدوان العولمي على الصعيد الاقتصادي؟ هنا أيضاً لم يعد هنالك سر أو غموض في الأهداف التي يتوخاها. وهي باختصار: القضاء على استقلال الاقتصاد الوطني، ونهب موارده وثرواته، ومنع تطوره ونموه التكنولوجي والاجتماعي، وتجريد الصناعة الوطنية من الحماية الجمركية بحيث تصبح لقمة سائغة وغنيمة باردة وفريسة سهلة في منافسة غير متكافئة مع الصناعة الأجنبية، للقضاء على التنمية المستقلة، وتحويل الرأسمالية الوطنية من رأسمالية صناعية أو زراعية منتجة إلى رأسمالية طفيلية كومبرادورية تجارية خاضعة، خضوع التابع للمتبوع والعبد للسيد، للشركات الدولية العملاقة المتعددة الجنسية والبيوتات المالية الأجنبية المشبوهة التي تتدخل حتى في أدق شؤون وتفاصيل الحياة اليومية والعامة وأصغر فروعها، وتحويل الشعب والوطن إلى مجتمع استهلاكي مدمن على التخلف والجهل والفقر والجوع والمرض، يبيع مستقبله بيومه، ويوفر الأيدي العاملة بأرخص الأجور، ويستورد البضائع والسلع المصنعة بأغلى الأسعار، ويصدر المواد الأولية والخام بأبخس الأثمان. وبعبارة واضحة صريحة مرة أخرى، تحويل الاقتصاد الوطني من الانتاج إلى الاستهلاك، ومن الصناعة إلى الزراعة، وتشغيل الجهات الداخلية الوطنية بوصفها وكلاء أو وسطاء للجهات الخارجية. وبدلاً من أن يكون رأس المال في خدمة الاقتصاد، والاقتصاد في خدمة المواطن والشعب والوطن، ينقلب الوضع معكوساً رأساً على عقب، فيصبح المواطن والشعب والوطن في خدمة الاقتصاد، والاقتصاد في خدمة رأس المال، والجميع في خدمة الشركات الدولية العملاقة والبيوتات المالية الأجنبية. ولا يحتاج المرء إلى ذكاء استثنائي خارق لكي يعرف ويفهم أبعاد ونتائج هذه الصورة المذهلة. وتلك هي حقيقة ظاهرة (العولمة) في أبشع أشكالها وأشرس مراحلها وأخطر أساليبها، التي يعرضها البعض، ممن ماتت ضمائرهم، وفسدت أفكارهم، وتحولت الدماء التي تجري في عروقهم إلى قيح عفن وصديد نتن، وكأنها قدر محتوم، ومصير مكتوب، وقضاء قاهر قادم لا محالة، ومن العبث الابتعاد عنه، والاعتراض عليه، والتصدي له.

استطاع الفيلسوف الألماني (فريدريك نيتشة) أن يسبق واقعه وعصره، وأن يخترق حجب الزمن واستار المستقبل، بفكره الثاقب وتصوره الخلاق. فقام في القرن التاسع عشر بتشخيص ظاهرة (العدمية) الغربية تشخيصاً دقيقاً واضحاً بكل أبعادها ونتائجها التي برزت في القرن العشرين. وظهرت بأقبح أشكالها الفكرية وأبشع صورها الأيديولوجية في كتابين، أولهما بعنوان (نهاية التاريخ) من تأليف فرانسيس فوكوياما، وثانيهما بعنوان (صراع الحضارات) من تأليف صموئيل هنتنجتون. وتعود هذه العدمية الأوروبية الغربية الماجنة العابثة في جذورها التاريخية وبذورها التكوينية إلى ظاهرة (الهيبة) على الصعيد الاجتماعي، ومدرسة (الوجودية) على الصعيد الفلسفي. وانطلقت من فردية طاغية جامحة شعارها (لا أنا إلا أنا)، ومضمونها أن كل (أنا) هي عالم كامل، مستقل بذاته، مغلق على نفسه، يتصرف على هواه، ويغني على ليلاه، ولا يحتكم إطلاقاً إلى مرجعية روحية أو أخلاقية أو اجتماعية أو دينية أو قومية. وهذه النزعة العدمية الفردية المادية الاستهلاكية قد احتلت موقع القلب، وأصبحت مركز الثقل في الأيديولوجية العولمية المعاصرة.

٤- فريدريك ليست والنظام القومي للاقتصاد السياسي

وما حققه (فريدريك نيتشة) بالفعل على صعيد الفكر الفلسفي، حققه بالضبط المفكر الألماني (فريدريك ليست) على صعيد الفكر الاقتصادي في كتابه المعنون (النظام القومي للاقتصاد السياسي). ومن المؤسف حقاً أن هذا الكتاب على أهميته وخطورته لم يترجم حتى الآن إلى اللغة العربية، وإن كان قد ترجم في حينه إلى اللغة الإنجليزية. واستطاع هذا المفكر الموهوب أن يسبق واقعه وعصره، وأن يخترق حجب الزمن واستار المستقبل، بفكره الثاقب وتحليله الصائب وتصوره الخلاق. وقام قبل أكثر من مائة عام بتشخيص ظاهرة (العولمة) الغربية تشخيصاً واضحاً دقيقاً، بكل أبعادها المأساوية ونتائجها السلبية التي برزت واضحة للعيان ماثلة بالبرهان في الهزيع الأخير من القرن العشرين. شارك آباء روحيون عديدون في تحقيق الوحدة القومية الألمانية. (بسمارك) كان الأب الروحي السياسي.

و(مولتكة) كان الأب الروحي العسكري. و(فيختة) كان الأب الروحي الثقافي. وكان (ليست) الأب الروحي الاقتصادي. وقد ارتبط اسمه إلى الأبد بالاتحاد الجمركي (الزولفراين) بين الممالك والدويلات الألمانية التي كانت مبعثرة مشتتة متناحرة في ذلك الحين، ترتبط كل منها بدولة من الدول الأجنبية القوية، وتتآمر إحداها مع تلك الدولة أو سواها ضد دولة ألمانية شقيقة أخرى.

وكان (فريدريك ليست) في كتابه المعنون (النظام القومي للاقتصاد السياسي) [٦] يرد على (آدم سميث) في كتابه المعنون (ثروة الأمم). ومن الواضح الآن أن (آدم سميث) قد أصبح في هذا العصر بمثابة النبي الملهم للأيديولوجية العولمية، وأن كتابه (ثروة الأمم) قد أصبح بمثابة الإنجيل المقدس للحركة العولمية. فهو الذي وضع شعارها القائل (دعه يعمل، دعه يمر)، وهو الذي رفعه علناً للمرة الأولى في القرن التاسع عشر. وكان شغله الشاغل وهدفه الحقيقي اجتثاث الحواجز الجمركية التي تحمي الصناعات الوطنية من منافسة السلع والبضائع البريطانية، وفتح أسواقها التجارية على مصاريعها للرأسمالية الإمبريالية، تسرح وتمرح، وتصول وتجول، على هواها ومزاجها، دون رقيب أو حسيب، وتحقيق سيطرة الإمبراطورية التي لا تغيب الشمس عن ممتلكاتها على موارد أمم العالم وثرواتها بعد سيطرتها على بحاره ومصائره وأقداره. وهذا بالضبط هو ما تحاول الولايات المتحدة أن تفعله اليوم، وأن تفرضه على الجميع صغاراً وكباراً بقوة السلاح أو بقوة المال أو بقوة التكنولوجيا المتفوقة، أو بها جميعاً بنسب مختلفة وأشكال متعددة. وقد أفاد (فريدريك ليست) في لفتة بارعة وملاحظة ذكية[٧]، أن المصلحة الاقتصادية ليست على الإطلاق سبباً أو عاملاً من الأسباب والعوامل الأساسية التي تؤدي إلى نشوء الأمم، وإن كانت من أبرز وأهم أسباب وعوامل بقائها وارتقائها بعد أن تكون قد نشأت. وأوضح في إشارة أصيلة جليلة أن المصلحة الاقتصادية هي نتيجة لاحقة تابعة من نتائج الحقيقة القومية للأمة بظهورها إلى الوجود، ترتبت عليها، وتولدت منها، ونجمت عنها، وارتبطت بها. وقد وافقه في هذا الموقف، وتابعه في هذا النهج، عالم الرياضيات البريطاني الفيلسوف (برتراند راسل) الذي أصبح أشهر من نار على علم في القرن العشرين. وذهب إلى التأكيد في كتابه المعنون (البلشفية في النظرية والتطبيق)، المطبوع في لندن سنة ١٩٢٠، أن الرابطة القومية أقوى وأظهر وأغلب إذا تعارضت مع المصلحة الاقتصادية، ولكنها تعتمد عليها وتستند إليها وتتعزز بها إذا توافقت مع المصلحة الاقتصادية، وأفاد ما يلي بالحرف الواحد: «ما أن تنشأ الأمة حتى تمتلك مصالح اقتصادية تؤثر إلى حد بعيد في تحديد مواقفها السياسية. ولكن الدوافع الاقتصادية لا تقرر هوية أو طبيعة الجماعة البشرية التي ستنشأ منها الأمة وتقوم عليها.»[٨] ويضرب مثالين على ذلك. الأول هو مثال تريستا التي كانت تعتبر نفسها، قبل الحرب العالمية الأولى، إيطالية الهوية والهوى والانتماء، وتطالب بالعودة إلى أحضان الوطن الايطالي الأم، الذي يمتلك العديد من الموانئ، على الرغم من أن مصلحتها الاقتصادية كانت تقتضي منها وتفرض عليها أن تبقى في امبراطورية النمسا والمجر التي لم يكن لها منفذ سواها إلى البحر بوصفها ميناءها الوحيد. والمثال الثاني هو مثال الصراع الدائر في ايرلندا الشمالية الذي لا يمكن تفسيره بالدوافع الاقتصادية على الاطلاق، لأن مصلحتها الاقتصادية هي أن تبقى مرتبطة بدولة صناعية متقدمة مثل بريطانيا. ولكن الهوية القومية تدفعها إلى تفضيل الارتماء في أحضان الوطن الإيرلندي الأم (الجمهورية الإيرلندية الحرة المستقلة في الجزء الجنوبي من البلاد).

٥- القلعة الثقافية

ويبدو أن هذه الأحابيل والأباطيل والأضاليل قد بدأت تنطلي على بعض أبناء أمتنا وأخوتنا في الدين والدم والوطن والمصير. واشتط بعضهم فأدان معارضة العولمة بالزعم أن ذلك سيؤدي بالضرورة الحتمية والنتيجة المنطقية إلى التقوقع والانغلاق، والانطواء على النفس، والانكفاء على الذات، والانعزال عن العالم. وقد انطوى هذا الزعم على خلط صارخ وتشويش مقصود، تصدى له واعترض عليه عدد غير قليل من مفكري الأمة ومثقفيها الذين لم تنطفىء شعلة الإيمان في نفوسهم، ولا توارى حب أمتهم عن قلوبهم، ولا غاب الوعي بالتاريخ عن عقولهم. ويأتي في مقدمة تلك الطليعة المثقفة الواعية المؤمنة المفكر العربي الأستاذ الدكتور محمد عابد الجابري، الذي ميّز مؤخراً تمييزاً موضوعياً واضحاً دقيقاً بين (العولمة) و(العالمية)، فأحسن وأجاد وأصاب، جزاه الله عن أمته في محنتها خيراً عميماً وثواباً باقياً وذكراً خالداً على مرور العصور وكرور الدهور. وفي ضوء الحوار الذي أجرته معه مجلة أسبوعية عربية[٩]، نستطيع أن نقول: إننا ضد العولمة

لأننا ضد الهيمنة والتبعية والتنازل عن حقنا المطلق غير المشروط في البقاء والبناء والارتقاء. ولكننا مع العالمية لأنها طموحنا المشروع، ومستقبلنا الأفضل، ومصيرنا النهائي، مهما تلبدت الغيوم، وتكاثفت الظلمات، وتلاطمت الأمواج، وانهالت الفواجع والأحزان. ولولا أن ذلك كان كذلك، لما استطاع أجدادنا في العصور الوسيطة أن يبنوا حضارة كانت المنارة الوحيدة للعلم والتقدم والعمران في عالم كان غارقاً في دياجير وظلمات الجهل والتخلف والانحطاط. وهي حضارة فريدة من نوعها في التاريخ، شارك في بنائها العرب من مسلمين وغير مسلمين، والمسلمون من غير العرب، يداً بيد، وجنباً إلى جنب، في عمل خلّاق أصبح للمرة الأولى سابقة نموذجية يحتذيها دعاة وبناة وحماة الحياة العظيمة الحرة في جميع الأمم وجميع العصور.

تخوض العولمة الآن معركتها التاريخية الكبرى الحاسمة في الوطن العربي بوجه خاص، وفي العالم أجمع بوجه عام. وقد سقطت، وستسقط، قلاع عسكرية وسياسية واقتصادية عديدة. ولكن قلعة واحدة وحيدة تبقى صامدة منيعة عنيدة، عصية على الذل والخضوع والهوان، تحمي المصير، وتحرس المستقبل، وتحفظ بارقة الأمل وشعلة الإيمان. تلك هي القلعة الثقافية الراسخة الشامخة التي تضرب جذورها بعيداً في أعمق اعماق تكويننا الروحي وتراثنا الثقافي وتاريخنا القومي. وهؤلاء الذين تشحب وجوههم، وترتعش أيديهم، وترتعد فرائصهم، خوفاً على الثقافة العربية من النسمة الخفيفة والغمامة العابرة والقشة الصغيرة، لا يعرفونها حق المعرفة، ولا يعرفون أصالتها ومناعتها وحصانتها وقدرتها التاريخية المشهودة على الصمود والتجدد والانبعاث وامتصاص الصدمات واجتياز الصعاب، لأنهم مشدودون إلى اللحظة المباشرة، مسكونون بالحالة السائدة، مستسلمون إلى واقعية جاهلة فجة تفتقر إلى النظرة العقلانية والرؤية التاريخية. هم يرون الرماد، ولا يرون الجمر المتقد تحت الرماد، ويرون الوطن ساحة منبسطة قاحلة جرداء، ولا يسمعون صوت العشب الذي ينمو حثيثاً تحت التراب بقوة طبيعية لا ترد ولا تقهر. وبعبارة وجيزة أخرى، نحن لسنا ثقافة ضعيفة ذليلة مستكينة مرعوبة خائفة، بل نحن ثقافة قوية متمردة مقاتلة راعبة مخيفة. وهذه حقيقة يدركها الأعداء جيداً، ويتصرفون على أساسها، وإن جهلها أو تجاهلها كثيرون من أبناء جلدتنا وأمتنا وأخوتنا في الدين والدم والوطن والمصير.

لم يشهد التاريخ مثيلاً للفوضى الصارخة المتخبطة الضاربة أطنابها الآن في الأمة العربية. ولم يبلغ الفساد في أمة من الأمم، وفي وقت من الأوقات، ما بلغه حالياً في الأمة العربية. ولكن الأزمة إذا اشتدت، انفرجت. والفجر ينبلج، دائماً وأبداً، من أحلك وأشد ساعات الليل ظلاماً واسوداداً. تأتي على الأمم الحية العريقة الأصيلة البانية للحضارات في التاريخ، أحياناً، أزمنة رهيبة، وأزمات هائلة، تحمل إليها وتصب عليها المحن والصعاب والمخاطر والشدائد والأهوال. فلا ينقذها منها إلا البطولة المؤمنة، المؤيدة بصحة العقيدة، والمعززة بالحكمة والشجاعة معاً، وإلا القيم الأخلاقية والمبادىء الروحية التي ينصرها الرجال بثباتهم وجلدهم وصبرهم واحتفاظهم بإيمانهم، فينصرون أنفسهم وأممهم. ويأتي المثقفون في طليعة هؤلاء الرجال في جميع الأمم، وفي جميع العصور. وكل نهضة قومية كبرى، في كل زمان ومكان، كانت تسبقها ثورة فكرية ونهضة ثقافية تنقل الأمة من الغموض إلى الوضوح، ومن الفوضى إلى النظام، ومن الخرافة الفردية إلى الحقيقة الاجتماعية، ومن الظلم إلى العدل، ومن القسوة إلى الرحمة، ومن الوحشية إلى الانسانية، ومن اليأس والقنوط والإحباط إلى الإيمان بالأمة ومقدراتها ومستقبلها الأفضل. ذلك أن نهضات الأمم تتحقق بالقلم قبل أن تتحقق بالسيف، وتقوم على أكتاف رجال الفكر والأدب والفن قبل أن تقوم على أكتاف رجال السياسة والدبلوماسية والحرب. ولعل جبهة الصراع الفكري، والاستقلال الثقافي، والانبعاث الروحي والأخلاقي هي الجبهة الأساسية الحاسمة في أهمية معاركها وروعة ملاحمها وخطورة نتائجها، بل إنها أهم وأخطر من جبهة الصراع العسكري والاستقلال السياسي والاقتصادي والتقدم العلمي والتكنولوجي والصناعي. إن حسم المعركة لصالح الأمة في الجبهة الأولى يؤدي إلى حسمها لصالحها في الجبهة الثانية بالضرورة القاهرة والنتيجة المحتومة. ما أسهل مواجهة الرصاصة، وما أصعب مواجهة الحقيقة، بل إن الشجاعة في مواجهة الرصاصة تبدأ من الشجاعة في مواجهة الحقيقة.

لو أردت أن أنهي هذا الموضوع بكلمة ختامية تضع النقاط على الحروف، وتسمي الأشياء باسمائها الحقيقية، لما وسعني إلا أن أقول ما يلي: لم تتورع العولمة عن تقسيم العالم أجمع إلى مدن وأرياف، مدن تنعم وتتحكم، وأرياف

تخدم وتتشرذم، أسياد وعبيد، أغنياء وفقراء، أقوياء وضعفاء، قلة قليلة تمتلك كل شيء، وكثرة كثيرة كاثرة محرومة من كل شيء، من الخبز والكرامة معاً. استطاعت العولمة بضربة محظوظة ومفارقة تاريخية أن تنقل الصراع الطبقيّ من المستوى الاجتماعي على الصعيد القومي الداخلي إلى المستوى القومي على الصعيد العالمي الخارجي. هنالك اليوم قوميات وأمم وشعوب ودول بروليتارية، وقوميات وأمم وشعوب ودول بورجوازية. هنالك اليوم قوميات وأمم وشعوب ودول ظالمة، وقوميات وأمم وشعوب ودول مظلومة. وهنالك اليوم صراع، صراع ملحمي نبيل ومشرف محتوم تخوضه القوميات والأمم والشعوب والدول المظلومة دفاعاً عن حريتها وكرامتها وثقافتها وانسانيتها وخصوصيتها واستقلاليتها. وليس لدى القوميات والأمم والشعوب والدول البروليتارية المظلومة ما تخسره سوى قيودها وأصفادها وأغلالها. ولكن هنالك عالماً جديداً وفجراً مشرقاً بدأت بواكيره تلوح في الأفق. وأصبح التململ من العولمة الظالمة والظلامية ظاهرة عالمية شاملة تنذر بطوفان قادم وعصيان عارم. وأول الغيث قطر، ثم ينهمر. هنالك اليوم شبح مخيف يطل على الأرض من أوسع أبواب التاريخ، ويبعث الرعدة والبرودة والقشعريرة في أوصال العولميين من قوارين المال، وقراقيز السياسة، ودهاقين النخاسة الدولية. قل هذا برهاننا إن كنتم تعقلون، فهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين. ألا هل بلّغت؟ اللهم فاشهد! ■

المراجع والمصادر

١) د. عبد الباري الدرة وآخرون، *دراسات في التاريخ والحضارة*؛ وزارة التربية والتعليم؛ سلطنة عمان ١٩٨٥.

٢) د. نور الدين حاطوم وآخرون، *موجز تاريخ الحضارة*؛ مطبعة الكمال؛ دمشق ١٩٦٥.

٣) ويل ديورانت، *قصة الحضارة*، الجزء الأول من المجلد الأول؛ ترجمة الدكتور زكي نجيب محمود؛ القاهرة ١٩٤٩.

الملاحظات والهوامش

١) د. عبد الباري الدرة وآخرون، *دراسات في التاريخ والحضارة*، الصفحات ٥٢-٥٧.

٢) د. نور الدين حاطوم وآخرون، *موجز تاريخ الحضارة*، الصفحتان ٥-٦.

٣) المصدر السابق، ص ٦. والمصدر الأسبق، الصفحات ٥٧-٥٩.

٤) د. عبد الباري الدرة، مصدر سابق، ص٥٣.

٥) ويل ديورانت ، *قصة الحضارة*، الجزء الأول من المجلد الأول، نشأة الحضارة، ترجمة د. زكي نجيب محمود، ص٥.

٦) للمزيد من الحقائق والمعلومات عن شخصية فريدريك ليست وسيرته، راجع:

Earle Stanley Meade, *Masters of Strategy: From Machiavelli to Hitler.*

٧) للتعرف تفصيلاً على آراء فريدريك ليست، راجع كتابه المعنون:

The National System of Political Economy by Freidrich List.

Translated from German into English by Sampson S.L Loyd (paperback 1999), Published by Augustos M. Kelley (Hardcover 1977).

٨) Bertrand Russell, *The Practice and Theory of Bolshevism*, George Allen and Unwin Ltd. London 1920 pp. 82-83.

٩) الحوار مع الدكتور محمد عابد الجابري أجرته مجلة (الوطن العربي) الاسبوعية في عددها المرقم (١١٣٧) الصادر في باريس يوم الجمعة الموافق ١٨/١٢/١٩٩٨ (الصفحات ٥٤-٥٧).

العرب و الغرب*

سير جيمس كريغ

يروى عن قداسة البابا قوله إن أكثر مشكلات العالم التي تسبب له قلقاً كبيرا يقض مضجعه هي تلك المتعلقة بالشرق الأوسط؛ إذ إنه يصعب تتبعها. ولم يجد، بعد جهد جهيد في بحثه المضني للموضوع سوى حلين اثنين لا ثالث لهما: أحدهما مجرد احتمال بعيد، والآخر أكثر بعداً وأقل رجاحة، لأنه يتطلب حدوث معجزة. فالحل بعيد الاحتمال يقوم على نوع من التدخل الإلهي؛ في حين أن الحل الآخر المعجز هو توصل جميع الأطراف إلى اتفاق.

إذاً، ما هي تلك المشكلات؟ حسناً، جميعنا يعلم أن للغرب مشكلة كبيرة مع الشرق الأوسط، وبالتحديد مع العرب والمسلمين. فهذا هو ما يخبرنا به كل من السيدين شيني ورامسفيلد، ومعظم حديث الصحافة البريطانية يتناول هذا الأمر، ربما باستثناء الكلام عن المكان الذي سيمضي فيه السيد بلير وزوجته الإجازة الصيفية! والرئيس بوش يعتقد أن المشكلة يمكن حلها بإزاحة القادة عن الطريق، ويفضل أن يتم ذلك إما برميهم بالرصاص أو بقصفهم بالقنابل! (طبعاً، هذا ينطبق على جميع القادة، ما عدا شارون، لأنه في نظر بوش يعتبر «رجل سلام»!). والسيد بوش وحليفه السيد بلير من أولئك الرجال الذين تهمهم الأفعال. لذا تراهم يقولون لنا إن الإحجام عن القيام بأي عمل هو أمر غير وارد لأنه ليس خياراً. وهم لا يعيرون انتباها لمقولة توربر ومؤداها «أن القيام بعمل حاسم في ساعة الشدة يدل على البطل حتى وإن لم ينجح». وفي اعتقاد هؤلاء (من أمثال بوش وبلير) انه بمجرد إزالة القادة العرب، سنحصل على الديمقراطية، وسيكون كل شيء على ما يرام. تخلصوا من عرفات وعندها ستحصلون على محبة أهالي غزة. تخلصوا من صدام، وسينضم العراق إلى حلف شمال الاطلسي في اليوم التالي!

هناك حملة دعائية تشنها الصحافة في أمريكا ضد المملكة العربية السعودية. والآن نجد كذلك أن صحيفة التايمز اللندنية أخذت تحذو حذوها. هم يقولون إن المملكة العربية السعودية لا يعتمد عليها، ولا يمكن الوثوق بها، لماذا؟ لأنها: معادية للغرب، وغير ديمقراطية. لقد فاتتهم الحقيقة الآتية: لو كانت هناك ديمقراطية، لازداد العداء للغرب، بدلا من أن يقل، لأن الشعب السعودي يرى أن حكومته قد أفرطت في تأييدها للغرب.

أنا نفسي لست متيما بالديمقراطية. فالانتخابات والمجالس النيابية في الشرق الأوسط لم تأت بالخير العميم في تلك البلدان التي مارستها. إن العمليات التي تؤدي إلى ظهور قادة مثل عرفات وشارون والأسد لا تمثل دعاية جيدة للانتخابات. كما أن السيد بوش نفسه ليس بالمثل الجيد.

بالطبع، أنا أؤيد أن يكون هناك حرية أكثر في التعبير وإبداء الرأي، واحترام ومهابة أقل للسلطة، وفجوة أضيق بين الحاكم والمحكوم. وفي جميع تلك المجالات، هناك الكثير مما ينبغي أن يتعلمه العرب من إسرائيل.

* قدمت في ندوة جامعة اكسفورد حول «الطاقة»؛ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

لكن يساورني شك فيما يتعلق بالانتخابات. على أية حال، نحن نتفق مع البابا بأن مشاكل الشرق الأوسط كثيرة ومعقدة، أي أنه لا يمكن سردها ومعالجتها في حديث لا يتجاوز العشرين دقيقة! لذلك سأوجزها في ثلاث مشكلات فقط، وتجدر الإشارة إلى أنها لا تنشأ جميعها عن العرب. واحدة منها فقط نجدها تبدأ بالعرب، أما الثانية فهي مشتركة بين العرب والغرب، في حين أن الثالثة هي بأكملها مسؤولية الغرب.

الأولى هي فقدان الثقة بالذات، وانعدام احترام الذات في سائر أنحاء العالم العربي. وبالإمكان عرض هذا الوضع بشكل يسير. على مدى مئات السنين كان العرب هم قادة العالم، وبرزوا باعتبارهم الرواد في جميع مجالات الحضارة تقريباً: في العلوم والرياضيات والطب والفلسفة والحرب والإدارة. أما أوروبا فقد تخلفت وراءهم كثيراً، واعتمدت على العرب حتى في نقل إنجازات اليونان الكلاسيكية التي تشكل جزءاً من أوروبا نفسها. أما اليوم فقد تغير كل ذلك. لقد انقلبت الصورة وتخلف العرب عن الغرب، وأخذت الهوة بينهما تزداد اتساعاً، ليس فقط في العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والقوة العسكرية، بل أيضا في الأفكار والابتكار والنظرية والطريقة. والأسوأ من ذلك، أن هناك مجتمعات أخرى غير غربية (مثل اليابان وكوريا وتايوان) تعرفت على النهضة الغربية في وقت لاحق، أي بعد العرب بكثير، قد استطاعت الآن أن تلحق بالركب أو حتى تسبق معلميها، إلا أن العرب لم يتمكنوا من ذلك.

بالتأكيد، لا ينفرد العرب بالمعاناة من هذه الحالة السلبية، فعلى مدى السنوات الخمسين الماضية نحن في بريطانيا قد أصبنا بهبوط في مستوى ثقتنا بالنفس عندما خسرنا الإمبراطورية التي لم تكن تغيب عنها الشمس. وكذلك الحال بالنسبة للفرنسيين والهولنديين والإسبان والبرتغاليين. لكن التدهور الذي أصاب العرب كان أقسى بكثير مما أصابنا، لأن كلا منا في أوروبا استطاع أن يحتفظ بكثير من، أو بمعظم، مكانته القومية وأدائه، على الرغم من زوال الإمبراطورية.

لقد قام الأستاذ برنارد لويس من جامعة برينستون للتو بنشر كتاب يتناول مشكلة العرب هذه أسماه: «ما الخطأ الذي حدث؟» *What Went Wrong?*. وقد أحسن وصف ذلك الوضع، غير أن تقصيه لأسباب التدهور لم يكن كافياً، كما انه لا يقدم وصفة لمعالجة ذلك الوضع وتصحيحه.

والعرب أنفسهم ما زالوا يبحثون عن علاج منذ فترة من الزمن. وهناك مدرستان فكريتان رئيسيتان في هذا الشأن: إحداهما ترى أن على العرب أن يتعلموا من الغرب قدر المستطاع، ويتبعوه ويقلدوه ويلحقوا به؛ في حين أن الأخرى تقول: لا، لقد وقعنا في الخطأ لأننا تخلينا عن مناهجنا القديمة، مناهجنا الخاصة بنا، وعلينا الآن أن نعود إليها. إن إنجازنا الرئيسي، ذلك الإنجاز العظيم، هو الإسلام. لذا علينا أن نرجع إلى الإسلام الآن، في شكله النقي التقليدي السلفي. وبالنسبة للاعتراضات القائلة إن هذا الحل لن يكتب له النجاح، وإن العلاج المقترح هو في الواقع سبب الداء، فإن الرد سيكون: هذا الحل لم يُجرب بعد. هناك بلدان عربية بارزة، مثل مصر وسورية، تخلت عن القانون الإسلامي والمبادئ الإسلامية والأخلاق الإسلامية والاعتقاد الإسلامي. وحتى السعودية التي تبدو للناظر إليها من الخارج مجتمعاً إسلامياً تقليدياً سلفياً، فإن الإسلام فيها، كما يرى أتباع المدرسة الثانية، قد تعرض للخيانة والتزييف بسبب فساد النظام ومساوماته وتنازلاته. ولا يزال الجدل مستمراً بين هاتين المدرستين الفكريتين وفي صفوف المؤيدين لكل منهما. فالكل يريد أن يتنافس مع الغرب. ولكن لا أحد من كلا الجانبين تستهويه فكرة التقليد بحد ذاته، (أي المحاكاة)، لسببين: الأول لأن ذلك ينطوي على القبول المسبق بالتفوق الغربي، والثاني لأن هناك غريزة إنسانية عالمية تدفع المرء إلى المحافظة على شخصيته وهويته الخاصة به.

إن عدم الاكتراث بالتقليد أو المحاكاة يتعارض مع غريزة إنسانية أخرى: الواقعية، أو الحاجة لقبول حلول وسط (توفيقية)، وإفساح المجال لحالات استثنائية؛ إذ لا أحد سيرفض استخدام البنسلين لعلاج إبنه المريض، أو الاستفادة من الدبابات في جيشه، لأن البنسلين والدبابات من مخترعات الغرب. لكن الرغبة في التقليد أو التشبه بالغير، من جهة أخرى، تتصادم مع ما اعتبر المشكلة الرئيسية الثانية في الشرق الأوسط، ألا وهي العولمة Globalization التي تعني في هذه الحالة التغريب (أو التشبه بالغرب Westernization).

إن الإنسان العربي، في بغداد أو القاهرة مثلا، عندما يلتفت حوله يرى أن جميع الاجهزة التي

تستعمل في الحياة اليومية قد جاءت من الغرب: قطارات السكك الحديدية، السيارات، التلفاز، الهاتف، الأشعة السينية (x-rays)، الأطعمة المعلبة؛ وهذا لا يقتصر على الأشياء المادية، بل يتعداه ليشمل الأمور الفكرية أيضا: كالاشتراكية، والداروينية، والتعقيم، والتطهير، والإنتاج على نطاق واسع، والدعاية والإعلانات... الخ. حتى الحفاظ على القيم التقليدية والعودة إلى الماضي - وهنا تكمن المفارقة - هو في الغالب ابتكار غربي متأخر، ونحن نسميه - وليكن الله في عوننا - التراث.

إذاً، لا بد للإنسان العربي أن يستاء من هذا الغزو الهائل. إن الرغبة في إبقاء مجتمعك أصيلا ومقتصراً على السكان الأصليين تجدها قائمة عند كل شخص قد جاوز العشرين. فالفرنسيون غاضبون من تطفل عدد من الكلمات الإنجليزية على المفردات الفرنسية، والبريطانيون، خصوصاً الكبار في السن من أمثالي، منزعجون من تلك «الأوبئة» التي حملتها السفن حتى تفشت في البلاد، ومنها على سبيل المثال: الجينز الأزرق الذي حل محل الجوخ Tweed، والسباغيتي التي حلت محل لحم البقر المحمر «الروست بيف»، والتدفئة المركزية بدلا من المدفأة، وهكذا.

صحيح إننا في أوروبا مستاؤون مما نعتبره نوعاً من الأمركة، ولكننا نعرف على الأقل أننا قد أسهمنا بشكل ملموس في تلك الثقافة التي أخذت تتدفق علينا. غير أن العرب لا يجدون مثل هذا العزاء، فإسهامهم في الحضارة قد مضى عليه ألف عام، وبات في الوقت الحاضر مغمورا بالمد الجديد، وهناك بالتالي خطر يهدد كرامتهم.

إن هذا السيل العارم الذي طغى في كل مكان هو من مسؤولية الغرب، ولو بشكل جزئي، إذ لا أحد سيجادلنا الآن بأنه ينبغي علينا أن نوقف تصدير البنسلين، أو نحجم عن مساعدة العرب في عملية استكشاف آبار النفط وانتاجه. لكن هل هناك ضرورة لترويج منتجاتنا في بلادهم، مثل الكوكا كولا وأصابع السمك واللوح الخشبي المزلاق Skateboard ؟ هل إن محلات ماركس أند سبنسر بحاجة إلى فتح فرع لها في قطر؟ هل نحن فعلا بحاجة إلى تشييد فندق هلتون في القاهرة؟ إن عقيدة الأسواق الحرة قد سحرتنا إلى درجة أصبحنا فيها نشجع مصدرينا وشركاتنا متعددة الجنسيات على التوسع في نشر عملياتها في سائر أنحاء العالم، مما يؤدي إلى القضاء على التنوع. وأتساءل ما الهدف من وراء ذلك؟

أين المتعة والمغامرة إذا كنت مسافرا إلى تونس لتجد نفسك تسهر في مرقص ليلي لا يختلف عن ذاك الذي تركته وراءك في لندن؟ وبنفس المعنى، أين المغامرة التي يبحث عنها عربي إذا ما جاء إلى اوكسفورد فقط ليجد أمامه العديد من المطاعم اللبنانية، ثم تطالعه جميع المقاهي الإنجليزية وقد أخذت تقدم الكباب لزبائنها؟ لكن العرب أنفسهم يتحملون بالطبع جزءا كبيرا من المسؤولية بشان الغزو الثقافي. فمن المثير للاستغراب أن ترى في دمشق عناوين مناهضة للأمريكان في كل الصحف، وفي الوقت نفسه تجد ساحة لكرة السلة في كل مدرسة. كذلك تجد السعوديين يستنكرون الاستعمار الأمريكي من ناحية، غير أنهم يفتحون فروعاً لمطاعم ماكدونالد والدجاج المقلي على طريقة كنتاكي حتى في مكة المكرمة. وفي حين يحق للعرب أن يفخروا بتاريخهم الإسلامي وبحوثهم الإسلامية، تراهم يرسلون طلابهم بالآلاف لدراسة هذه المواضع في جامعات غربية وعلى أيدي أساتذة غير مسلمين. وأتساءل: هل يا ترى يذهب أي طالب بريطاني أو ألماني إلى القاهرة للحصول على الدكتوراه في موضوع شكسبير، أو غوته، أو اللاهوت المسيحي؟

إن استعادة العرب للاكتفاء الذاتي أمر أساسي لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. وينبغي أن يستهل ذلك بإحساس العرب بالفخر تجاه الإنتاج المحلي، في حين ينبغي على الغرب أن يخفف من رغبته المحمومة لتصدير استعماره الثقافي. غير أني لا اعقد آمالا كبيرة على نجاح هذه الوصفة العلاجية. فالمسألة تتطلب حدوث تغيير ثوري في تفكير كلا الطرفين. لكن على الأقل دعونا نخطو خطوة أولى لجس النبض ونرى ما سيحدث. وفي هذه الأثناء فلنحاول أن نتفهم مشاعر العرب.

المشكلة الثالثة على القائمة التي اخترتها فيما يتعلق بمشاكل الشرق الأوسط، والتي تقع المسؤولية فيها بأكملها على عاتق الغرب، هي بالتأكيد فلسطين. لقد دام انشغالي بمشكلة فلسطين، مراقباً ومشاركاً، مدة تزيد على الخمسين عاماً. ومنذ فترة طويلة توصلت إلى نتيجة مفادها أنه لم يعد هناك شيء جديد يمكن أن يقال حولها، إذ أن كل شيء قد قيل في السابق ألف مرة. ولا تتأملوا كثيراً، فهذا لا يعني أنني سأتوقف الآن، لكني سأختصر الكلام.

تختلف قضية فلسطين عن

المشكلتين السابقتين لسببين: أولهما، انها نزاع سياسي واضح المعالم، وليست مرضاً أو اضطرابا ثقافيا أو اجتماعيا مبهم الجوانب. فنحن نعلم بالضبط لماذا وكيف نشأت. وثانيهما، انه من الممكن أن يتبادر إلى الأذهان حل عملي في مقياس زمني قصير بالمقارنة (من الناحية التاريخية). وعلى الرغم من هذه الفوارق، فإنني أضم مشكلة فلسطين إلى المشاكل الأخرى لأنها أكثر إلحاحاً وأشد خطورة، وإن كانت ليست عميقة الجذور للغاية، أو لا يمكن تشخيصها. إن كل من زار الشرق الأوسط يعرف أنها تشكل موضوعا لكل حديث متداول، وأنها تسبب توتراً مستمراً، والأسوأ من ذلك، أنها تقتل أناسا كل يوم.

لقد قلت إنه من الممكن تصور حل لهذه المشكلة. في الحقيقة، هناك حل قائم أساساً مقبول لدى الطرفين، لكن ليس في الوقت نفسه. ذلك الحل المعروف تماماً: الأرض مقابل السلام، ودولة فلسطينية مقابل اعتراف العرب بإسرائيل. وهو أساس المشروع الذي طرحه مؤخرا ولي عهد المملكة العربية السعودية وقبلته جامعة الدول العربية. وقد كانت إسرائيل مستعدة لقبوله كأرضية أساسية في عام ١٩٤٧، وكانت سترحب به في أي وقت سابقا لعام ١٩٦٧. لكن العرب لم يقبلوا به في تلك السنوات لأنهم كانوا يأملون - وهذا أمر يمكن تفهمه - أن يسترجعوا فلسطين بكاملها. ومنذ عام ١٩٦٧ أراد الإسرائيليون الاحتفاظ بما كسبوه في حرب ٥ حزيران من العام المذكور - وهذا أمر مفهوم أيضاً. لذا فهم يريدون الآن أن يغيروا في مبدأ الأرض مقابل السلام، فأخذوا يطالبون بتنازلات ويفرضون شروطا، وبصورة خاصة فيما يتعلق بالقدس والمستوطنات في الأراضي المحتلة.

هذه الصعوبات يمكن التغلب عليها إذا ما غير كل من الطرفين توجهه. وكما يقولون: من شرب البحر لن يغصّ بساقية أو بقدح من الماء. وهناك مثل إنكليزي قديم يقول: نصف رغيف من الخبز أفضل من لا شيء. إلا أن هذه الفلسفة لم تعجب العرب قط، خصوصا أنهم في هذه الحالة لن يحصلوا على أكثر من ربع رغيف. غير أنهم بحاجة إلى تقبل ذلك الآن، وقد أحرزوا تقدما جيدا في هذا الاتجاه، على الرغم من أن الكثير منهم لا يزال غير راغب في أن يخطو الخطوة الأولى. وعلى الإسرائيليين أن يفهموا بدورهم (وبعضهم قد فعل) انه من الطبيعي تماما أن يشعر العرب باستياء تجاه التخلي عن الأرض التي قد عاشوا وعملوا فيها على مدى ٢٠٠٠ عام. وفي الوقت نفسه، فغير العرب يعتقدون انه من الواجب والحتمي القيام بشيء مهم جداً من أجل اليهود بعد أحداث المحرقة، حتى وإن أدى ذلك إلى ظلم العرب. ونستطيع أن نتفهم لماذا تستحوذ فكرة الظلم على تفكير العرب؛ لكن الإسرائيليين الذي استفزتهم عمليات التفجير الانتحارية يتغافلون عن ذلك أو يرفضون الإقرار به ويتمادون في الظلم، وهذا ما يصعب فهمه.

إن مبدأ التوفيق لإيجاد حل وسط - مبدأ قيام دولتين -يلوح في الأفق الآن، ويوشك أن يصبح مقبولا، لكن التفاصيل تحتاج إلى إجراء المزيد من التوفيق بين الجانبين. وفي الظروف الراهنة، حيث نجد إسرائيل يقودها رئيس وزراء عدواني يهوى الحرب وقصير النظر، ونرى الفلسطينيين يتزعمهم رئيس ضعيف يفتقر إلى العزم والحزم، فإن الأمل في التوصل إلى حل توفيقي يقطع شوطاً أكبر يبدو ضئيلاً. إذاً، الأمر يعود إلى الغرب، وهو سبب المشكلة، للضغط على الجانبين معاً. والغرب في هذه الحالة هو أمريكا - الولايات المتحدة - وهي القوة الوحيدة التي سيصغي لها الطرفان. ولسوء الحظ، فان السياسة الخارجية في الولايات المتحدة يكتنفها الإبهام والغموض بسبب الضغوط الداخلية، كما أن الحكومات الأمريكية ليست محايدة في هذا الشان. لذا، فإن العبء يقع على عاتق أوروبا لاقناع الولايات المتحدة وتنوير مداركها. ولقد قيل هذا الكلام مرارا في السابق، ولا أراني أجد سبيلا يجعلني أتوقع من أوروبا اليوم أن تكون لها الإرادة أو القوة للإقدام على ما لم تقم به في الماضي. إذاً، ما الذي سيحدث بعد ذلك؟ وكما يقول اللبنانيون بعد طول معاناة عندما تواجههم مشكلة لا يستطيعون التعامل معها: «هيك الدنيا»! ويمكن ترجمة ذلك بالعامية بواسطة مثل آخر هو أيضا من الصادرات الأمريكية: «هكذا تتكسر البسكوتة»

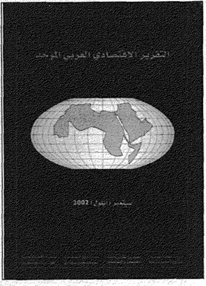
"That's the way the cookie crumbles".

وبعد كل ما تقدم، أقول، ربما كان البابا على حق: دعونا نصلي من أجل حدوث معجزة. ■

مراجعة نقدية

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢



إعداد: دة. فاتن بستاني

التقرير الاقتصادي العربي الموحد هو تقرير تشارك في إعداده جهات أربع هي: صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك).

ويتناول التقرير الحديث، في البداية، عن الوضع الاقتصادي العالمي بصورة عامة، ثم ينتقل إلى استعراض الاقتصاذات العربية بشكل مفصل، فيناقش التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ثم يبحث في الجوانب الاقتصادية المختلفة المتعلقة بالزراعة، والصناعة، والنفط، والطاقة، والشؤون المالية والمصرفية، والتجارة الخارجية للدول العربية، وميزان المدفوعات، والدين العام الخارجي، وإنجازات الخصخصة، والعون الإنمائي العربي، ومنطقة التجارة الحرة، والاقتصاد الفلسطيني. ويستعرض هذه الموضوعات في نطاق ثلاثة عشر فصلا فيما يلي ملخص لأهم ما ورد فيها.

الفصل الأول
التطورات الاقتصادية الدولية

استمر تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي حيث انخفض معدل النمو من ٤,٧٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٥٪ عام ٢٠٠١ . ومن أهم أسباب هذا الأداء الاقتصادي الضعيف: ضعف القطاع التكنولوجي، وازدياد عدم التفاؤل لدى المستهلكين في الدول الصناعية، وبروز اختلالات مالية وهيكلية في عدد منها، وأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد أصاب الدول المتقدمة تراجع ملحوظ في نموها الاقتصادي، إذ انخفض من ٣,٩٪ في ٢٠٠٠ إلى ١,٢٪ في ٢٠٠١. أما بالنسبة للدول النامية والمتحولة فقد كان التراجع اقل حدة. وهناك استقرار نسبي في معدلات التضخم في مجموعة الدول المتقدمة، إذ بلغ ٢,٢٪ في عام ٢٠٠١؛ وفي مجموعة الدول النامية تراجع معدل التضخم بشكل طفيف، من ٦,١٪ إلى ٥,٧٪، في حين تحسن أداء مجموعة الدول المتحولة فانخفض معدل التضخم من ٢٠,٢٪ إلى ١٥,٩٪ في عام ٢٠٠١. وحدث تراجع ملحوظ في حجم التجارة في مجموعات الدول كافة، لكنه ظهر بدرجة أكثر حدة في مجموعة الدول النامية؛ إذ انخفض معدل نمو الصادرات من ١٥٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٠٪ في عام ٢٠٠١، وانخفضت الواردات من حيث معدل النمو من ١٦٪ إلى ٢,٩٪. كما ارتفعت معدلات البطالة في عدة دول صناعية.

أما إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية في عام ٢٠٠١ فقد تراجع بنسبة طفيفة مقدارها ٠,٨٪ عن العام الماضي،

وبلغ رصيد الدين ٢١٩٠,٤ مليار دولار.

وارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي عام ٢٠٠١ مقابل عملات الدول الصناعية الرئيسية مقارنة بعام ٢٠٠٠. وقد شهد عام ٢٠٠٢ في بدايته حدثين رئيسيين هما: طرح عملة اليورو للتداول، وتفاقم أزمة الأرجنتين الاقتصادية.

وبعد هذه النظرة العامة في الاقتصاد العالمي ينتقل التقرير إلى بحث الاقتصادات العربية في الفصول التالية.

الفصل الثاني
التطورات الاقتصادية والاجتماعية

التطورات الاقتصادية

انخفض الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة من ٧٢٧,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٧١١,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠١. ومن أهم العوامل التي أدت إلى ذلك انخفاض عائدات الصادرات النفطية من حوالي ١٩٢ مليار دولار إلى ١٥٢ مليار دولار بسبب انخفاض الأسعار العالمية لسلة خامات أوبك. وأدى ذلك إلى انخفاض القيمة المضافة في قطاع الصناعات الاستخراجية العربية من ١٩٠,١ مليار دولار إلى ١٦٦,٥ مليار دولار. كما أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد انعكست سلبا على النشاط الاقتصادي الدولي، وهذا بدوره قد أثر في الوضع الاقتصادي لدول المنطقة العربية. والملاحظ أن الأداء الاقتصادي بين الدول العربية منفردة قد تباين في عام ٢٠٠١.

ونظرا لاستمرار معظم الدول العربية في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، فقد اتجهت معدلات التضخم للانخفاض منذ منتصف التسعينيات، حتى أن معدل التضخم لم يتجاوز ٥٪ في أي من الدول العربية في عام ٢٠٠١ باستثناء السودان التي وصل فيها التضخم إلى ٧,٤٪.

أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية فقد ارتفع إلى ٢٤٦٥ دولاراً تقريبا في عام ٢٠٠١، مقارنة بحوالي ٢٢٢١ دولاراً في عام ١٩٩٥. ونجد أن عشر دول عربية تقع دون المتوسط العربي العام، وهي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسورية ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. أما في باقي الدول العربية فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج يزيد على ٤٠٠٠ دولار. (ملاحظة: الإحصائية لم تشمل العراق والصومال وفلسطين).

وقد سجلت جميع بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي نمواً في عام ٢٠٠١ مقارنة بالعالم الماضي، ما عدا قيمة صادرات السلع والخدمات التي انخفضت من ٧٧,٤ مليار دولار إلى ٥٧,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠١. وارتفع الاستهلاك الحكومي بمعدل ٣,٠٪ في عام ٢٠٠١ إذ بلغ ١٤٣ مليار دولار، أي بنسبة ٢٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل. أما الاستهلاك الخاص، فقد شكل قرابة ٥٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل في عام ٢٠٠١، أي حوالي ٣٧١,٨ مليار دولار. في حين بلغ الإنفاق الاستثماري ١٣٩ مليار دولار، أي بنسبة ١٩,٥ من الناتج المحلي الإجمالي.

التطورات الاجتماعية

تواجه الدول العربية تحديات كبيرة من أهمها الحاجة إلى تكوين كوادر بشرية منتجة ومؤسسات عمل حديثة كي تدعم دورها في التنمية.

يقدر عدد السكان في العالم العربي بقرابة ٢٨٨ مليون نسمة في عام ٢٠٠١، ولا زال معدل النمو السكاني مرتفعاً إذ يبلغ ٢,٣٪ قياسا بالدول المتقدمة (٠,٦٪) والنامية (١,٩٪). واستنادا إلى بيانات التوزيع العمري للسكان لعام ١٩٩٩، فإن الفئة العمرية (١٥-٦٥ سنة) هي الغالبة، حيث تتراوح نسبتها في الدول العربية بين ٥٠٪ و ٧٣٪. وتزايدت نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان بسبب الهجرة من الريف إلى المدن نتيجة لقلة الخدمات الصحية والسكنية والتعليمية في الريف.

وتخصص الدول العربية نسبة عالية من إجمالي ناتجها القومي لقطاع التعليم، إذ يبلغ معدل إنفاقها عليه ٥٪ من الناتج القومي الإجمالي، مقارنة بالدول المتقدمة (٥,١٪)، والنامية (٣,٦٪). وعلى الرغم من التحسن الذي حدث في هذا المجال، فإن التقدم فيه كان بالدرجة الرئيسية كمياً، إذ لم تستطع أنظمة التعليم أن ترتقي بنوعية التعليم إلى المستوى المنشود. ولا زالت معدلات الأمية مرتفعة نسبيا (٣٨,٨٪) مقارنة بالدول النامية (٢٦,٣٪) والمتقدمة (١,١٪). كما أن الفجوة بين معدلات الأمية للذكور والإناث لا زالت كبيرة، وبلغت ٢٣,٩ نقطة مئوية في عام ٢٠٠٠.

وبرزت ظاهرة جديدة في بعض الدول العربية وهي تراجع معدلات القيد في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي.

وبالنسبة للعمالة، فيُقدر إجمالي القوى العاملة في الدول العربية بحوالي ٩٥ مليون عامل في عام ٢٠٠١. ولكن في ظل النمو الاقتصادي المتباطئ

ستستمر مشكلة البطالة في عدد كبير من الدول العربية، كما أن البطالة قد انتشرت بدرجات متزايدة بين خريجي التعليم العالي، وبنسبة اكبر بين الإناث. وتعاني المنطقة العربية عموما من ضعف في قدرات القوى العاملة ومهاراتها، كما أن نمو القوى العاملة يحدث بنسبة أعلى من نمو فرص العمل. ولا زال متوسط معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، البالغ ٢٧٪، منخفضا.

أما بالنسبة للقطاع الصحي، فقد تحسنت مؤشرات الصحة في كثير من الدول العربية، وارتفع متوسط العمر المتوقع من ٤٥ عاماً في ١٩٦٠ إلى ٦٦,٤ عاما في ١٩٩٩، وانخفضت معدلات وفيات الرضع في العديد منها، باستثناء العراق إذ زاد المعدل بحوالي ٢٦٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٩. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لا زال ٢٦٪ من سكان الدول العربية محرومين من خدمة المياه الصالحة للشرب. وتتفاوت الدول العربية في توفير خدمات مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي المناسب، كما يلاحظ تفاوت كبير في توفير هذه الخدمات بين سكان الريف والحضر في عدد من الدول العربية. وعلى سبيل المثال، تشير البيانات إلى أن السعودية والأردن ولبنان ومصر قد تمكنت من توفير مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم لأكثر من ٩٠٪ من سكانها.

وتظهر المؤشرات ازدياد مساهمة القطاع الخاص في مجالي الصحة والتعليم.

الفصل الثالث
القطاع الزراعي

تمثل الزراعة واحدا من أهم القطاعات في معظم اقتصادات الدول العربية، وقد بلغ الناتج الزراعي في عام ٢٠٠١ قرابة ٧٩,٣ مليار دولار، أي بزيادة قدرها ٤,٠٪ عن قيمته في عام ٢٠٠٠. وتتفاوت نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي فيما بين الدول العربية، ويحتل القطاع الزراعي مركزا متقدما في عدد منها، كالسودان والعراق وسورية وموريتانيا ومصر. وقد سجل الناتج الزراعي خلال عام ٢٠٠١ زيادة في ١٢ دولة عربية؛ غير أن متوسط نصيب الفرد منه قد انخفض بحوالي ٢٪ فبلغ ٢٨٥ دولاراً تقريبا.

تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي ١٩٧ مليون هكتار، لكن المساحة المستغلة منها زراعيا لا تتجاوز الثلث. وأهم أسباب ذلك هو محدودية الموارد المائية، بالإضافة إلى الظروف المناخية، إذ تسود المنطقة العربية أقاليم جافة وصحراوية، وتعتبر من أكثر مناطق العالم فقرا في المياه. ويتساقط ٧٠٪ من الأمطار السنوية على حوالي ٢٠٪ من مساحة الوطن العربي. ويتصف سقوط الأمطار بالتذبذب وعدم الانتظام. لذا فإن استغلال الموارد المائية وتنميتها، والمحافظة عليها وتحسين كفاءة استخدامها من القضايا الرئيسية التي يجب التركيز عليها في مضمار التعاون العربي.

وقد استوعب القطاع الزراعي نحو ٣١,٧٪ من حجم القوى العاملة الكلية في عام ٢٠٠٠. وتتسم العمالة الزراعية في البلدان العربية بتدني مستويات الأجور، قياسا بالنشاطات الاقتصادية الأخرى.

وحقق الإنتاج النباتي في عام ٢٠٠١ زيادة قدرها ٣,١٪. وتمثل مجموعة الحبوب مركز الثقل في الإنتاج النباتي للدول العربية، إذ تحتل حوالي ٧١٪ من إجمالي المساحة المحصولية. ويرجع التحسن في الإنتاج إلى الظروف المناخية المواتية في عدد من الدول، واستخدام التقنيات الإنتاجية الحديثة، والاهتمام بالخدمات المساندة للإنتاج، كالإرشاد والبحوث التطبيقية.

كما حقق الإنتاج الحيواني زيادة قدرها ٤,٥٪ في عام ٢٠٠١ بسبب تحسن مستوى الخدمات البيطرية، وتطور أساليب التربية الحيوانية والإكثار الحديثة. كذلك ارتفع الإنتاج السمكي بنسبة ٤,٨٪ وبلغ ٣,١ مليون طن، لكن هذا يمثل ثلث الطاقة الإنتاجية السمكية فقط للدول العربية.

وبالنسبة لتجارة المنتجات الزراعية حدثت زيادة في قيمة الصادرات الزراعية العربية قدرها ١٣,٣٪، وفي الواردات زيادة قدرها ١١٪ في عام ٢٠٠٠. ونظرا لكبر حجم الواردات فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي من ٢٠,٤ مليار دولار إلى ٢٢,٥ مليار دولار. أما أهم الواردات من السلع الغذائية الرئيسية فهي مجموعة الحبوب والدقيق، ومجموعة الألبان ومنتجاتها، واللحوم، والشاي، والبن، والكاكاو، والتبغ، والزيوت النباتية، والسكر، ومجموعة الفواكه.

وقد أدى استمرار التباين بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الغذائية الزراعية في البلدان العربية إلى فجوة غذائية في معظم السلع بلغت قيمتها ١٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٠.

واتخذت برامج التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي أولوية في عدد من الدول العربية، من بينها الأردن ومصر والمغرب وتونس والجزائر وموريتانيا. وكان للخصخصة آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية وسلبية على الأداء

الاقتصادي، عموما، والزراعي، خصوصاً، في عدد من الدول العربية.

إن استخدام وسائل التقنيات الحديثة وتطويرها في القطاع الزراعي في البلدان العربية سيكون خطوة مهمة هدفها رفع معدل النمو في الإنتاج الزراعي العربي.

الفصل الرابع

القطاع الصناعي

تراجع أداء القطاع الصناعي خلال عام ٢٠٠١، حيث انخفض ناتجه بمعدل ٩,٨٪ وبلغت القيمة المضافة له ٢٤٥,٢ مليار دولار، مقارنة بحوالي ٢٦٩,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. ويعود جزء كبير من هذا التراجع إلى انخفاض إنتاج النفط وأسعاره، وبالتالي انخفاض العوائد النفطية التي تكوّن نسبة عالية من القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية.

وتقدر مساهمة القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية (التي بلغت ١٦٦,٥ مليار دولار) في الناتج المحلي الإجمالي العربي حوالي ٢٣,٤٪. أما الصناعة التحويلية فتقدر مساهمتها في الناتج بحوالي ١١,١٪ . وتتباين هذه المساهمة على مستوى الدول العربية منفردة.

وشهد القطاع الصناعي - بجانبيه الاستخراجي والتحويلي - تطورات عدة تتعلق بتوسيع المشروعات القائمة، وقيام مشاريع جديدة، والتخطيط لمشاريع أخرى من أجل تطوير الصناعة العربية وزيادة قدراتها الإنتاجية. فمن اكتشاف حقول نفطية جديدة أو استكشافها، كما في ليبيا والجزائر والسودان والمغرب، إلى تطوير صناعة استخراج المعادن، كما في السعودية والمغرب مثلا، إلى إنشاء مصاف جديدة للنفط في دول الخليج والعراق، وبناء أو تطوير مجمع للبتروكيماويات، كما في قطر والسعودية مثلا، وكذلك تطوير صناعة الغاز والأسمدة والإسمنت والورق ومنتجاته والحديد الصلب والألمنيوم والأدوية والمنسوجات والملابس والصناعات الغذائية.

ويلاحظ أن التعاون الصناعي العربي قد ازداد في عام ٢٠٠١، كما حدث في مجال صناعة الأدوية ونقل الغاز بالأنابيب.

ولا بد من بذل الجهود كي تتمكن الدول العربية من مواكبة التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وذلك بالعمل على تطوير قطاع الصناعة، من حيث تحسين جودة المنتجات والخدمات، وتعزيز أساسيات القدرة التنافسية للصناعات العربية، وزيادة الاهتمام بالبحث والتطوير، والأخذ بالتقنيات الحديثة. وقد كان لسياسة خصخصة القطاع الصناعي آثار إيجابية، كما حدث في مصر والسعودية والأردن والمغرب وتونس مثلا.

الفصل الخامس

التطورات في مجال النفط والطاقة

إن التراجع الشديد في نمو الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠١ أدى إلى الحد من نمو الطلب العالمي على النفط. لذا قامت منظمة أوبك بتخفيض حصصها الإنتاجية ٣ مرات خلال العام كي تحافظ على الأسعار وتعمل على استقرار السوق. وبعد هذه التخفيضات، بلغ مستوى الإنتاج في دول المنظمة ٢٣,٢ مليون برميل يوميا. وقد بلغ متوسط سعر سلة أوبك ٢٣,١ دولار عام ٢٠٠١، بالمقارنة مع ٢٧,٦ دولار للبرميل عام ٢٠٠٠.

وانخفضت العائدات النفطية للدول العربية عام ٢٠٠١ بنسبة قدرها ١٩,٩٪، فكان مجموع العائدات ١٥٣,٧ مليار دولار، مقارنة بنحو ١٩١,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٠.

ويقدر الاحتياطي النفطي المؤكد في الدول العربية عام ٢٠٠١ بحوالي ٦٥٠,٨ مليار برميل، ويشكل قرابة ٦١٪ من الاحتياطي العالمي. أما الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي فيبلغ ٤٠,٧ تريليون متر مكعب.

وكان إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية ٧ مليون برميل مكافئ نفط يوميا عام ٢٠٠١، أي بزيادة قدرها ١,٤٥٪ عن العام السابق. وقد احتلت المنتجات النفطية المرتبة الأولى في ميدان استهلاك الطاقة في الدول العربية (٥٢,٩٩٪). ويُعد الغاز الطبيعي ثاني أهم مصادر الطاقة فيها، وقد وصلت أهميته إلى ٤٣,٦٪ من إجمالي احتياجات الطاقة في العام المذكور (٢٠٠١). أما حصة الطاقة الكهرومائية من إجمالي استهلاك الطاقة فقد كانت ٢,٤٪، كما في العام السابق، في حين تشكل حصة الفحم ١,١٪ من إجمالي استهلاك الطاقة.

وأخذت الدول العربية تتيح مجالا اكبر للقطاع الخاص في صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات.

الفصل السادس

التطورات المالية

في عام ٢٠٠١ حدث تدهور في الأوضاع المالية الحكومية بصورة عامة في الدول العربية (مع وجود تباين في حالات فردية لهذه الدول) لسببين: الأول الارتفاع الكبير نسبيا في الإنفاق الجاري والرأسمالي، والثاني هو انخفاض إجمالي الإيرادات العامة، وذلك يرجع بشكل أساسي إلى انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة لانخفاض أسعار النفط.

ونجم عن ذلك انخفاض الفوائض الجارية خلال عام ٢٠٠١ بحوالي ١١ مليار دولار لتصل إلى ٣٤,٣٧ مليار

دولار، أي ما يعادل ٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأدى الارتفاع الكبير في الإنفاق الرأسمالي (حوالي ٢٠٪) إلى تحول الفائض الكلي البالغ ٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى عجز كلي قدره ١٢,٣ مليار دولار، وتبلغ نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة قرابة ٢٪.

كما أن الدين العام الداخلي في الدول العربية مجتمعة قد ارتفع بحوالي ٣,٤٪ خلال عام ٢٠٠١، وبلغ ٢٨٩,٥ مليار دولار، وكانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٥٢,٧٪.

الفصل السابع
التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق الأوراق المالية

على صعيد السياسة النقدية في الدول العربية، استمرت جهود الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الرامية إلى الحفاظ على توازنات الاقتصاد الكلي، وتوسيع دور القطاع الخاص، والاعتماد على آليات السوق لتحسين كفاءة استخدام الموارد في الاقتصاد ودعم قدرته التنافسية. واتسمت السياسة النقدية عموما بالمرونة، ونجحت في معظم الدول العربية في ضبط معدلات التضخم. كما أن معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية مجتمعة قد بلغ ١١,٠٪ عام ٢٠٠١، مقابل ٩,٧٪ عام ٢٠٠٠.

وعلى صعيد السياسة المصرفية، أظهرت البيانات حدوث توسع في نشاط المصارف خلال عام ٢٠٠١، حيث ارتفع إجمالي الموجودات والودائع والقروض والتسهيلات الائتمانية، وتابعت المصارف العربية جهودها لمواكبة التطورات العالمية، كالاتجاه نحو الصيرفة الإلكترونية، وتقديم خدمات مصرفية عبر الانترنت، وزيادة الإنفاق لتنمية الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة.

أما على صعيد أسواق الأوراق المالية، فقد تابعت الدول العربية في عام ٢٠٠١ عملية إصلاح الأسواق المالية من حيث تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية، وتحديث أنظمة التداول والتسوية والحفظ المركزي، وتدعيم انفتاح الأسواق فيما بينها، ومراعاة متطلبات الإفصاح والإدراج وإدخال أدوات مالية جديدة، علماً بأن هذه الأسواق لها دور مهم في جذب الاستثمارات الخارجية، بالإضافة إلى دعم مسيرة الخصخصة.

الفصل الثامن
التجارة الخارجية والبينية للدول العربية

سجلت التجارة الخارجية للدول العربية تراجعا في عام ٢٠٠١ بسبب انخفاض الأسعار العالمية لتصدير النفط الخام، وأسعار عدد من السلع الأولية في هذه الدول، بالإضافة إلى اثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر والأوضاع في فلسطين المحتلة على السياحة والصناعات والخدمات المرتبطة بها. فانخفضت قيمة الصادرات العربية الإجمالية بنسبة قدرها ٨٪ تقريبا. والملاحظ أن أداء الصادرات والواردات قد تفاوت في الدول العربية. وقد سجلت ١٥ دولة زيادة في قيمة وارداتها. ولا زال الاتحاد الأوروبي يشكل الشريك التجاري الرئيسي للدول العربية.

أما التجارة العربية البينية فقد سجلت زيادة بسيطة جدا لا تتجاوز نسبتها ١٪. وتبلغ حصة التجارة العربية البينية ٨,٥٪ من التجارة العربية الإجمالية. وكانت قيمة التجارة البينية لعام ٢٠٠١ نحو ٣٣,٥ مليار دولار.

الفصل التاسع
موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف

حققت الدول العربية في عام ٢٠٠١ فائضا في موازين الحسابات الجارية الإجمالية يناهز ٤٧,٤ مليار دولار، بالمقارنة مع الفائض الاستثنائي للعام السابق والبالغ ٦٥ مليار دولار، ولكنه يعتبر ثاني أكبر فائض تجاري منذ عام ١٩٨١. وفي مجال المديونية الخارجية، انخفض إجمالي الدين القائم في ذمة الدول العربية المقترضة إلى نحو ١٢٥,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠١، بعد أن كان ١٢٧,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٠. لكن هذا الانخفاض لم يحدث في جميع الدول العربية. أما بالنسبة لإجمالي خدمة الدين فقد انخفض بنسبة ٢,٤٪ خلال عام ٢٠٠١ وبلغ ١٤ مليار دولار، وهذا هو الانخفاض الأول منذ عام ١٩٩٧.

وعلى صعيد نظم الصرف، هناك خمس عملات عربية واجهت ضغوطاً على أسعار صرفها في عام ٢٠٠١، وهي الليرة اللبنانية والدرهم المغربي والدينار الليبي والجنيه المصري والأوقية الموريتانية.

الفصل العاشر
تطورات وإنجازات الخصخصة في الدول العربية [تطورات الخصخصة وإنجازاتها في الدول العربية]

ازدادت في السنوات الأخيرة أهمية الخصخصة نظرا للتحول الهام الذي طرأ على استراتيجية التنمية، وبالذات في الدول النامية، حيث تحولت من التوجه الشمولي المرتكز على المركزية في الإدارة الاقتصادية والموارد الذي أدى إلى هيمنة القطاع العام، إلى التوجه الذي يعتمد على آلية

السوق في تخصيص الموارد، وانفتاح الاقتصاد على الخارج، وإتاحة مجال اكبر للقطاع الخاص كي يؤدي دوره في النشاط الاقتصادي.

وفي إطار جهود الإصلاح الاقتصادي تسعى الدول العربية عموما إلى وضع الخطط المتعلقة بخصخصة عدد من المؤسسات العامة وتنفيذها بغية تحقيق أغراض عديدة منها: رفع كفاءة المؤسسات وتعزيز قدراتها التنافسية، وتحسين أسلوب الإدارة، ومشاركة الإدارات المعنية باتخاذ القرار، وتفعيل المساءلة لدى الإدارة التنفيذية، وترشيد استخدامها للموارد، وإصلاح الأوضاع المالية للمؤسسات، وتمهيد الطريق للوصول إلى مصادر التمويل المختلفة في الأسواق المالية المحلية والعالمية، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال توفير مناخ استثماري ملائم. وهنا يبرز الدور الكبير للخصخصة في تحفيز نشاط أسواق الأوراق المالية في الدول العربية.

وكانت حصيلة الخصخصة في الدول العربية للفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠١ قد بلغت ١٧,٥ مليار دولار تقريبا، وتعتبر المغرب ومصر وتونس والأردن والكويت من أكثر الدول المستفيدة منها، إذ بلغت إيراداتها ٩٣٪ من مجمل إيرادات الخصخصة في الدول العربية.

وهناك أساليب مختلفة تتبعها الدول لخصخصة مؤسساتها منها: ١) البيع لمستثمر رئيسي، وهو الأكثر شيوعا في الدول العربية، وتشكل حصته ٦٣٪ من مجمل إيرادات الخصخصة، أي حوالي ١١ مليار دولار؛ ٢) أسلوب البيع من خلال البورصة أو أسواق الأوراق المالية، وتقدر حصته بحوالي ٣٠٪ من مجمل إيرادات الخصخصة؛ ٣) بيع جزء من أسهم الشركة للعاملين؛ ٤) حل المؤسسة العامة وتصفيتها وبيع أصولها للمستثمرين في القطاع الخاص؛ ٥) نقل إدارة المؤسسة العامة إلى القطاع الخاص بموجب عقد إدارة في حين تبقى الملكية في يد الدولة.

وفي بدايات تنفيذ برامج الخصخصة، قامت الدول العربية المعنية بالموضوع بخصخصة المؤسسات العاملة في قطاعات تنافسية، مثل الصناعة والسياحة والزراعة. وبعد ذلك أخذت تتجه إلى خصخصة مرافق البنية التحتية بسبب نشوء احتياجات كبيرة لتطوير هذه المرافق (بالذات في دول الخليج). وتركز هذا النشاط بصورة أساسية على قطاعي الكهرباء والاتصالات.

لكن بالرغم من الشوط الذي قطعته مسيرة الخصخصة في الدول العربية، فلا زالت إنجازاتها قليلة بالمقارنة مع دول شرقي آسيا، وأوربا الشرقية، وأمريكا اللاتينية. وهناك مشكلات تواجهها الدول عموما في هذا المجال تتعلق بالمؤسسات ذاتها، أو بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي - كالمشكلات القانونية مثلا، أو بالعملية التقيمية المتعلقة بتحديد قيمة المؤسسة، أو بنقص كفاءة المسؤولين عن تنفيذ برنامج الخصخصة، إلى غير ذلك.

ومهما يكن، فقد تولدت لدى المسؤولين قناعة بأن الخصخصة لم تعد مجرد خيار بالنسبة للدول العربية، بل أصبحت ضرورة لتحسين المناخ الاستثماري، ورفع كفاءة المؤسسات العامة، وزياد معدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الحادي عشر
العون الإنمائي العربي

يعد العون الإنمائي العربي واحداً من أهم جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية المانحة والدول المستفيدة. ويتسم هذا العون بملامح وميزات عديدة، ومن أهمها أنه من دول نامية إلى دول أخرى نامية، وهو أكثر يسراً وأقل كلفة من غيره لان سعر الفائدة فيه منخفض، وفترة السماح والسداد طويلة، ويتضمن المنح والهبات، كما أنه غير مشروط، ولا يتدخل في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدول المستفيدة، وهو بالتالي يتميز بمرونة أكبر.

وقد يكون هذا العون ثنائياً أو متعدد الأطراف، ويتجه نحو التركيز على البنية الأساسية، والمشروعات الإنتاجية، والتنمية البشرية، ومحاربة الفقر والبطالة. كذلك فقد استحوذت قضايا التنمية في فلسطين على اهتمام الدول العربية ودعمها. وشكلت السعودية والإمارات والكويت وقطر وعمان أهم مصادر العون الإنمائي.

وبلغ إجمالي المساعدات الإنمائية العربية قرابة ١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠١. وبلغ متوسط نسب العون الإنمائي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة (٠,٤٪). وتضم «مجموعة التنسيق العربية» عدداً من الصناديق والبنوك التي تقدم مساعدات إنمائية، وهي: البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. كما يقوم أعضاء في هذه المجموعات بتمويل مشروعات القطاع الخاص.

وبلغ إجمالي المساعدات الإنمائية

التي قدمتها الدول العربية المانحة خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠١ نحو ١١٠,٥ مليار دولار استهدفت القطاعات الاقتصادية في ١٢٧ دولة نامية.

الفصل الثاني عشر
التعاون الاقتصادي العربي
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

شرعت الدول العربية في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ابتداء من الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وكان البرنامج التنفيذي قد حدد فترة زمنية لإنشاء هذه المنطقة مداها ١٠ سنوات تنتهي في مطلع عام ٢٠٠٧ . ولكن نظرا لرغبة الدول العربية في الإسراع بإقامتها، جرى تعديل البرنامج التنفيذي بحيث تستكمل إقامتها مع مطلع عام ٢٠٠٥. وقد انضمت ١٤ دولة عربية إلى منطقة التجارة الحرة، وهي: الإمارات والبحرين والسعودية والأردن وتونس وسورية والعراق وعمان وقطر ولبنان وليبيا والمغرب والكويت ومصر. وتهدف هذه المنطقة إلى تحرير تجارة السلع عربية المنشأ من خلال إنشاء سوق عربية واحدة لتمكين هذه السلع من منافسة السلع الأجنبية بإعفائها من الرسوم الجمركية والضرائب.

وقد استطاعت الدول الأعضاء التغلب على عدة عقبات تعترض التطبيق الفاعل لمنطقة التجارة الحرة، غير أنه لا زالت هناك قضايا عالقة، مثل القيود غير الجمركية، وآلية متابعة التنفيذ، وإعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية من أجل ضمان عدم حصول سلع أجنبية على المزايا التي تتيحها المنطقة.

الفصل الثالث عشر
الاقتصاد الفلسطيني

أصاب الاقتصاد الفلسطيني عام ٢٠٠١ دمار شبه كامل شمل جميع القطاعات بما فيها البنى الأساسية. وقد تأثر أداؤه بالممارسات الإسرائيلية القمعية والتدميرية (الرامية إلى القضاء على الانتفاضة) التي تمثلت بالحصار، وإغلاق المدن الفلسطينية وعزلها عن العالم، وإقامة الحواجز المسلحة، وتجريف الأراضي واقتلاع الأشجار المثمرة، إلى غير ذلك.

ونتيجة لهذه الظروف الصعبة، انخفض الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠١ حتى بلغ ١٤٦٦ مليون دولار، مقارنة بنحو ٤٥٧٩ مليون دولار عام ٢٠٠٠، وانخفض الناتج القومي الإجمالي إلى ٢١٢٧ مليون دولار، في حين كان ٥٤٦٦ مليون دولار عام ٢٠٠٠. وهكذا هبط متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٢٢ دولاراً، بعد أن كان ١٤٢٠ دولاراً تقريبا في العام السابق، كما تدنى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى ٦١٣ دولاراً، في حين كان ١٦٩٥ دولاراً في عام ٢٠٠٠. وتفشت البطالة حتى وصلت إلى معدل حوالي ٨٠٪ - ٨٥٪، وتراكم الدين العام ليتجاوز المليار ونصف المليار دولار. وتقدر خسائر الاقتصاد الفلسطيني بنحو ٧,٥ مليار دولار في ٢٠٠١. وقد انخفضت معدلات الاستثمار، وانعدم الاستثمار العام، إذ لم تتوفر لدى السلطة الفلسطينية أية إمكانات، وهبط الاستثمار الخاص إلى ١٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠١، بينما كان ١٢٥٨ مليوناً عام ٢٠٠٠. وانخفضت أيضا معدلات الاستهلاك العام والخاص. وأصاب التدهور قطاعات السياحة والخدمات والنقل والاتصالات والتجارة والصناعة والشؤون المالية والجهاز المصرفي.

قدمت الدول العربية من خلال صندوقي الأقصى والقدس الشريف دعما للسلطة الفلسطينية يقدر بنحو ٣٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠١، في حين يقدر الدعم الأجنبي بحوالي ٣٧٠ مليون دولار. وكذلك تدفق العون العربي والمساعدات الأجنبية بواسطة المنظمات الأهلية والإنسانية، غير أن احتياجات الشعب الفلسطيني تفوق هذا العون. واستناداً إلى مصادر دولية، فإن الاقتصاد الفلسطيني يحتاج إلى مساعدات تقدر بحوالي ٧ إلى ٨ مليارات دولار لتنشيطه وإعادة البناء وتوفير مجالات العمل للمواطنين الفلسطينيين. ■

تنويه
د. حسن الإبراهيم

ورد - خطأً - في عددنا السابق (٢٠٨)، ص ١٣، أن رئيس جلسة العمل الأولى في ندوة «الثقافة العربية الإسلامية: أمن وهويّة» كان د. عز الدين عمر موسى [نيابة عن سمو الأمير الحسن]».

أما الصّحيح فهو أن رئيس جلسة العمل الأولى كان د. حسن الإبراهيم [كما ورد في برنامج الندوة، ص ٢٧]. المعذرة!

جولة العدد

لقاءان فكريّان
معَ سموّ الأمير الحسن

اللقاء الأول كان عشاءَ عمَل بدعوة من الأمين العام للمنتدى، وُجِّهت إلى الأعضاء المؤازرين وعددٍ من أصدقاء المنتدى. كان ذلك يوم السبت الموافق ٨ آذار / مارس ٢٠٠٣. وفي هذا اللقاء تحدّث سموّ رئيس المنتدى وراعيه عن الأوضاع الرّاهنة، وعن الدّور المنشود للمنتدى وماذا يستطيعُ أنْ يقدّمَ من برامج عملٍ مدروسة ورؤى نافذة. وتلا ذلك حوارٌ صريح معَ الحضور.

أمّا اللقاءُ الثاني فكان معَ المسؤولين في المؤسسات التي يرأسُها سموّ الأمير الحسن. جرى ذلك مساءَ يوم الأربعاء ١٢ آذار / مارس ٢٠٠٣. وفي هذا اللقاء تناولَ سموّ الأمير عدداً من قضايا الساعة، ممّا وردَ ويرِدُ في كلماته ومقالاته [أنظر افتتاحية هذا العدد؛ ص ٥ – ٧].

حلقة استشارية إقليمية حول «القيم الروحية والأخلاقيّة كأساس لتنشئة الطفل ورعايته»
برعاية سموّ الأمير الحسن



نظم هذه الحلقة الرّائدة في موضوعها مركز الدراسات المسكونية في عمّان، برئاسة الأب أ.د. قيس صادق، مدير المركز. وعقدت الحلقة في فندق عمون يومي ١ و ٢ نيسان / إبريل ٢٠٠٣.

وقد ألقى سموّ الأمير الحسن، راعي الحلقة، في الجلسة الافتتاحية كلمةً شاملة ركز فيها – فيما ركز – على: أهمية الغيرية العربية الإسلامية [مقابل الاستحواذية المقيتة]؛ الحاجة إلى نظام دوليّ إنساني جديد يستند إلى أخلاقيات التضامن الإنساني و دستور أخلاق يبدأ بالقواسم أو الجوامع المشتركة بين الأديان؛ أهمية الحوار و «الحديث النبيل» بين الثقافات وداخلها؛ الحاجة إلى تغيير المفاهيم والذهنيات؛ إعادة النظر في محتوى التربية والتعليم؛ وغير ذلك من قضايا مهمة؛ معَ العناية في كل هذه الأمور بكلا الشكل والمضمون، كما في فن المنمنمات الإسلامية.

تهنئة من القلب
إلى
سمو الأمير الحسن بن طلال
رئيس المنتدى وراعيه

بمناسبة ذكرى ميلاده السعيد

يتقدم الأمين العام للمنتدى بهذه المناسبة الغالية - باسمه واسم مجلس الأمناء ولجنة الإدارة وسائر الأعضاء وجميع العاملين فيه - إلى مقام سمو رئيس المنتدى بأصدق التهاني وأطيب الأماني؛ سائلين المولى العلي القدير أن يديم عليه الصحة والعافية، وأن يحفظه دوما ويرعاه.
إنه سميع مجيب.

د. اسماعيل سراج الدين

مدير مكتبة الإسكندرية/عضو المنتدى



مقالة ماتعة نشرها مؤخراً د. اسماعيل في مجلة الهلال [العام الحادي عشر بعد المئة؛ ذو الحجة ١٤٢٣هـ - شباط/فبراير ٢٠٠٣؛ ص ٢٠٦-٢١٧].

يكتب المؤلف في هذه المقالة عن تكوينه الثقافي والفكري والعلمي. فيعرج أولاً إلى دراسته الابتدائية والثانوية، التي أصرّ والده أن تتم كلها في المدارس الحكومية «حتى أختلط بجميع قطاعات الطلاب في هذه المدارس ... على أنني كنت أهتم بدراسة اللغات الأجنبية في منزلي.»

ثم يُشير بمحبةٍ واعتزاز إلى الدور البارز الذي نهضت به والدته في تكوينه الثقافي والعلمي. ولا ينسى فضلَ والده، الذي كان مهندساً معمارياً، وفضلَ أساتذته في كلية الهندسة/جامعة القاهرة التي التحق بها عام ١٩٥٩.

بعد ذلك ينتقلُ إلى تجربته الثّريّة في جامعة هارفارد، حيث نهل من علم أساتذةٍ كبار، وعمل في النشاط الطلابيّ مع د. أسامة الباز، وترأس منظمة الطلاب الأفارقة. وفي تلك الأثناء تزوج من كريمة المرحوم د. ابراهيم بيومي مدكور، رئيس مجمع القاهرة السابق.

تلا ذلك مدّة ٢٨ عاماً قضاها في العمل في البنك الدّوليّ. ثم جاء ترشيحه لرئاسة منظمة اليونسكو الذي أخفق. وانتهى به المطاف إلى تولي إدارة مكتبة الإسكندرية؛ ذلك الرّمز الباسق للتسامح والعقلانية والحوار والمعرفة والعلم.

د. حسن نافعة

في مراجعة مستفيضة نشرت في مجلة المستقبل العربيّ، التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت [العدد (٢٨٩) ، آذار / مارس ٢٠٠٣؛ ص ٣٧-٥٦]، تناول د. حسن نافعة – أستاذ العلوم السياسية / كلية الاقتصاد والعلوم، جامعة القاهرة، عضو المنتدى – بالنقد والتحليل المقالة التي نشرها د. فؤاد عجمي مؤخراً في مجلة الشؤون الدولية *Foreign Affairs* بعنوان ''العراق ومستقبل العرب'':

[Fouad Ajami, "Iraq and the Arabs' Future", *Foreign Affairs*, January-February 2003, Volume 82, No. 1 pp. 2-18].

في مقالته هذه، يناقش عجمي ''أن حرب أمريكا على العراق مقدمة لتحديث العرب''. أما نافعة فإنه ''يفند هذه المقولة ويظهر خطورتها وضعفها في آن. وعلى وجه الخصوص يكشف مدى ارتباط كاتبها بافكار اليمين الأمريكي.''

د. محمد سعيد النابلسي

ألقى د. محمد سعيد النابلسي، رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات المالية/محافظ البنك المركزي الأردني الأسبق/عضو المنتدى، محاضرة في منتدى عبد الحميد شومان الثقافي يوم الإثنين ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣. كان عنوان المحاضرة: «الاقتصاد العربي في وضعه الراهن وفي المستقبل المنظور: تأملات غير مباشرة». وقدم المحاضرَ د. علي أحمد عتيقة، الأمين العام السابق للمنتدى.

في مستهل المحاضرة، حذّر د. النابلسي من أن الحديث عن الاقتصاد العربي يفقدُ الكثير من معناه حينما نضع الأقطار العربية في سلّة واحدة. ومرد ذلك تلك الفوارق المتزايدة بين هذه الأقطار في الموارد والثروات الطبيعية والكثافة السكانية؛ إضافةً إلى السياسات المحلية الخاصة بكيفية إدارة المجتمع، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ومع ذلك، فإن ثمة ظاهرة اقتصادية مشتركة؛ ألا وهي التخلف الاقتصادي أو التخلف التنموي.

وقد حدد د. النابلسي عوائق التنمية الاقتصادية العربية – التي وصفها بالتعبير الفيزيائي «الثقوب السوداء» – بالآتية: الاختلالات المالية، والديون، وعدم بلورة النظرة الاستراتيجية للتنمية، والازدياد السكاني، واليد العاملة الأجنبية.

مؤسّسةُ الثقافات الدّوليّة

برلمانُ الثقافات

أنشئتْ مؤسّسة الثقافات الدّوليّة بجهْد مُشترك بذلهُ كلّ من سُموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس منتدى الفكر العربي وراعيه، ورئيس نادي روما، والأستاذ الدكتور إحسان الدوغرمه جي، رئيس مؤسّسة حاجتيبه الجامعية/رئيس جامعة بِلْكِنْت في تركيا ورئيس مجلس أمنائها.

تمّ إنشاءُ هذه المؤسّسة في ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٢. وقد اتُّفقَ على أن تكونَ تركيا، ومدينةُ اسطنبول بشكل خاصّ، الموقع المناسب لمثل هذه المؤسسة، باعتبار أن تركيا تمثل مفترقَ طرقٍ للثقافات ومهداً للكثيرِ من الحضارات على مدى التاريخ.

كما تمّ استكمالُ شكليّات إنشاء المؤسّسة، على كلّ المستويات في تركيا، بما في ذلك استحصالُ قرارٍ بهذا الصّدد من المديرية العامّة للمؤسّسات، التابعة لمكتب رئيس الوزراء، ومرسوم من مجلس الوزراء.

تهدفُ المؤسّسة إلى تعزيز الفَهْم بين مختلف الثقافات في العالَم، وتكثيف الحوار بين المفكّرين والمثقفين. وتقوم بأداء وظائفها من خلال برلمانِ الثقافات.

إلى جانب الجمعيّة العموميّة، التي تُعدّ الأعلى منزلةً من بين أدوات برلمانِ الثقافات، يضم البرلمان لجنةً دائمة، ولجنةً تنفيذية، ولجنةً للعضويّة. وتحدِّدُ اللجنة الأخيرةُ المرشحين لعضوية الجمعية العمومية وتوصي لأعضائها بانتسابهم إليها.

تكمنُ مهمّة برلمان الثقافات في تعزيز الفهم الدّوليّ والفهم بين الثقافات عن طريق الحوار السّلميّ. ولهذا الغرض، يتمّ اختيار أعضاء الجمعيّة العموميّة وَفْقَ اعتباراتٍ جغرافيّةٍ وثقافيّةٍ ودينيّة، إلى جانب العدالة العرقيّة (الإثنيّة).

Parliament of Cultures
Bilkent University,
06533 Ankara-Turkey
Tel: +90 312 266 4596/97/98,
Fax: +90 312 266 4678
Email: *poc@bilkent.edu.tr*

اجتماع لجنة الإدارة

رقم (١/٢٠٠٣)

عمان؛ الأربعاء ٩/٣/٢٠٠٣

عقدت لجنة إدارة منتدى الفكر العربي اجتماعها الأول لعام ٢٠٠٣ في مقر المنتدى/عمّان، بتاريخ ٩/٣/٢٠٠٣، وتم بحث الموضوعات الآتية:

مناقشة خطة العمل المقترحة للأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ وتنظيم هيكلي مقترح؛ مناقشة مشروع اتفاقية مقترحة بين منتدى الفكر العربي والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)؛ مناقشة أفكار ومقترحات لتعزيز دور المنتدى وتطوير إطاره المؤسسي؛ الاطلاع على الموقف المالي: البيانات المالية لعام ٢٠٠٢، والبيانات المالية لمشروع مبنى المقر الدائم؛ وبحث تمويل أنشطة المنتدى المقترحة لعام ٢٠٠٣؛ المرشحون للعضوية العاملة.

سلسلة اللقاءات الشهرية

(٢٠٠٣/٢) د. سامي الخزندار

الصراعات ا لداخلية العربية: رؤية في الأسباب والدوافع ٢٠٠٣/٣/١٠.

(٢٠٠٣/٣) د. أحمد صدقي الدجاني

دور الأمة الحضاري في عالم مضطرب ٢٠٠٣/٣/١٩.

سننشرُ النصّ الكامل لهاتيْن المحاضرتيْن، اللتيْن قدّم المحاضرَ في كلٍّ منهما أمين عام المنتدى، في عددنا القادم (٢١٠).

نعي زميل فاضل

الأمين العام لمنتدى الفكر العربي وأعضاء المنتدى وجميع العاملين فيه ينعوْن بمزيد من الحزن والأسى عضو المنتدى

معالي الأستاذ طلال سطعان الحسن الرحايدة

ويتقدمون من عائلته وعموم آل الرحايدة الكرام في الأردن بأصدق مشاعر العزاء والمواساة؛ سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد الغالي بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

وإنّا لله وإنّا إليه راجعون



عن مجلة *Middle East International*، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣؛ ص ١١.

المسألة العراقية:

النفق... في نهاية النفق... في نهاية النفق... في نهاية النفق... في نهاية النفق......

مركز جنين للدراسات الإستراتيجية

نهاية الحقبة الأمريكية

سياسة الولايات المتحدة الخارجية والجغرافيا السياسية للقرن الحادي والعشرين

المؤلف: تشارلز كبتشان
عرض: مركز جنين للدراسات الاستراتيجية
الترجمة المنتقاة: داود سليمان القرنة
ملف محدود التداول؛ شباط/فبراير ٢٠٠٣

يعرض هذا الإصدار القضايا الكبرى التي تناولها الكتاب المهم الصادر مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية للمؤلف تشارلز كبتشان، وهو بعنوان: «نهاية الحقبة الأمريكية». الكتاب أثار نقاشا عاصفا في الأروقة الفكرية والسياسية والاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الغرب عموماً.

من العناوين الرئيسية للموضوعات التي أثارها الكتاب: الولايات المتحدة لا تملك استراتيجية كبرى، وهي قوة تائهة ومتخبطة وسياساتها متناقضة؛ إدارة بوش تمادت في سياستها الانعزالية والانفرادية؛ أخطار الإرهاب لن توقفها القوة العسكرية المجردة.؛ كل الرؤى التي قدمها فوكوياما وهنتنغتون نظريات خاطئة؛ القطبية الأمريكية لن تدوم طويلاً؛ حتمية التاريخ تقضي بعودة الصراع الدولي؛ فيروس الحاسوب يمكن أن يكون أكثر تدميراً من طائرات إف ١٦؛ إعداد استراتيجية جديدة للعالم يتطلب دراسة كل الخيارات التي يقدمها الآخرون؛ الولايات المتحدة أول المدمرين لنظام التجارة العالمي؛ الكساد الكبير في بداية القرن الماضي كان سببا في إشعال فتيل الحربين العالميتين؛ فجوة الفقر تتسع والدول الغنية تعيش في راحة بال رغم عدم المساواة الفظيعة؛ نجاح العولمة يحمل معه بذور فنائها؛ تعميم الحكم الديمقراطي لن يكون بديلاً للتوترات الجيوسياسية التي ستنجم عن نهاية لحظة القطبية الأمريكية؛ الصمود الأوروبي واحتمالاته.؛ ثمة تشابه كبير بين عالم اليوم وعالم الإمبراطورية الرومانية؛ الاتجاهات اليابانية والصينية القادمة؛ محدودية الأممية الأمريكية؛ نظرة للمستقبل؛ الإرهاب والأممية الأمريكية؛ ما بعد نهاية الحقبة الأمريكية؛ وهم الثبات الجيوسياسي؛ إعادة ميلاد التاريخ. ■

أ. محمود الشريف
في ذمة الله

انتقلَ إلى رحمة الله تعالى في عمّان يوم السّابع عشرَ من شباط/فبراير الفائت الأستاذ محمود الشريف، أحدُ أركان الصحافة الأردنية ومؤسسيها. وكان - رحمه الله - من أكثر أعضاء المنتدى نشاطاً واهتماماً بشؤونه وشجونه. وسنذكر دائماً حضوره البارز في لقاءاتنا الشهرية وتعليقاته الذكيّة. ولن ننسى دعمهُ المعنويّ والماديّ، ودعم جريدته الغرّاء الدستور ودعمَ آل الشريف الكرام، لإصداراتنا.

لقد كان الأستاذ محمود، "أبو شوقي"، على مدى نصف قرنٍ من الزمان فارساً من فرسان الكلمة المنطوقة والمكتوبة، وأستاذاً كبيراً في الصحافة والاعلام. كما كان دوماً من أكبر المنافحين عن حرّيّة الصحافة. وحَسبه فخراً هندسة قانون المطبوعات الاردنيّ وإخراجه عام ١٩٩٣ حين كان وزيراً للاعلام.

سنفتقده في المنتدى، خصوصاً في الهيئة الاستشارية لمجلتنا، التي وافق أن يخلفه فيها - مشكوراً - نجلُه الثاني، د. نبيل الشريف الذي خلفه أيضاً في الدستور رئيساً مسؤولاً للتحرير.

تغمد الله فقيدنا الكبير بواسع رحمته وأسكنه فسيحَ جناته، وألهم آل الشريف الكرام وألهمنا جميعاً جميلَ الصبرِ وحُسنَ العزاء.

مؤسّسة الفكر العربيّ

تعقد مؤسسة الفكر العربي المؤتمر الثاني للفكر العربي في بيروت في الفترة من ٤-٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣، بعنوان: «استشراف المستقبل العربي» تحت رعاية الرئيس العماد إميل لحود وبحضور عدد من الرؤساء العرب، ونخبة من المسؤولين والمفكرين والعلماء والمنظمات العربية والدولية والإعلاميين وشخصيات المال والأعمال العرب. وسيتناول المؤتمر المحاور الآتية: مستقبل الاقتصاد العربي؛ مستقبل الثقافة العربية؛ مستقبل الإصلاحات السياسية؛ مستقبل العلاقات العربية الأمريكية؛ مستقبل العلاقات العربية الأوروبية؛ مستقبل العلاقات العربية الآسيوية؛ مستقبل العلاقات العربية الإفريقية؛ رؤية الشباب العربي للقضايا العربية المعاصرة.

كذلك تعقد المؤسسة المؤتمرَ الأول للتربية والتعليم في بيروت في النصف الأخير من شهر كانون الثاني / يناير ٢٠٠٤، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، ومكاتب اليونسكو الإقليمية واتحاد الجامعات العربية. وسيناقش المؤتمر المحاور الآتية: السياسات التعليمية في البلاد العربية: المرجعية والمضامين؛ النظم التعليمية في البلاد العربية خلال نصف قرن؛ القضايا التعليمية الكبرى الواجب التعامل معها؛ تعاون المؤسسات التعليمية في الدول العربية لايجاد تعليم نوعي؛ مستقبل التربية والتعليم في البلاد العربية في ضوء المتغيرات العالمية.

دراسات في الترجمة

Studies in Translation

هذه مجلة علمية دولية محكمة، صدر العدد الأول منها حديثاً. وهي نصف سنوية، وتصدر عن جمعية المترجمين الأردنيين في عمّان.

تهدف دراسات في الترجمة إلى «تعزيز البحث العلمي في الترجمة التحريرية والشفوية، بما في ذلك الترجمات الأدبية والقانونية والسياسية والإعلامية وترجمة المحاكم. كما تسعى إلى نشر الأفكار الجديدة الخاصة بحقل الترجمة عند طلبة الترجمة وأساتذتها.» وتُحكّم البحوث جميعها تحكيما علميا رصينا. تُنشر البحوث باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، ويشارك في تحريرها (٣٢) أستاذاً وعالماً لغوياً من مختلف أنحاء العالم.

أما جمعية المترجمين فهي «جمعية وطنية غير ربحية تهدف إلى تنشيط حركة الترجمة من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى وبالعكس». عنوانها:

جمعية المترجمين الأردنيين

ص.ب. (٤٩٩٠)؛ جامعة اليرموك
٢١١-٦٣
إربد - الأردن
تلفاكس: ٧٢٧٧٨٠٠ (٢ ٩٦٢+)
البريد الإلكتروني: jta@dr.com

البحوث الاجتماعية: مشكلة منهج أم تطبيق؟*

د. سامي الخزندار**

ينظم مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك الحسين بن طلال سلسلة من ورشات العمل في موضوع «البحوث الاجتماعية: مشكلة منهج أم تطبيق؟» تمهيداً للاستفادة منها في الحالة الأردنية. وتم عقد الورشة الأولى لهذه السلسلة حول موضوع: «البحث في الأصول» في عمان بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٤ بمشاركة نخبة من أساتذة الجامعات الأردنية في مختلف المجالات مثل السياسة، وعلم الاجتماع، والفيزياء، والرياضيات، والتربية... الخ. وركزت هذه الورشة على البحث في الأسس والمبادئ العامة التي يقوم عليها المنهج المعرفي في الحضارتين العربية الإسلامية والغربية. وتمحورت معرفة هذه الأصول حول الذات والآخر والكون من خلال النظرة الإسلامية والنظرة الغربية. وكما أشار أحد القائمين على هذه الورشة، فإن الهدف من الحوار فيها هو «تحديد هذه الأصول لا إطلاق الحكم عليها، وتحديد طبيعة تأثيرها على أساليب تناول ومعالجة العلم والمعرفة[تناول العلم والمعرفة ومعالجتهما] في الحضارتين، وليس المفاضلة فيما بينها.»

تناولت جلسات هذه الورشة ورقتين. كانت الأولى بعنوان «أصول المنهج المعرفي العربي الإسلامي» قدمها د. راجح الكردي، أستاذ الشريعة الإسلامية في الجامعة الأردنية، وأشار إلى أنها تركز على تقديم تصورات منهجية لأصول المنهج الإسلامي بشكل محاولة مستندة إلى أصول الإسلام نفسه (الوحي: قرآناً وسنة نبوية)، وليست مستندة إلى التراث الإسلامي والعربي، نظريات وتطبيقات واجتهادات في الفكر والعمل. كما أن الورقة لم تبحث عن التقارب بين الإسلام والفكر البشري أو المنهج الغربي، ولا عن المقارنة معه.

ونعرض لما قدمه الباحث لأهم الأصول والمنطلقات التي تشكل تصوراً للمنهج الإسلامي، كما يراها، بما يلي:

أولاً: الإسلام يقدم للناس التفسير الشامل (أي المنهج وأصول التفكير) للإنسان باعتباره الطرف الثاني من ثنائية (الخالق والإنسان). والتفسير الشامل هذا موجه إلى الإنسان بوصفه مخلوقاً مميزاً بالمعرفة والعلم، وبالعقل والوعي والإرادة.

ثانياً: لا بد للإنسان من عقيدة تفسر له وجوده وواقعه ومصيره. لذا تعتبر العقيدة ضرورة فطرية شعورية للإنسان، كما أن الإنسان لا يملك أن يعيش في هذا الكون منفرداً، ولا بد له من نظام اجتماعي ينبثق عن أصول قادرة على تفسير نفسه وغيره من مفردات الكون، وبالتالي تحديد وظيفته وغاية وجوده. وإن النظام الاجتماعي لا بد أن يستند إلى عقيدة لها علم بالإنسان وفطرته وبهذا الكون حتى يتم الانسجام بين النظام الاجتماعي والعقيدة، وبين الإنسان والكون.

ثالثاً: إن المنهج الإسلامي رباني المقومات، وهذه المقومات ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان، وتكون المرونة في التطبيقات ذات العلاقة بحركة الحياة في جميع المجالات والبيئات تبعاً لعالميته. وأبرز هذه المقومات، كما يحددها الباحث:

أ- ينطلق المنهج الإسلامي في مفهومه للوجود من طرفين هما وجود الله الخالق، ووجود غيره أو ما سواه (مخلوق)، أو ما عبر عنه بالعالم. والعالم مخلوق له ثنائية أو قسمان: عالم الغيب وعالم الشهادة. فعالم الشهادة هو العالم الكوني الذي يعيش فيه هذا الإنسان، وهو قادر على إدراكه والوصول إليه بأدواته المعرفية من حواس وعقل، ويُعمل فيه الإنسان منهجه في البحث بكلا فرعيه المنهج الاستدلالي والاستقرائي التجريبي. أما عالم الغيب فهو عالم ما وراء الحواس وليس مجالا تستطيع الحواس أو المنهج الاستقرائي الوصول إليه، ولكنه يقع في إطار المنهج العقلي

* أنظر: «مراسلات»؛ العدد (٢٠٨) من المنتدى؛ ص ٥١.

** رئيس قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية/الجامعة الهاشمية؛ الزرقاء – الأردن.

الاستدلالي.

ب- يتبع تصور المنهج الإسلامي للوجود حقيقتان: حقيقة الألوهية (الله)، وحقيقة العبودية للإنسان. وإن التصور الإسلامي يفصل فصلاً تاماً بين الألوهية والإنسانية، وبين طبيعة كل منهما وفاعلية كل منهما. وإن لهذا التصور دوراً في الحياة الإنسانية والتنشئة الاجتماعية، وفي نظرية المعرفة ونظرية القيم. وإنه يحدد قواعد التعامل الإنساني مع ربه ومع نفسه، ومع الكون ومع البشر.

جـ- إن هذا الكون كما يقدمه المنهج الإسلامي إن هو إلا مخلوق لله، ومرد الكون إلى الله نشأة ونظاماً. وقد دعا الإسلام العقل الإنساني إلى النظر في الكون والبحث في أسراره مما فيه سعادة الإنسان، وجعل البحث العلمي في الكون دالا على الله وعبادة يتقرب بها العبد إلى ربه.

د- الإنسان في التصور الإسلامي مخلوق متميز في الكون خلقه الله واستخلفه في الأرض، وعلاقته مع الكون علاقة الصداقة وليس الصراع. فهو ليس قاهراً للطبيعة، وإنما مكتشفاً لأسرارها المودعة فيها لنفعه وتسهيل حياته. وإن حياة الإنسان في الأرض تقوم على الامتحان والابتلاء ليجد فيه نفسه يوما مسؤولا عن أعماله.

وفي الختام، قدمت الورقة إطاراً عاماً لنظرية المعرفة من خلال رؤية إسلامية انطلقت من يقينية المعرفة تبعاً ليقينية وجود الله ووجود الإنسان والكون، وإن العلاقة بين الأخيرين هي علاقة صحبة وانقياد. كما يعتمد هذا الإطار الإسلامي العقل والحس معا وسائل للمعرفة.

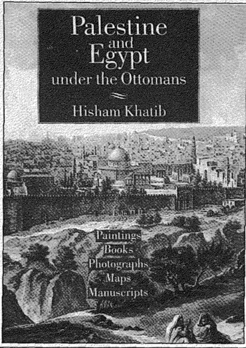
أما الورقة الثانية في هذه الورشة فكانت بعنوان «أصول المنهج المعرفي الغربي». وطرحت هذه الورقة للنقاش جملة من القضايا الإشكالية على صعيد الفعل المعرفي في الغرب، وتطور هذا الفعل المعرفي عبر علاقته مع مفاهيم الذات والآخر، والذات والموضوع (الذات والكون).

في البداية عرض الباحث مدخلا للورقة يتناول التطور التاريخي في الفكر الغربي، أو التطور الفكري للمجتمعات الغربية تجاه العلاقة بين الذات والكون والآخر حتى القرن العشرين، مع توضيحه لأهم الاتجاهات الغربية في هذا المجال. وخلص الباحث في حديثه عن مستويات العلاقة في المراحل التاريخية المختلفة إلى أن مفكري الغرب اتفقوا بشكل عام على النقاط التالية:

* أن الذات العارفة هي كل ذات (الإنسان الفرد) قادرة على الإد راك والتفكير.
* أن الآخر هو كل ذات تختلف عن الأنا. والكون هو هذا الكون الذي نعيش فيه بغض النظر عن الطريقة التي وجد بها.
* أن كل قضية يمكن أن تقدمها ذات عارفة يجب أن يدلل عليها إما بالتجربة أو بالبرهان الفعلي المعتمد على الفهم العلمي للبرهان.
* أن المعرفة تعتمد على طبيعة العقل البشري وليس على طبيعة المشاهدة.
* أن ظواهر الطبيعة وكل ما يمكن أن نشاهده في هذا الكون يمكن التدليل عليه وتفسيره ضمن معطيات العلم. وإن لم يكن في الإمكان تفسير أي من الظواهر اليوم، فهذا لا يعني عدم وجود تفسير له من موجودات هذا الكون ومن خلال العقل البشري الذي يشاهد هذا الكون.
* أن العملية المعرفية يجب أن تتضمن شقين لا ينفصلان، وهما العقل والحواس، حيث يعبر عن العقل بواسطة النظريات والأفكار الفلسفية التي تفسر ظواهر العالم، ويعبر عن الحواس من خلال التجارب التي يمكن للذوات المختلفة أن تقوم بها.
* أن المعرفة تراكمية. فما تعرفه ذات مهم للذوات الأخرى. وقد أدى هذا إلى وجود المنهج المؤسسي في الغرب لأنه ينبغي على المؤسسة أن تحافظ على المعرفة وتراكمها بغض النظر عن وجهة نظر واضع المعرفة.
* أن الذات لها حرية الاختيار في تحديد حقائق المسائل المتعلقة بالوجود والكون. ويخلص الباحث إلى ما يمكن اعتباره المنهج المعرفي للحضارة الغربية اليوم. نقول إن العامل الأهم في هذا المنهج هو الانفتاح المعرفي بشكل يسمح للاختلاف أن يكون مقبولا، شريطة أن يحتكم للحد الأدنى الذي تتفق عليه جميع وجهات النظر في التدليل على أفكارها بنحو يستند بصورة أساسية إلى معطيات يمكن التحقق منها، إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. ويضيف الباحث أن ما يتفق عليه الغرب ليس موقفاً موحداً من القضايا الساخنة حول الثنائيات (الذات والآخر)، وإنما حول المنهجية والطريقة التي تقدم فيها هذه القضايا بما يضمن حق الاختلاف بين وجهات نظر متصارعة. ثم ختم الباحث ورقته بالإشارة إلى الجدل القائم حول مفهوم الحقيقة في الفكر الغربي.

أخيراً، لجأت الهيئة المنظمة لهذه الورشة إلى تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل قامت بمناقشة هاتين الورقتين. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها أن هناك ضرورة وحاجة إلى كلا المنهجين الإسلامي والغربي. كما أن هناك حاجة إلى الاهتمام بآلية الاجتهاد للبحث عن أشكال التكامل بين المنهجين، وللاستجابة لمستجدات الفكر المعاصر ومتغيراته.

من أحدث ثمار المطابع:
كتاب مهم



Tauris Parke Books, London & New York, 2003
ISBN 1 86064 888 6
272 pages [large size]; Price: JD 40:00.

فلسطين ومصر
في أثناء العهد العثماني
(١٥١٦-١٩١٦)

[باللغة الإنجليزية]

تأليف: د. هشام الخطيب

على أثر حملة نابليون عام ١٧٩٨ على مصر وعام ١٧٩٩ على فلسطين، أعاد الغرب اكتشاف المشرق العربي والاهتمام به، خاصة مصر والديار المقدسة، وتوافد الرحّالة والفنّانون إلى المنطقة خلال القرن التاسع عشر، خاصة النصف الثاني منه، وقاموا بتسجيلات مهمّة للمدن والقرى والآثار والطبوغرافيا، وأيضاً للأبنية والملابس والعادات الشعبية. وكثير من هذه الأمور اختفت أو تغيرت الآن. إن هذا الكتاب يوثق هذه الفترة وهذه التسجيلات.

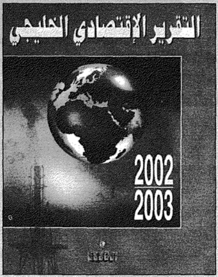
والكتاب تسجيل تاريخي وتوثيقي لمجموعة الدكتور هشام الخطيب (عضو مجلس أمناء المنتدى) الفريدة عن رسومات وسجلات الرحالة والرسامين للمنطقة خلال أربعة قرون من الحكم العثماني. وأهم جزء منها هو اللوحات، خاصة بالألوان المائية، لبعض الفنانين الأوروبيين المشهورين الذين ركزوا على الرسم والنقل الأمين لما شاهدوه، بدلاً من الانطباعات الرومانسيّة والتزيينيّة التي لازمت عدداً كبيراً من أعمال المستشرقين. والمجموعة تحتوي، بجانب اللوحات الفنية، كتب الرحالة والكتب الكبيرة التي تحتوي على طبعات نادرة للوحات بواسطة الحفر والتي تعطي انطباعا عن أوضاع الديار المقدسة ومصر في الفترة العثمانية، خاصة مدينة القدس. كذلك تحتوي المجموعة على عدد كبير من كتب الرحالة والرسوم المطبوعة فيها، والكثير من الخرائط النّادرة للمنطقة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر، وكذلك الكثير من الصور الفوتوغرافية النادرة منذ منتصف القرن التاسع عشر. وتحتوي المجموعة المرفقة في هذا الكتاب على المسح الذي تم لمدينة القدس وتسجيلاته في أثناء حملة نابليون وفيما بعد بواسطة صندوق استكشاف فلسطين، ونتائج هذا المسح من خرائط وأطالس ووثائق نادرة.

إن هذه المجموعة المتنوعة الموثقة عن الديار المقدسة ومصر تسجل ما كتب ورسم وصوّر وخطط للمنطقة في أثناء الفترة العثمانية بواسطة الرحالة والفنانين ومختصي الخرائط والمصورين؛ مما يجعلها مرجعا مهمّاً للمعلومات، سواء للمختصين أو لتلاميذ تاريخ الشرق الأوسط، وأيضا للمقتنين والقارئ المهتم.

يحتوي الكتاب على قسمين رئيسيين: قسم تاريخي في أربعة فصول، يصف ويوثق تاريخ فلسطين في الفترة العثمانية، وتطور مدينة القدس في أثناء تلك الفترة، والرحالة واستكشاف الديار المقدسة، ورسم القدس والديار المقدسة قبل اكتشاف التصوير الفوتوغرافي. أما القسم الثاني من الكتاب فهو عبارة عن توثيق (كتالوغ) للوحات والكتب الثمينة ذات الرسومات المطبوعة وكتب الرحالة والأطالس والخرائط ومناظر مدينة القدس، وكذلك تطور التصوير الفوتوغرافي في الديار المقدسة في القرن التاسع عشر مع توثيق للوحات المحفورة والليثوغرافيا. ويوجد للكتاب ملاحق ثمينة تعطي المراجع وأساليب الإنتاج الفني للرسومات واللوحات المطبوعة في تلك الفترة مع فهرس كامل.

إن هذا الكتاب هو من أثمن وأفضل ما أخرج ووثق عن الديار المقدسة، خاصة مدينة القدس. ويحتوي، بجانب الجزء التوثيقي الرئيسي منه، على أكثر من ١٨٠ لوحة وخريطة طبعت جميعها بالألوان وبمستويات فنية عالية. وأهم ما في الأمر أن هذا الكتاب تم تأليفه وإخراجه وطباعته في العالم العربي. وهو يوزع الآن في جميع أنحاء العالم، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة، بواسطة ناشر عالمي معروف؛ كما أنه يوزع حاليا في المكتبات في الأردن وفي مصر عن طريق مكتبة الجامعة الأمريكية في القاهرة. ■

التقرير الاقتصادي الخليجي
٢٠٠٢-٢٠٠٣



الناشر: وحدة الدراسات في دار الخليج، مؤسسة دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر؛ ١٨٤ صفحة.

هذا هوالتقرير السنوي الأخير في هذه السلسلة التي ترصد التغيرات والتفاعلات والتحولات الاقتصادية والمالية في دول الخليج العربي، ويضعها ضمن الإطار العالمي، ليصل إلى صورة أدق وأفضل للتطورات الاقتصادية السنوية في دول مجلس التعاون الخليجي: المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والكويت، وعُمان، والبحرين، وقطر؛ إضافة إلى العراق وإيران.

محتويات الكتاب:

* الاقتصاد الخليجي في ظل الاضطرابات العالمية ٢٠٠٢-٢٠٠٣
* التطوّرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران ٢٠٠٢-٢٠٠٣
* تطوّرات أسواق النفط العالمية وانعكاساتها على دول الخليج ٢٠٠٢-٢٠٠٣
* المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٢-٢٠٠٣
* تطوّرات أسواق رأس المال الخليجية ٢٠٠٢-٢٠٠٣
* التجارة الدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣
*الاقتصاد العراقي تحت الحصار ٢٠٠٢-٢٠٠٣
* الاقتصاد الإيرانيّ: أداء جيد، ومستقبل لا يزال محاطاً بالمشكلات ٢٠٠٢-٢٠٠٣
*الملف الإحصائي ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

كُتاب هذا العدد (٢٠٩) والعدد السابق (٢٠٨)

أ. توفيق أبو بكر
مدير عام مركز جنين
للدراسات الاستراتيجية
ص.ب: ١٤٢١١١ عمّان ١١٨١٤
ناسوخ (فاكس): ٥٨٢٠٢٦٤

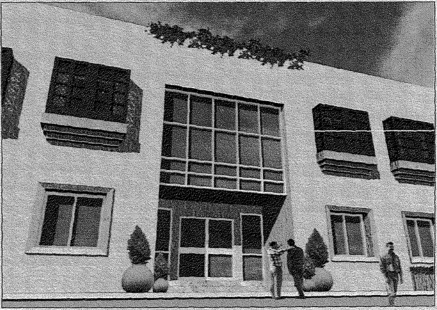
دة. منى مكرم عبيد
أستاذة العلوم السياسية في الجامعة
الأمريكية بالقاهرة
ص.ب: ٢٥١١ القاهرة
ناسوخ(فاكس): ٣٣٥١٢١٥ (+٢٠٢)
E-mail: *mmakbeid@aucejypt.edu*

د. فاروق الباز
مدير مركز أبحاث الفضاء
725, Commonwealth Av.
Boston MA 02215-1401
USA
Fax: +1617-3533200

أ.د. فهمي جدعان
أستاذ الفلسفة – كلية الآداب
جامعة الكويت
ناسوخ (فاكس): ٤٨٣٧١٠٨- (+٩٦٥)

د. سامي الخزندار
رئيس قسم العلوم الإنسانية
والاجتماعية؛ الجامعة الهاشمية
المدير التنفيذي/المركز العلمي للدراسات السياسية
ناسوخ (فاكس): ٥٥١٩١٠٧

د. حازم طالب مشتاق
أستاذ فلسفة من العراق
ص.ب: ٩٥٠
عمّان ١١٨٢١
هاتف المنزل: ٥٦٧٨٦٦٨



مشروع مبنى المقر الدائم لمنتدى الفكر العربي

يذكرُ أعضاء المنتدى الكرام أن الامين العام وجّهَ رسالةً اليهم بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٩ [العدد (٢٠٦) من المنتدى، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، ص ٣٤] يزف فيها بشرى المباشرة في بناء المقر الدائم للمنتدى في قطعة الارض التي تفضل سموّ رئيس المنتدى وراعيه باهدائها الى منتداهم، ويدعوهم الى التبرع لهذا المشروع المهمّ بأيِ مبلغٍ قد تجود به النفس، ابتداءً من خمسمئة (٥٠٠) دولار.

وانه ليسرنا أن ننهي إلى قرائنا الأعزاء أننا قطعنا شوطاً طويلاً في هذا المشروع، وأنه من المقرر ان نتسلم المبنى كاملاً في غضون الأشهر القليلة القادمة.

والجدير بالذكر أن إجمالي الكلفة المتوقعة للمشروع يناهز ٤٥٣٠١٥ ديناراً أردنيا؛ لكن إجمالي الإيرادات (المقبوضة والملتزم بها) بلغ ٣٧٦٤٣٨ ديناراً. وبذلك يكون العجز ٧٦٥٧٧ ديناراً، أي ما يعادل ١٠٨٠٠٠ دولار أمريكي.

من هنا فإننا نكرر الدعوة لاعضائنا الى التبرع - مشكورين - لمشروعهم هذا . ويمكن تحويل المبلغ المراد التبرع به مباشرة إلى:

منتدى الفكر العربي/مشروع مبنى المقر الدائم؛
حساب رقم (0118/001769-8/611)؛
البنك العربي - فرع الشميساني؛
عمَان - الأردن.

أسماء الأعضاء العاملين والمؤازرين الذين تبرعوا لمشروع مبنى المقر الدائم

(حسب تاريخ تسلم التبرعات)

الأعضاء العاملون

الشيخة دة. سعاد الصباح
د. عبد العزيز تركي السبيعي
أ. عبد الله بشارة
أ. سالم الغيلاني
د. حنا ناصر
أ. محسن العيني
د. عز الدين عمر موسى
أ. موسى شحادة
د. محمد فنيش
د. كمال الشاعر
أ. محمد الشارخ
د. أحمد جلال التدمري
المرحوم أ. محمود الشريف
أ. علي غندور
د. هُمام غصيب
د. حسن الإبراهيم
د. علي أحمد عتيقة
د. يوسف الحسن
أ. رشيد المعراج
د. جمال سند السويدي
أ. عبد الملك يوسف الحمَر

الأعضاء المؤازرون

- بنك الإسكان للتجارة والتمويل
- شركة الاستثمارات السياحية والفندقية
- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي/الخرطوم
- شركة محمد عبد المحسن الخرافي وأبناؤه/الكويت
- المركز العربي للتجارة والعقار/الكويت
- البنك الإسلامي الأردني
- جامعة فيلادلفيا/الأردن
- جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا

أمانــة عمّــان الكـبرى

مكتبات الأطفال ومراكز تكنولوجيا المعلومات



معالي المهندس نضال الحديد، أمين عمّان الكبرى، يتفقد مكتبة من مكتبات الأطفال.

جاءت فكرة نشر مراكز تكنولوجيا المعلومات في مختلف مناطق المملكة الأردنية الهاشمية، انطلاقاً من رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم من أجل إتاحة استخدام تكنولوجيا المعلومات لجميع أفراد الشعب الأردني، وردم الفجوة الرقميّة، وتطوير القوى البشرية وإكسابها مهارات الاقتصاد الحديث، ومواكبة آخر التطورات لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

واستجابة للتوجيهات الملكية السامية، ولغايات تقديم خدمات ثقافية وتعليمية متطورة، وإيماناً بأهمية استخدام الحاسوب في مكتبات الأطفال في عصر تكنولوجيا المعلومات، التي توجب تهيئة الأطفال لمواجهة تحديات المستقبل، قامت أمانة عمان الكبرى بإنشاء ثماني (٨) مكتبات للأطفال ومراكز تكنولوجيا المعلومات ضمن خطتها الرامية إلى إنشاء المزيد من مراكز تكنولوجيا المعلومات تشمل جميع مناطق عمّان الكبرى، سواء بتطوير بعض المكتبات لتشمل خدماتها تكنولوجيا المعلومات أو بإنشاء مراكز جديدة.

ومراكز تكنولوجيا المعلومات التي تم إنشاؤها منتشرة في مناطق عمان ذات الكثافة السكانيّة العالية والدخل المتوسط، لينسجم ذلك مع خطط الأمانة في تنمية المجتمع المحلي وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة، وإحداث نقلة نوعية في الخدمات التي تقدمها الأمانة، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات لتحسين الظروف الاجتماعية من خلال إتاحة الفرصة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات أمام جميع المواطنين مجاناً، والاستفادة من الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت). وبلغت الكلفة الإجمالية التقريبية لهذه المراكز، التي تحيط بها الحدائق والتي زودت بأحدث الأثاث المكتبي وأجهزة الحاسوب المتطورة والكوادر المدربة والمؤهلة في مجالي المكتبات والحاسوب، حوالي (٧٠٠٠٠٠) دينار؛ إضافة إلى الكلفة التشغيلية التي تقارب (٧٥٠٠٠٠) دينار سنويا. وفي ما يأتي نبذة موجزة عن هذه المراكز.



مقال إعلاني

١- مكتبة ومركز الأميرة إيمان بنت عبد الله لتكنولوجيا المعلومات وخدمة المجتمع:
قامت أمانة عمان الكبرى، بالتعاون مع اللجنة الملكية لإنشاء مراكز تكنولوجيا المعلومات، بتأسيس هذا المركز الذي افتتحه جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٠. وأنشىء هذا المركز في مبنى مكتبة اليرموك العامة، وتبلغ مساحته ٥٠٠م٢. وتم تجهيزه بأجهزة حاسوب بلغ عددها (٢٠) جهازاً رُبطت بالانترنت. كما تم إشراك المركز في مشروع تدريس الدورة المتخصصة في مجال عمل الشبكات (GISCO)، من أجل تدريب الجمهور على هذا المشروع.
ويعدّ هذا المركز في مقدمة المراكز النموذجية التي أنشئت؛ كما تم تحديث مكتبته العامة.

٢- مركز ثقافة الطفل/ حدائق الملكة رانيا:
هو أحد المرافق المهمّة التي تضمنها حدائق الملكة رانيا. وهي تقع في حي أم نوارة قرب الجسور العشرة ما بين منطقتي النصر والقويسمة. وقد افتتحت جلالة الملكة رانيا العبد الله هذا المشروع بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٠. ويتضمن مركز ثقافة الطفل: المكتبة، وقاعة الحاسوب، وقاعة الأشغال اليدوية والرسم.

٣- مكتبة ومركز البراعم الواعدة لتكنولوجيا المعلومات:
تاريخ التأسيس: ٢٠٠٢
الموقع: الخشافية الشمالية
المساحة: ٢٢٥م٢.

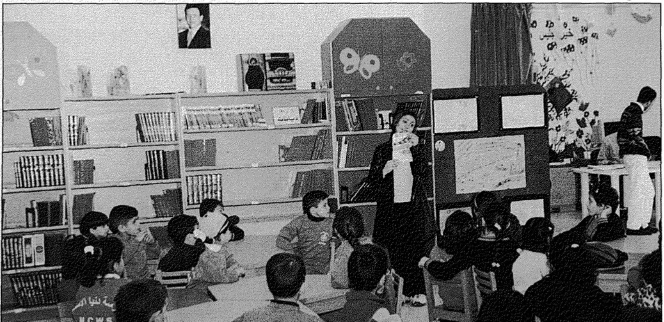
٤- مكتبة ومركز البشائر لتكنولوجيا المعلومات
تاريخ التأسيس: ٢٠٠٢
الموقع: منطقة اليرموك/حي أم تينة
المساحة: ١٦٥م٢.

٥- مكتبة ومركز فاطمة الزهراء لتكنولوجيا المعلومات
تاريخ التأسيس: ٢٠٠٢
الموقع: ماركا الشمالية/قرب مسجد فاطمة الزهراء
المساحة: ١٦٥م٢.

٦- مكتبة ومركز باب الواد لتكنولوجيا المعلومات
تاريخ التأسيس: ٢٠٠٢
الموقع: منطقة بسمان/الهاشمي الشمالي/حديقة باب الواد
المساحة: ١٦٥م٢.

٧- مكتبة ومركز الياسمين لتكنولوجيا المعلومات
تاريخ التأسيس: ٢٠٠٣
الموقع: منطقة بدر/حديقة الياسمين
المساحة: ١٦٥م٢

٨- مكتبة ومركز الأميرة سلمى بنت عبد الله لتكنولوجيا المعلومات
الموقع: حديقة الأميرة سلمى بنت عبد الله في منطقة أبو نصير. وسيتم افتتاح المشروع قريباً. وتبلغ كلفة إنشائه (٠٠٠ ٦٥) دينار. ■



مجلة المنتدى

قسيمة اشتراك
في المجلة وفي كتب المنتدى

أرجو قبول اشتراكي في:

☐ مجلة المنتدى

☐ مجلة المنتدى + إصدارات عام ٢٠٠٣ (الكتب)

الاسم: ....

العنوان: ....
....
....

قيمة الاشتراك*: .... طريقة الدفع : ☐ نقداً: ....

بطاقة فيزا رقم: .... تاريخ انتهاء مدتها: ....

☐ حوالة بنكيّة **(صافي القيمة)**: ....
رقم الحساب: 0118/001769-8/610 (البنك العربي، فرع الشميساني؛ عمّان، الأردن).

التوقيع: ....
التاريخ: ....

تملأُ هذه القسيمةُ وتُرسلُ مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي:

منتدى الفكر العربي؛ ص.ب: (٩٢٥٤١٨)
عمّان ١١١٩٠ ؛ الأردنّ

* قيمة الاشتراك السنوي	المجلة	المجلة + الكتب
داخل الأردن	للأفراد: (٢٠) عشرون ديناراً أردنياً للمؤسسات: (٤٠) أربعون ديناراً أردنياً	للأفراد: (٥٠) خمسون ديناراً أردنياً للمؤسسات: (١٠٠) مئة دينار أردني
خارج الأردن	للأفراد: (٥٠) خمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات: (١٠٠) مئة دولار أمريكي	للأفراد: (١٥٠) مئة وخمسون دولاراً أمريكيا للمؤسسات: (٣٠٠) ثلاثمئة دولار أمريكي

المنتدى

مجلة فكرية ثقافية يصدرها مرة كل شهرين
منتدى الفكر العربيّ
عمان – الأردن

Al Muntada

A Bimonthly Cultural Magazine
Published by the Arab Thought Forum (ATF)
Amman – Jordan

إرشـادات عامـّة لكُتـاب المجلـة

- يُشترط أن لا يزيدَ طول المادة المقدمة للنشر على عشر صفحات من القطع الكبير، وأنْ تكون مطبوعة على الحاسوب (الكمبيوتر).
- يُرجى موافاتنا بالقرص (الديسك) أو إرسال المادة بالبريد الإلكتروني.
- يُشترط أن تكونَ المادة غير منشورة أو مقدمة للنشر إلى أيّة جهةٍ أخرى.
- يُرجى من الكُتاب ذكر عناوينهم، بما في ذلك رقمُ الهاتف والبريد الإلكتروني (E-mail) والناسوخ (الفاكس).
- يُقلّل عددُ الهوامش والمصادر والمراجع بقدر الإمكان.
- يُرجى العناية بالأسلوب وبمستوى اللغة عنايةً خاصّة.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها في إجراء التعديلات المناسبة على الموضوع المقدّم إن رأت ذلك ضرورياً.
- تعتذر الهيئة عن عدم إعادة الموضوعات التي لا تقبل للنشر إلى أصحابها.

منتدى الفكر العربي

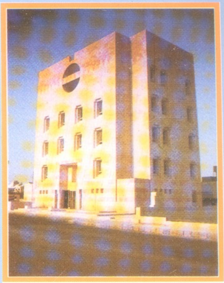
ص.ب: ٩٢٥٤١٨
عمان ١١١٩٠ - الأردن
تلفون: ٥٦٧٨٧٠٧/٨ (٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٦٧٥٣٢٥ (٦-٩٦٢+)

ARAB THOUGHT FORUM

P.O. Box: 925418
Amman 11190 - Jordan
Tel: (+962-6)-5678707/8
Fax: (+962-6) 5675325

E-mail: *atf@nic.net.jo*
URL:*www.almuntada.org.jo*

السعر ديناران أردنيان



شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث

صرح اقتصاديّ خدميّ كبير

تأمينات العلاج الطبي

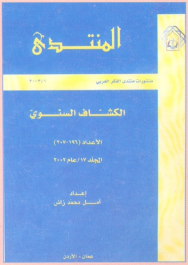
ضمن ما يقدّمه هذا الصرح: الرعاية الطبية المميّزة التي تترك لك حرية تلقي الخدمة الطبية حيث شئت، أو من خلال مركز طبي شامل مجهز بأحدث الأجهزة الطبية (مختبر، وأشعة، وصيدلية، ومرافق أخرى كثيرة) ونخبة من الأطباء الأكفياء حاملي البورد الأمريكي.



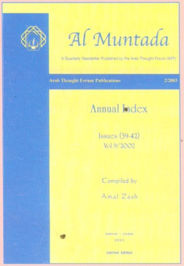
العيادات الطبيّة الأمريكيّة

المقر الرئيسي: الشميساني - شارع عبد الحميد شرف -
ص.ب ٩٢٥٢٥٠ عمّان ١١١١٠ الأردن

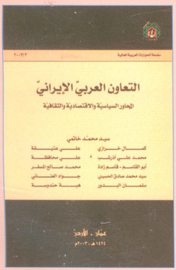
صدر حديثاً عن منتدى الفكر العربي



الكشاف السنوي الأعداد
(١٩٦-٢٠٧)
[٢٠٠٣/١]



Al Muntada Annual Index
Issues (39-42)
[2/2003]



التعاون العربي الإيراني
المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية
[٢٠٠٣/٣]